



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ وعلم الآثار

اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 - 1962

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

إشراف الأستاذ الدكتور:

يوسف مناصرية

إعداد الطالب:

صالح عسول

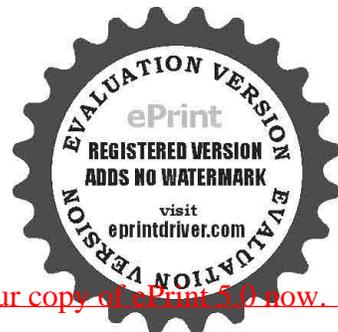
لجنة المناقشة:

أ.د. يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د. علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
د. بوبكر حفظ الله	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د. لمياء بوقريوة	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2008 - 2009



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء:

إلى والديَّ الكريمن، وإلى زوجتي
الفاضلة، إلى ولدي جاس وابنتي أروى.
أهدي ثمرة جهدي .



المقدمة



المقدمة

تعد دراسة التاريخ الوطني بشكل عام ودراسة تاريخ الثورة التحريرية بشكل خاص من أبرز اهتمامات المؤرخين الباحثين في هذا المضمار، سواء كان هؤلاء جزائريين قد تخصصوا في دراسة التاريخ الوطني وتفرغوا لذلك، أو حتى من الأجانب الذين خاضوا في هذا المجال؛ ليسوّغ بعضهم الظاهرة الاستعمارية، بدعوى أن الاستيلاء على عديد المناطق من الوطن العربي يندرج في سياق رسالة حضارية نيّطت بالأمم الغربية، لأنها صاحبة حضارة ورسالة لا بد من تبليغها، وفي مقابل ذلك راح البعض الآخر منهم ينددون بالاستعمار بشكل عام، وبسياساته المختلفة التي لم ينتج عنها إلا زيادة تخلف الشعوب المستعمرة، واستنزاف ثرواتها البشرية والطبيعية التي لو استغلت بشكل سليم، ولم تتعرض للنهب الاستعماري لكانت نتائج ذلك أفضل على شعوبها.

وإذا كان الاهتمام بالتاريخ الوطني بمختلف أبعاده يعد من الضروريات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين، فإنه لا يمكن أن يدرس بمعزل عن الأمة العربية بحكم الروابط العديدة التي تجمع أبناءها، وبحكم المصير المشترك الذي فرضهم عليهم الواقع الاستعماري بسياساته المختلفة، والتي أفرزت أوضاعا اقتصادية واجتماعية وثقافية، حاول توجيهها والسيطرة عليها بما يخدم مصلحته، فنتج عن ذلك ظاهرة الهجرة -تحت ضغط الظروف والأوضاع السالفة الذكر- إلى البلدان العربية المجاورة كتونس، حيث شكل هؤلاء المهاجرين جزءا من المجتمع التونسي، واندمجوا فيه بسهولة بحكم القواسم المشتركة التي تجمعهم، ليصبحوا فيما بعد قاعدة خلفية للثورة التحريرية، وليساهموا فيها بأشكال مختلفة؛ وهو ما يدل على أنهم لم ينقطعوا عن وطنهم ولم يعزلوا عنه، يحدوهم في ذلك أمل تحريره والعودة إليه بعد أن غادروه كرها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وسياساته المختلفة.

ولعل الأسباب التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع بالأساس هي محاولة الوقوف على أهم ما ميز محطات السياسة الاستعمارية، المطبقة في الجزائر عموما وفي المنطقة الشرقية بوجه خاص، نظرا للطابع الذي يميزه الامتداد الجغرافي بين الجزائر وتونس، والروابط القوية بين أبناء الشعبين التونسي والجزائري. سواء تعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية أو



الثقافية أو العسكرية، لمعرفة مدى تأثيرها على حياة السكان بالمنطقة، وكيف اندمجوا في المجتمع التونسي مع بقاء استمرار ارتباطهم بالوطن الأم الجزائر.

إضافة إلى هذا فإن الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع، ذات العلاقة المباشرة والتأثير البالغ في حياة المجتمع الجزائري رغم تعدد الدراسات والدارسين، دفعتني إلى الخوض في هذا الموضوع علني أفق، لا على الأسباب فحسب، بل على آثار هذه السياسة على فئة واسعة من الجزائريين، وأقدم دراسة ولو متواضعة وبسيطة في هذا الموضوع قد تفتح الباب أمام غيري للبحث فيها بعمق، عساهم يكتشفون حقائق أو يتوصلون إلى نتائج لم أستطع طرقها أو الوصول إليها، ولأحاول أيضا أن أبرز مدى متانة العلاقات بين الشعوب العربية والإسلامية والتي هي في الأصل ليست وليدة هذه الظروف المفروضة عليهم، بل تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، لكنها بدأت تتلاشى حاليا بسبب الضغوطات الاستعمارية الجديدة التي أملت الظروف الدولية الراهنة، إذ السعي حثيث من طرف القوى الغربية لتوسيع الهوة بين أبناء الأمة الواحدة.

أما المنهج المتبع والموظف في هذا البحث فهو يجمع بين المنهج التاريخي والتحليلي بحكم تعدد إشكالات البحث وتنوعها، إضافة إلى المنهج المقارن الذي اقتضته طبيعة الموضوع أيضا لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بأوضاع الجزائريين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتونس، والتي كانت قد فرضتها عليهم السياسة الاستعمارية.

قسمت هذا الموضوع إلى فصل تمهيدي وأربع فصول أساسية؛ حيث حاولت في الفصل التمهيدي أن أتطرق إلى أهم ما ميز السياسة الاستعمارية الفرنسية، سواء تعلق الأمر بالميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، محاولا إبراز آثار وانعكاسات هذه السياسة على السكان، والتي تميّزت في معظمها بالاعتماد على نهب الثروات والاستغلال والمصادرة والتضييق والحصار.

أما في الفصل الأول؛ فقد حاولت أن أشير إلى أهم ما ميز النشاط السياسي والاقتصادي للسكان حيث أصبح موجهة لخدمة السلطة الاستعمارية وواقعا مفروضا عليهم من طرفها وإلى الآثار الناجمة عن ذلك في هذا المجال وأهمها الهجرة، لأتطرق أيضا إلى أهم ما طبع الحياة



الاجتماعية من مظاهر مختلفة، وإلى جوانب من الحياة الثقافية التي سادت أوساط الجزائريين قبل اندلاع الثورة التحريرية، ومجالات تدخل السلطة الاستعمارية في هذا المجال.

أما الفصل الثاني المتعلق بالعوامل المؤدية إلى تهجير الجزائريين وتشريدهم، إذ كان للسياسة الاستعمارية الاقتصادية أثرها البارز في التأثير على الواقع المعيش بتوجيه الاقتصاد لخدمة الاستعمار، وما للأزمة الاقتصادية من آثار على واقعهم بحكم الارتباط الواضح للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، لأشير بعد ذلك إلى فترة الثورة خاصة عند اشتدادها الذي نجم عنه رد فعل استعماري لمحاولة خنقها والتضييق عليها، بإقامة المناطق المحرمة، والمحتشدات، وبناء السدود الشائكة المكهربة، ليجد الجزائريون أنفسهم في سجن داخل بلدهم مما اضطرهم للتروح إلى البلدان المجاورة كتونس والمغرب، حيث مارسوا نشاطات مختلفة شاملة لجميع مناحي الحياة.

وقد سعت في الفصل الثالث إلى التطرق إلى أهم الفئات المشكلة لهؤلاء اللاجئين ومناطق تواجدهم بتونس لإبراز مدى مساهمة هؤلاء في الثورة التحريرية، طيلة الفترات التي شكّلوا فيها زحما بشريا هاما بتونس، من خلال الفئات المكونة لهم للتعرف على مدى قدرتهم على هذه المساهمة، ثم إلى طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينهم وبين السلطة التونسية؛ منذ تواجدهم بتونس، إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية وحتى الاستقلال، وإلى كيفية تعامل الثورة معهم، لأستعرض بعد ذلك نماذج من مظاهر دعمهم للقضايا الوطنية عموما، وللثورة التحريرية بشكل خاص، رغم الظروف القاسية التي كانوا يعيشونها في أغلب الأحيان؛ لأنهم لم ييخّلوا عن وطنهم بالدعم، حتى ولو كان بسيطا لتخليصه من السيطرة الاستعمارية.

هذا بالإضافة إلى خاتمة هي خلاصة ونتائج للموضوع الذي ذيلته بملاحق أرشيفية في الغالب؛ لتوضيح ما جاء في المتن والتدليل عليه.

أما فيما يتعلق بمصادر البحث، فقد اعتمدت أولا على المصادر الأرشيفية التي توفرت لي بصفة شخصية، أو بمساعدة الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية المشرف على هذا البحث، أو بمساعدة بعض الزملاء والأساتذة؛ ولعل أهمها تلك الوثائق التي مصدرها الأرشيف الوطني التونسي، وبخاصة منها المتعلقة بمناطق تواجد وتمركز المهاجرين الجزائريين وتعدادهم من



طرف السلطات المعنية، أو التي تشير إلى طبيعة وظروف انتقالهم إلى تونس، وأهم النشاطات التي مارسوها هناك، خاصة ذات الطابع الاقتصادي، وانعكاساتها على مستواهم المادي أو الاجتماعي. إضافة إلى مصادر أخرى تشير إلى نشاطاتهم الثقافية والعلمية بتونس، وإلى كيفية ملاحظتهم وتبعهم من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى في الأراضي التونسية. زيادةً إلى وثيقة من الأرشيف الفرنسي، تتعلق بإحصاءات المهاجرين الجزائريين من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية.

أما الوثائق الأرشيفية الخاصة بمتحف المجاهد بولاية تبسة، فهي تتعلق بسياسة فرنسا الاقتصادية في الجهة الشرقية؛ كتحديد الأسواق، وإحداث دفتر الشروط، وتحديد المكوس، مع الإشارة إلى أن هذه الوثائق - عند العثورنا عليها - كانت لا تزال غير مرقّمة ولا مصنّفة.

كما أشير إلى بعض الوثائق الخاصة بتمويل الثورة وتموينها، وتتعلق بمساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية، خاصة تلك التي حصلت عليها من عائلة المرحوم المجاهد عمروني محمد بن عميد بئرالعاتر، والذي كان من المسؤولين المكلفين بجمع المساعدات والاشتراكات للثورة.



الفصل التمهيدي

السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها

على الجزائريين

1. أهمية المنطقة الحدودية الشرقية بالنسبة لفرنسا

2. مظاهر السياسة الاستعمارية



1. أهمية المنطقة الحدودية الشرقية بالنسبة لفرنسا:

بذلت السلطة الاستعمارية جهودا هامة من أجل ترسيم الحدود الشرقية مع تونس، نظرا لأهمية هذا الحيز، وبهدف تحديد النطاق الجغرافي للمستعمرة الجزائر، وذلك بتشكيل لجان مختلفة لترسيم الحدود.¹

وقد تجسدت هذه العملية من خلال محاولات متكررة وأحيانا تكون مشتركة مع التونسيين عن طريق لجنة يشكلها الباي التونسي والسلطة الاستعمارية، فظهرت ثلاثة نماذج للحدود، الأول ذو طابع عسكري تم العمل على إعداده بين سنوات 1844-1857 ووضع النموذج الثاني بين سنوات 1867 - 1870، حيث روعي فيه حركة القبائل والأعراس التي تتميز بالتنقل وتغيير مكان الإقامة، وذلك تنفيذًا لقانون سيناتيس كونسيلت أما النموذج الثالث فقد اعتمد على معايير رسم الخرائط الحديثة، وذلك بين 1883-1902، إلا أن هذه المحاولات الثلاث، لم تضع معالم واضحة للحدود، إذ عند مقارنتها بالواقع تظهر تناقضا في الامتدادات والمعالن التي يمكن أن تكون حدودا،² وبما أن الحدود الفاصلة بين الجزائر وتونس لم تكن سوى حدودا شكلية، بسبب الارتباط الجغرافي وانعدام الحواجز الطبيعية، والتجانس البشري، فإن فرنسا أولت اهتماما أكثر بضرورة منع أي وجود آخر أو قوة أخرى تسيطر على تونس، بل سعت إلى إيجاد عوامل تربط البلدين لتضمها إليها.³

يبدو أن هذا الطرح يتلاقى وتبريرات فرنسا لفرض سيطرتها على تونس، بحجة أنها تسعى إلى تأمين مستعمرتها الجزائر من الجهة الشرقية، والتي تعد منطقة تجاذب ومجالا مفتوحا بين الجزائريين والتونسيين، وهو ما قد يشكل عليها خطرا حقيقيا وجب الحد منه والتحكم فيه. وما يميز هذه المنطقة حتى قبل الاحتلال، والتي تمتد من طبرقة شمالا بتونس إلى ميداس وشط الجريد جنوبا.⁴

¹ - Charles monchicourt frontières algeros -Tunisienne dans le tell et dans la steppe, revue africaine 1938, p - p 44 ,46.

² - ibid: p - p 47- 49.

³ - ibid - p 54

Revue africaine, 1938, p 40.

4 - ينظر الملحق رقم 01:



هي اعتمادها على سلطات محلية ذات طابع قبلي غير مستقر، مما صعب عملية رسم الحدود بسبب الحركة المستمرة للقبائل، والتي تكون أحيانا في منطقة نفوذ السلطة الاستعمارية، وأحيانا أخرى تنتقل إلى الإيالة التونسية - منطقة نفوذ الباي التونسي - فتصبح الحدود خاضعة لنظم القبيلة التي تعتمد على أراضي المرعى، المقدسات، كالمداخن والأضرحة... إلخ، أما ما عداها فهو مشاع للجميع¹.

2. مظاهر السياسة الاستعمارية:

1-2. في الميدان الاقتصادي:

1-1-2. مصادرة الأراضي:

لم تكن السلطة الاستعمارية تفتقر إلى الوسائل التي تساعد على نهب أراضي الجزائريين والاستيلاء عليها، وذلك منذ بداية الاحتلال، بموجب جملة من المراسيم والقوانين، حيث صادرت مساحات واسعة من الأملاك العامة مطالبة بتقدم سندات الملكية إلى إدارة الأملاك العقارية،² كما استولت على أراضي العثمانيين والأوقاف وفرضت حراسة جماعية على أراضي ملكا لقبائل بكاملها، بحجة أنها تركت هذه الأراضي دون زراعة واستغلال، ثم وسعت هذه العملية لتستولي على العديد من الأراضي وذلك بالإيجار أو البيع الشكلي، مما زاد من تحويل أملاك الجزائريين إلى المستوطنين الأجانب³.

وقد نجم عن هذه العملية فصل الفلاح الجزائري عن أرضه وأهله من طرف السلطة الاستعمارية، والمرابين، والإقطاعيين، وإلى تفكك وحدة الأرض، مما اضطره إلى العمل لدى غيره بعد أن فقد أخصب أراضيه الزراعية، وتراجع الإنتاج الزراعي، علما أن الزراعة الأهلية كانت خلال سنوات المطر تعطي حاجيات السكان⁴.

¹ - Charles Monchicour: op.cit, p 49, 50.

² - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900 - 1954 الطريق الإصلاحية والثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 125.

³ - إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05، ص 115.

⁴ - عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 - 1962، ترجمة عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان 1983، ص 125.



وقد ساهم القرار المشيخي *Senetus consulte* 1863 في تجسيد عملية المصادرة، فأصبح السكان بموجبه لا يحتفظون إلا بالقطع الهامشية من الأراضي، إذ بلغ مجموع الأراضي المصادرة 224993 هكتارا، فأدى ذلك إلى هجرة 5232 عائلة.¹

أما السياسة العقارية الاستعمارية المطبقة في الجزائر والتي حاولت من خلالها فرنسا تقريب نظام الملكية العقارية في الجزائر إلى مثيله في فرنسا، فإنها لم تكن ذات قيمة حقيقية مقنعة، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أم على الصعيد القانوني، بل نتج عنه إعاقة استصلاح مساحات شاسعة في نهاية الأمر.²

ويذكر الكاتب أحمد بن عمر في جريدة المنار أن الأمة الجزائرية منذ أن عرفت الاحتلال واتصلت بالمدنية الغربية الزائفة، أخذت تفقد أخصب أراضيها، وتنتزع منها أملاكها بشتى الوسائل، وبلغ الفقر حدا لا مزيد عليه، وأصبح كل جزائري تحت كابوس الجوع، لأن الأراضي الخصبة التي كانت بيد أجداده، أصبحت بيد المعمرين الذين جردوه من كل ما يملك، فأصبح يلتمس العمل كأجير بثمن الخبز فلا يجد ذلك.³

كما أن عملية الاستيطان الأوروبي الناجم عن توافد الأوروبيين إلى الجزائر خاصة فقراء جنوب البحر المتوسط، زادت في تفاقم عملية المصادرة، حيث استولوا على العديد من الأراضي، سواء تلك التي كانت تابعة للدولة الجزائرية، أو التي هجرها أصحابها بسبب ضغط الاحتلال،⁴ إذ بلغ حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من طرف السلطة الاستعمارية بين 1904-1927، ما يقارب 237 ألف هكتار، باعت الإدارة الاستعمارية منها للمعمرين 172 ألف هكتار بأثمان رمزية. إضافة إلى استفادتهم من 25 ألف هكتار مجانا، شرط البقاء فيها لمدة 20 سنة، وفي حال التخلي عنها لا تباع إلا للأوروبيين.⁵

1 - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص127.

2 - عمار علوي: الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 62.

3 - أحمد بن عمر: الحالة الاقتصادية للجزائريين، المنار عدد 05 السنة الأولى، 15 جوان 1951، ص 04.

4 - أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط1، الجزائر، 2005، ص 131.

5 - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص 231.



وتبدو هذه دلالة واضحة على أن هدف السلطة الاستعمارية هو نزع ملكية الجزائري، واقتلاعه من جذوره وذلك بحكم ارتباطه الوثيق بأرضه، والتي تعد مصدرا أساسا لكسب رزقه، ونحن نعلم أن غالبية المجتمع الجزائري يغلب عليه الطابع الفلاحي.

وفي محاولة يائسة من الجزائريين الذين كانت ظروفهم المادية ميسورة نسبيا حاول بعضهم استعادة تلك الأراضي عن طريق الشراء من المعمرين، حيث بلغ حجم المشتريات عام 1919 ما يقارب 40440 هكتارا، في حين لم يجد الذين عجزوا عن استعادة أراضيهم سوى الثورة على المعمرين والانضمام إلى فلول الثائرين والناقمين على الإدارة الاستعمارية وقوانينها.¹

ومع مطلع القرن العشرين نتج عن عملية شراء الأراضي، ظهور بعض الملكيات الصغيرة خاصة في منطقة الأوراس، إذ بلغت نسبة 55% من الأراضي الزراعية يتراوح فيها معدل الملكية بين 5% و20%، بينما كبار الملاك الذين تفوق ملكيتهم 100 هكتار لا يتعدون 08% من مجموع الملاك،² والجدول الآتي يوضح مشتريات الجزائريين مقارنة مع الأوروبيين، والفارق بينهما بالمليون هكتار:³

الفترة	شراء الأوروبيين	شراء الجزائريين	الفارق
1914-1900	632.777	192779	439998
مجموع 1914	1268932	79608	1355
1919-1914	80936	79608	1355
1933-1919	352897	252325	100572
مجموع 1933	1712792	692932	1013860

¹ - فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص 10.

² - Charle Robert Ageron: histoire de L'Algérie contemporaine, T-2, paris, presse universitaire de France, 1971, p 06.

³ - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 134.



ويبدو لنا من خلال معطيات الجدول أن مشتريات الأوروبيين قد تراجعت خلال الحرب العالمية الأولى ولو بشكل بسيط، وهو وضع ناجم عن تجنيد عدد كبير منهم خلال هذه الحرب.

كما أنه بسبب هذه الظروف أصبح الفلاح الجزائري عرضة للنهب المستمر، مما أدى بالبعض إلى بيع ما تبقى من أراضيهم ليتحولوا بعد فترة وجيزة إلى متشردين، ومما زاد في تفاقم وضعهم، حرمانهم من القروض الفلاحية والتي كانت في المقابل تدفع بسخاء للأوروبيين، وقد أفرز هذا أيضا واقعا جديدا بالنسبة لهم، وهو العمل عند الكولون بأجور زهيدة لا تتعدى في معظم الأحيان فرنكا ونصف مقابل 14 ساعة عمل.¹

ومع بداية نهاية الاستعمار، وذلك بمطلع سنة 1954 كان الأوروبيون يملكون 22037 ضيعة تقدر مساحتها بـ 2726000 هكتارا، يمثل إنتاجها 66% من مجموع الإنتاج الفلاحي، و55% من جملة الإنتاج الجزائري، وهو موجه للتصدير بقيمة 93 مليار فرنكا، في حين أن الاستهلاك المحلي من مجموع الإنتاج الفلاحي لا يتعدى 04%، ونجد في المقابل بعض ضيعات الجزائريين - حوالي 20 ألف ضيعة - تستغل بوسائل متطورة نسبيا، و70% منها لا تفي بحاجة أصحابها مما أثر على دخل المزارعين حيث أصبح لا يتعدى 17691 فرنكا مقابل 800000 فرنكا للمعمر مع مطلع 1954.²

2- 1- 2. الاستيلاء على الغابات:

لئن كانت تلك هي معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما يتعلق بمصادرة الأراضي، فإن جهودها لم تقل أهمية في مجال الاستيلاء على قطاع الغابات، فقد تم التصويت على أول قانون غابي بتاريخ 17 جويلية 1874، وهو في حقيقته تجسيد لقانون الأهالي - من خلال مواد العقابية - وذلك بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية في مادته الأولى، مما يسهل مهمة الطامعين في موارد الجزائر، في حين يشكل تطبيقه مساسا مباشرا باقتصاد الجزائريين

¹ - أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 82،

83.

² - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عيادة وصالح الملوثي، الجزائر، 1994، ص - ص 86، 88.



الضعيف، زد على ذلك أن العملية تتعارض وبقاء السكان داخل أو قرب المساحات الغابية.¹

وفي نفس المضمار وبعد جرائق 1881، صدر بتاريخ 09 ديسمبر 1885 قانونا غابيا جديدا، يعد استكمالا لسلسلة الإجراءات العقابية في المجال الاقتصادي لأسر بأكملها*، ثم دعم هذا الأخير بقانون 21 فيفري 1903، والمتضمن 190 مادة عقابية يؤكد كافة الإجراءات السابقة.²

وقد ظلت الإدارة الاستعمارية متقلبة في مواقفها. بموجب القانون الأخير، مقترحة على الحاكم العام الشروع في مصادرة الأراضي المشتتة داخل الغابات والبالغ عددها 700 قطعة تتراوح مساحتها بين آر واحد، وهكتار ونصف، وألح محافظ الغابات على ضرورة تنفيذ عمليات المصادرة للحد من تدهور الغطاء النباتي بسبب الحرث والفلاحة، وتوالت التقارير من إدارة الغابات، إلى المصالح المعنية لعل أهمها التقرير المؤرخ في 31 جويلية 1934 والذي خلص إلى القول: أن الأهالي لا يهتمون بمستقبلهم، ولا بمستقبل الاستعمار الفرنسي إطلاقا.³

2-1-3. فرض الضرائب:

إن مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الاقتصادي، لا تبدو متعاونة ولا متفهمة لوضع الجزائر، بل تتميز في غالبها بالقسوة والاضطهاد، وانعدام الحرية، وثقل الضريبة المدفوعة، سواء كانت القانونية أم الدينية، مما جعل ونتيجة لهذه السياسة يفقد أراضيها، ويصبح وغالبية أفراد أسرته عمالا فلاحين فيها.⁴

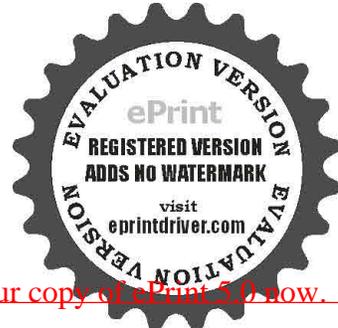
¹ - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 146.

* من بين العقوبات المسلطة على الجزائريين في هذا المضمار، أنه في حالة ما إذا عجز الجزائري عن تسديد الضريبة المفروضة عليه، فإن المحضر المكلف بهذه المهمة يبيع قطيعه، وإذا لم تسدد قيمة الضريبة، توضع زوجة الجزائري في السجن، لأن السلطة الاستعمارية تدرك أنه سيلجأ إلى الاستدانة لإخراج زوجته من السجن.

² - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق: ص 147، 148.

³ - عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاحتلال الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1837 - 1939، ج 1، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005، ص 294.

⁴ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 119، 120.



وقد عمدت السلطة الاستعمارية إلى فرض ضرائب مجحفة على بعض الأسر في دوار تامزة من عشائر قبيلة العمامرة بـ خنشلة بلغ عددها 508 ضريبة في شكل غرامة على 483 أسرة، وذلك خلال سنتي 1927-1928، ولما رفضوا تسديدها أحيلوا على محكمة زجرية بتاريخ 05 جويلية 1930، لتحكم عليهم بتهمة عدم المثول، وتسلب عليهم غرامة نقدية قدرها 61112550 فرنكا، وهو مبلغ ضخم لا يتناسب ومواردهم المادية المحدودة، حيث أنهم يقتاتون بما تدره عليهم الأرض من إنتاج، وكان من نتائج هذا الإجراء أن غادرت ثمانية أسر المنطقة فرارا من القمع المسلط، لتتجه بأهلها وقطعائها نحو جهة الكاف بتونس وتستقر هناك.¹

ولعل هذا من أبرز وجوه السياسة الاستعمارية المطبقة على سكان المناطق الشرقية الحدودية، وهو إقبال كاهلهم بالضرائب، والمحاکمات الشكلية لتهمتهم من أراضيهم. كما أن هذه الضرائب كانت تمثل 71% من إجمالي مداخيل الميزانية العامة بالنسبة للإدارة الاستعمارية، وهو ما أرهق كاهل الجزائريين فوجدوا أنفسهم بين خيارين؛ إما الثورة ضد السلطة الاستعمارية أو الهجرة، وبذلك يوفرون العناء على الاستعمار والمعمرين.²

2-2. في الميدان الاجتماعي:

2-2-1. تفكيك البنية الاجتماعية:

عمدت السلطة الاستعمارية في الميدان الاجتماعي إلى سياسة جعل العنصر الأجنبي المستوطن يشكل أغلبية بالمقارنة مع المواطن الأهلي العربي، وذلك بتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، مع تسهيل إمكانية الحصول على العمل وبأجور مرتفعة، من خلال المناصب التي يوفرها النظام الاستعماري لهؤلاء، فأصبح المجتمع مزيجا من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان واليهود، وغيرهم من الجنسيات الأخرى، وإن كانت علاقاتهم يميزها التباغض فيما بينهم بسبب تضارب المصالح، فإنهم يجتمعون على كره الجزائري والعنصرية ضده، مستغلين في ذلك وسائل الإعلام لترويج عنصريتهم، حيث أدت هذه السياسة إلى تجريد الجزائري، من

¹ - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 293، 294.

² - فرحات عباس: المرجع السابق، ص 116، 117.



كل مقومات العيش الكريم، وخلقت تناقضات اجتماعية ميزها انتشار الفقر، والبؤس والشقاء، واللجوء إلى الهجرة كملاذ أخير.¹

ورغم شعارات فرنسا وسياستها التي تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية يتساوى سكانها في الواجبات والحقوق، فإن السياسة الاجتماعية المطبقة، جعلت الجزائريين يحتلون المراتب الأخيرة اجتماعيا بسبب حرمانهم بموجب مرسوم 26 مارس 1919 من الوظائف المدنية العامة العليا، والتي قد تحسن وضعهم الاجتماعي، والتي عرفت بوظائف السلطة* إذ تشكل 90% من مجموع الوظائف، ولم تتح لهم سوى الأعمال التي ترفع المعمرون عن ممارستها.²

وإن كانت السياسة الاجتماعية الاستعمارية هدفها تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين رغم التركيبة التي تقوم على أساس روابط قوية، كرابطة الدم، وإن صمدت هذه التركيبة طويلا أمام تحديات هذه السياسة، فإن تزايد عدد السكان دفع بالبعض إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم، أو التنازل عنها عن طريق البيع، لأن السبل قد ضاقت بهم ولجأوا إلى العمل المؤقت لدى الأوروبيين، أو اضطروا إلى الهجرة، وتحولوا ببطء إلى حياة التشرذم.³

2-3. في الميدان الثقافي:

إذا كانت فرنسا قد عملت في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية على نهب ثروات الجزائريين، وتفجيرهم، وتشريدهم، فإنها سعت أيضا إلى اجتثاثهم من أصولهم العربية الإسلامية، وتجريدهم من هويتهم، وتغريبهم ثقافيا، فانصبت جهودها على محاربة اللغة والدين.

¹ - فرحات عباس: المرجع السابق، ص 118، 119.

* - من بين الوظائف التي لا يمكن للجزائريين ممارستها: كاتب عام إدارة الحاكم العام، مستشار حكومة، مدير بالولاية العامة، كاتب عام بإدارة العمالة، نائب عام العمالة، مدير بلدية مختلطة، رئيس غرفة عدلية، مستشار، نائب حق عام.

² - أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 100.

³ - عدي الهواري: المرجع السابق، 125.



2-3-1. محاربة اللغة العربية:

استهدفت الإدارة الاستعمارية اللغة العربية بضرب منابعها ممثلة في المدارس والزوايا والكتاتيب، عن طريق إصدار قانون ينص على تحريم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية*¹.

وكانت اللغة الفرنسية هي لغة المستوطنين الذين حاولوا منعها على الجزائريين اعتقادا منهم أن ذلك يساهم في يقظتهم، مما أدى إلى حرمانهم من التعليم، كما حرّموا من أموال الأوقاف التي كانت مصدرا لتغذية تعليمهم، وحرّموا أيضا من ميزانية المجالس البلدية، وحرصوا على أن يتعلموا تعليما بسيطا، يمكنهم فقط من العمل كمزارعين بسطاء لدى الأوروبيين،² وقد أشرفت الإدارة الاستعمارية على التسيير الإداري والمالي للتعليم، وقسمته إلى قسمين؛ قسم خاص بالفرنسيين والأوروبيين، وقسم بالأهالي.³

يلاحظ أن التعليم الأهلي لم توفر له أدنى الشروط، لأن الهدف من التعليم ككل هو إيجاد لغة وثقافة بديلة عن اللغة والثقافة العربية، حيث لا يمكن للجزائري الارتقاء إلى مستويات عليا.

ورغم أن التعليم في الجزائر خاضع للقانون الفرنسي الصادر بتاريخ 16 جوان 1881، والذي يقضي بمجانبة التعليم في المرحلة الابتدائية، وإجباريته بموجب قانون 28 مارس 1882، وعلى أن يكون في كل بلدية كاملة الصلاحيات أو مختلطة مدرسة. التعليم فيها إجباري من سن 06 سنوات إلى 13 سنة بموجب قانون 14 فيفري 1884، فإن حظ الجزائريين من هذه القوانين ظل ضئيلا لأنه لم يطبق إلا في سنة 1917، مقرونا بشروط، منها السكن على مسافة 03 كلم عن المدرسة.⁴

ولم يكتف المستعمر بمحاربة اللغة العربية على مستوى المدارس، بل شن حربا لتشمل أسماء المدن، والشوارع، والساحات، التي حولت أسماءها العربية التاريخية، إلى أسماء فرنسية

* - يذكر د. أبو القاسم سعد الله أن الفرنسيين اعتبروا اللغة العربية، لغة أجنبية في الجزائر، واللغة الفرنسية هي لغة السيادة الرسمية، واكتفوا بتدريس الدارجة لضباط الجيش الفرنسي أي العامية، والراغبين في العمل الإداري من المدنيين لضمان عملية التواصل.

1 - محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 75.

2 - أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص135.

3 - المرجع نفسه، ص 140.

4 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 60.



لشخصيات وساسة وما يدل على هذه السياسة وآثارها، هو تشويه ألقاب وأسماء الجزائريين الذين اعتبرتهم فرنسا جنسا منحطا ناقص عقل غير قابل للتعليم.¹

2-3-2. محاربة الدين الإسلامي والعقيدة:

إن محاربة اللغة العربية بالأساس هي موقف من الدين الإسلامي أصلا، لأنها لغة القرآن الكريم، فتحويل اللسان العربي الجزائري إلى فرنسي، يبعدة عن دينه، ويجعل منه هدفا سهلا نظرا لمستواه الثقافي البسيط فيكون عرضة للبدع والخرافات التي شجع الاستعمار انتشارها خاصة إذا علمنا أن فرنسا لجأت في سبيل ذلك إلى تهدم المساجد والزوايا، وإغلاق المدارس والجوامع والكتاتيب.²

وبتراجع دور المؤسسات الدينية وجدت الإدارة الاستعمارية من ورائها مجالا خصبا للتبشير، لأن النشاط الاستعماري، والنشاط التبشيري شيان متلازمان، فإذا كان ظاهر التنصير دينيا، فباطنه تمهيدا لجحافل الاستعمار، مستخدما في ذلك أسلحة غير تلك التي تستخدمها الجيوش، كاستغلال ظاهرو الفقر واليتم، مع المعاملة الحسنة بتقديم الخبز للجوعى، والدواء للمرضى، حتى يتقبلوا الاستعمار ولا يحاربوه.³

وقد ركزت الكنيسة نشاطها في الجزائر على المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، بحكم الوضع الاجتماعي المتدهور، وتضاعف جهدها ليلبغ أوجه بعد الاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبمناسبة مرور قرن على تأسيس الأسقفية الكاثوليكية وذلك بحضور أسقف فرنسا ممثلا للبابا.⁴

ونشط عديد المبشرين في المناطق النائية والمحرومة، خاصة بالجنوب والجنوب الشرقي في نشر المسيحية، وتبرير الظاهرة الاستعمارية، ولعل من أشهرهم الأب فوكو Foucauld، الذي أمضى سنوات عديدة في هذا المجال إلى أن قتل سنة 1916 بتمنراست.⁵

¹ - محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص 75.

² - المرجع نفسه، ص 73، 74.

³ - سعيدي مزيان: منطلقات المشروع الكنسي الفرنسي في الجزائر، حولية المورخ، عدد06، جويلية2005، ص 153، 154.

⁴ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص137.

⁵ - Augustin Bernard, L'Algérie dans L'histoire des colonies française et de L'explantions de la France dans le monde, société de L'histoire Nationale paris, p 482.



الفصل الأول

نشاطات الجزائريين قبل الثورة

1. النشاطات السياسية قبل الثورة

2. الاقتصادية

3. الاجتماعية

4. الثقافية



1 - الأوضاع السياسية قبل الثورة:

سعت أحزاب الحركة الوطنية في ظل سياسة الاضطهاد والهيمنة الفرنسية وخاصة بعد صدور مرسوم 16 مارس 1946م إلى إعادة تشكيل نفسها والعودة إلى النشاط السياسي بأسماء جديدة، فنظم أحباب البيان والحرية أنفسهم في حزب جديد هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إذ نادى فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية بالجزائر،¹ أما حزب الشعب الجزائري الذي كان مناضلوه متشبعون بفكرة العمل المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال فقد عقدوا مؤتمرهم في فيفري 1947 وأصبح الحزب يعرف بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ودعا إلى:

- إنشاء هيئة عسكرية سرية المنظمة الخاصة مهمتها التجنيد والتسليح والإعداد للثورة.
- التحضير للمشاركة في انتخابات أكتوبر 1947 في الوقت الذي واصل فيه الحزب مهمته السياسية للتعريف بمبادئه وأهدافه في إطار الشرعية.
- البحث عن حلفاء في العالم العربي والعمل على توحيد الكفاح المسلح في الشمال الإفريقي.

وقد مثل الحزب بمكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947،² كما بينت انتخابات نفس السنة مدى الشعبية التي يتمتع بها أنصار التوجه الاستقلالي مقارنة بالمشاريع الفدرالية للحزب الشيوعي، وللبيان الجزائري ووضحت أيضا بما لا يدع مجالا للشك تلاعبات الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات³ وبدأت ملامح الانشقاق تلوح في الأفق داخل صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عندما راح مناضلو المنظمة السرية يلومون الحزب على مشاركته في الانتخابات في الوقت الذي قامت فيه بجهود كبيرة في الإعداد والتجنيد، إلى أن تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية عام 1950م وألقي القبض على بعض أفرادها وفر البعض إلى الجبال وإلى منطقة الأوراس فتوترت العلاقات بين القاعدة النضالية والقيادة بزعامة مصالي الحاج وأدى هذا الوضع بالحزب إلى عدم القدرة على إقامة قاعدة جماهيرية

¹ - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 310.

² - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 47.

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 375.



لتوحيد القوى الوطنية لخوض معركة التحرير واصبح يخوض نضاله على جبهتين، ضد المستعمر وضد أنصار الإصلاح خاصة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو الوقت الذي تطور فيه وعي الجماهير الشعبية التي آمنت بضرورة تغيير الوضع السياسي القائم متأثرة بظهور الحركات التحريرية وانتفاضة الشعبين التونسي والمغربي منذ سنة 1952.¹

ورغم أن قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تأثرت بمجريات الأحداث كانت تفكر في إنهاء الخلافات التي عصفت بالحزب وباتجاهاته المختلفة، وفي إعادة بعث المنظمة السرية من جديد، إلا أن الخلافات ازدادت اتساعا وحدة أثناء مؤتمر الحزب المنعقد في مارس 1953 أصبحت تتنازع كتلتين هما، أعضاء اللجنة المركزية التي نددت بسياسة التوجه الفردية لزعيم الحزب، والمصاليون الذين تمسكوا بموقفهم إلى درجة توجيه الاتهامات، فعقد التيار الأول مؤتمره بالجزائر في حين عقد الثاني مؤتمره بـ أورنو ببلجيكا وقرروا فصل المركزيين من الحزب،² وفي خضم هذه الأحداث التي شهدها الحزب سعى أعضاء المنظمة السرية لاحتواء الصراع بين الطرفين المتنازعين ملتزمين الحياد تجاهه، معتبرين انه خروج بالحركة الوطنية عن أهدافها الأساسية المتمثلة في الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وقد أعلن الشباب الثوريون عن خلق تنظيم ثوري جديد أطلقوا عليه اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقب الاجتماع الذي عقده محمد بوضياف، أحمد بن بلة، مصطفى بن بو العيد، حسين آيت حمد، رابح بطاط، ديدوش مراد ومحمد خيضر. حيث كان هدفهم الإعداد لثورة مسلحة في اقرب الآجال، وحاول أعضاء اللجنة الثورية في بداية الأمر التوفيق بين جناحي الحزب المتخاصمين لكن جهودهم باءت بالفشل فوجهوا نشاطهم للقاعد النضالية وشرعوا في التجنيد وتوفير السلاح، أرسلوا وفدا عنهم إلى القاهرة لكسب دعم مصر كما اتصلوا بالحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال المغربي بهدف تنسيق الجهود وتوحيد الكفاح المسلح في أقطار المغرب العربي الثلاث، وبعد جهود كبيرة بذاتها اللجنة الثورية عقدت اجتماعا لها بمدينة الجزائر في 25 جويلية 1954 تم خلاله التطرق للوع العام بالجزائر وتقييم العمل المنجز من قبل اللجنة، وتقرر إعلان الثورة التحريرية وتوزيع المهام

1 - محمد حربي: المرجع السابق، ص 81.

2 - المرجع نفسه، ص 92.



والمسؤوليات، اتفق على أن يكون الفاتح نوفمبر 1954 تاريخاً لانطلاقها وصيغ بيان أول نوفمبر الذي وضع وسائل الكفاح المسلح أسبابه وأهدافه.¹

وقد ركزت الثورة على البعد المغاربي لها من خلال ما ورد في البيان، وعلى وحدة الشمال الإفريقي الذي ظل الاتجاه الاستقلالي في الجزائر يدعو له، وأكدت ذلك عديد مظاهر التعاطف والتآزر بين شعوب المغرب العربي خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية فكانت هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 متزامنة مع الذكرى الثانية لخلع ونفي الملك المغربي محمد الخامس.²

وما يؤكد تلاحم شعوب المغرب العربي رغم الظروف الصعبة هو التعاطف الشعبي والمؤازرة السياسية التي لقيتها القضية الجزائرية والثورة التحريرية إذ تم استخدام مناطق الحدود الشرقية والغربية كقواعد خلفية لنشاط جيش التحرير الوطني، وتسهيل عملية تمرير الأسلحة والمؤونة واستقبال جموع المهجرين الجزائريين الذين اضطروا للتزوح إلى تونس والمغرب.

2. النشاطات الاقتصادية:

2-1. الزراعة وتربية الماشية:

يغلب على النشاط الاقتصادي للسكان الطابع الزراعي الذي يتميز بطرقه البدائية التقليدية، سواء الزراعة أو تربية الماشية، كما أن العلاقات الاقتصادية بين السكان أيضاً تتميز بأسلوب المقايضة، وعندما استولى الاستعمار الفرنسي على الصحراء الجزائرية، سيطر على أهم الطرق التجارية ونقاط المياه، وعوضت القوافل بالعربات، حيث حققت أرباحاً للاستعمار، ثم ما لبثت أن تحولت للأغراض العسكرية بهدف قمع الثورات، ومطاردة الأهالي، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتراجع التبادل التجاري، وتحول المعمرون والشركات الأجنبية في الجزائر إلى استغلال الثروة الخشبية الجزائرية لتعويض النقص وتشغيل

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 405.

² - المرجع نفسه، ص 406.



المطاحن والقطارات وشجعت الإدارة الاستعمارية صناعة الفحم المحلية، حيث فتح المعمرون ورشات في الغابات وقرب الطرق العامة لاستغلال الخشب بشكل مفرط.¹

2-1-1. الزراعة:

تعد الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري بحكم أنها مصدر رزق لحوالي 70% من الجزائريين، يختلف إنتاجها باختلاف العوامل المتحكمة فيه كالتضاريس والمناخ واختلاف نوعية الملكية الزراعية². مع العلم أن تربة الأراضي الزراعية الجزائرية تعتبر من أخصب وأجود الأنواع في العالم، مما جعل السلطة الاستعمارية تزيد من عملية الاستيلاء والتوسع على حساب الفلاح الجزائري، عن طريق منح المزيد من الأراضي للمستوطنين الأوروبيين لتعويضهم عما خسروه في أوطانهم مثلما حصل مع الوافدين من منطقتي الألزاس واللورين والذين تحصلوا بموجب قرار البرلمان الصادر بتاريخ 04 مارس 1871 على 100 ألف هكتار، أو منحت للشركات الأجنبية كامتيازات لها لممارسة نشاطات زراعية مختلفة بالجزائر.³ وكان المشتغلون بهذا القطاع لا يمثلون سوى 14.4% من مجموع المستوطنين مما دفعهم إلى استغلال الفلاحين الجزائريين استغلالا بشعا لما فأصبحوا أشبه بعبيد القرون الوسطى، وكان المحصول متحفظا خاصة في مجال زراعة الحبوب وذلك حسب نوعيتها والأساليب الزراعية المطبقة من طرف الجزائريين وتركيز المستوطنين على زراعة الكروم، إذ أن إنتاج القمح لم يتعدى 12239598 قنطارا بين سنوات 1891 - 1895 ليصل إلى قيمة استثنائية عام 1900 حيث بلغ 17500000 قنطارا، وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية الملائمة خلال تلك السنة، وما عدا ذلك فإن الإنتاج كان ضعيفا بسبب الوسائل الزراعية المستخدمة والتي كانت بدائية في معظمها خاصة لدى الجزائريين، في حين تطورت زراعة الكروم

¹ - عدي الهواري: المرجع السابق، ص - ص 15، 19.

² - أندري برنيان وآخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابع، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 185.

³ - أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 69.



بشكل متسارع لدى الأوروبيين فبلغت المساحة المزروعة عام 1900، 146932 هكتار مقابل 105.172 عام 1891.¹

ولعل هذه المعطيات العددية تبين بوضوح جنوح السلطات الاستعمارية إلى التركيز على جوانب اقتصادية معينة لخدمة الاقتصاد الفرنسي وإهمال الاقتصاد الأهلي مما انعكس سلباً على أوضاع السكان الأهليين.

ويبدو أن المنتجات الزراعية إضافة إلى الحبوب كالقمح بنوعيه اللين والصلب والشعير، يشمل قطاعات أخرى خارجة عن دائرة الحبوب، حيث ارتفع إنتاج التين بنسبة بلغت 46%، وإنتاج حقول الزيتون خاصة التي كانت بحوزة المسلمين، أي ما يمثل ثلثي الأشجار الملقمة 5329000 شجرة سنة 1901 مقابل 6329000 شجرة سنة 1904، أما صناعة زيت الزيتون التي ارتبطت بحاجيات وأسعار معينة فقد كانت في زيادة مطردة إلى غاية سنة 1910، حيث بلغ الإنتاج الصافي للزيتون 388.977 هكتولتر.²

ولعل هذا الإنتاج الوفير الذي تركز معظمه في يد الجزائريين مردّه إلى أن زراعة الزيتون لا تتطلب تقنيات كبيرة أو آلات حديثة وهو من الأشجار المقاومة للجفاف التي عرفت انتشاراً واسعاً في أوساط المجتمع الفلاحي الجزائري.

كما ظلت زراعة التبغ الأهلي من النشاطات الاقتصادية المقتصرة على عدد محدود من المزارعين، وقد عرفت تطوراً كبيراً بعد الأزمة التي ألمت به خلال سنوات 1903-1908، إذ بلغ الإنتاج 36.867 قنطاراً بين 1900 - 1908، لينتقل إلى 65.550 قنطاراً بين سنوات 1909 - 1914، وفي المقابل لم تعرف منتجات الكروم الأهلية أي تطور يذكر مقابل توسع كبير لمساحات الكروم الأوروبية 150.430 هكتار سنة 1901 و176.921 سنة 1907 و178.389 هكتار سنة 1919. أما زراعة الفول فقد كانت تمارس بشكل عادي وكانت المستوطنون يرغبون في استبدالها بنوعيات جديدة من الحبوب والخضر. وزراعة البطاطس والخضر المبكرة ظلت محصورة

¹ - شارل روبر آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ج2، ترجمة مسعود حاج مسعود، ع بالعربي، دار الراشد

للكتاب، الجزائر 2007، ص - ص 305، 307.

² - المرجع نفسه، ص 317.



في مساحات لا تتعدى 5000 هكتار، كما توسعت المراعي الاصطناعية بمساحة تفوق عشر مرات ما كانت عليه من قبل. وكان مردود كل هذه الأنشطة ضعيفاً باستثناء الحلفاء التي كان نشاط اقتلاعها يعرف وتيرة متزايدة، ودليل ذلك الصادرات التي بلغت بين 1901 - 1905، 766740 قنطاراً لتصل بين 1911 - 1914 إلى 1.056466 قنطاراً.¹

2- 1- 2. تربية الماشية:

حرصت السلطة الاستعمارية على جعل الجزائر بلداً متخصصاً في تربية الماشية خاصة الأغنام، وهو الأمر الذي يتطلب وجود مراعي شاسعة ومصادر مياه كبيرة ومختلفة، لتوفير حاجيات هذه الأعداد الهامة من القطعان، فظهرت عدة جهود من السلطات الاستعمارية قصد الحفاظ على هذه الثورة، فأجريت العديد من الدراسات بخصوص هذا المضمار، حيث طبقوا ما يسمى بسياسة الغدير،* وتعني تهيئة العديد من الجوانب الطبيعية لتخزين مياه الأمطار، وأجريت تحقيقات معمقة حول الثروة المائية والأعلاف المتوفرة، واعتبرت الدراسة التي أجراها L.Compute والتي تحمل عنوان بلد الغنم بمثابة الخريطة والمخطط لأنماط معيشة القبائل والعشائر وأنواع مواشيتها.³

وكان في وسع الإدارة الاستعمارية الانتقال إلى مرحلة المبادرة لتجسيد هذه المخططات لولا المعوقات والتي يأتي في مقدمتها عدم كفاية المصادر المالية والاعتمادات المخصصة والتي بلغت حوالي 180.000 فرنكاً لكافة القطر الجزائري. إضافة إلى هذا فشل بعض المبادرات المحدودة. كالتأكد من عدم جدوى تهيئة خزانات الغدير ذات الجدران المصقولة والمغطاة بسقف من نبات الحلفاء ما يؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه المخزنة، كما أصبحت بؤراً للطفيليات والميكروبات، مما جعل المشرفين على العملية يتحولون إلى صرف تلك الاعتمادات المالية على ما هو أفيد مثل إنشاء الحظائر كما هو

¹ - شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص 316.

* نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني، حيث يتم حفر ما يعرف بالفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم تساقط المطر. أما مصطلح الغدير، فعادة ما يطلق على مكان تجمع المياه بعد سقوط المطر. دون بنائها بالحجارة كما هو في العهد الروماني. حيث تشكل على هيئة حفرة عميقة تتجمع فيها المياه لفترة ثم تجف.

³ - شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص 321.



الحال في عين ولمان، وأم البواقي،¹ وبقية المناطق خاصة بالهضاب العليا التي يعتمد سكانها على النشاط الرعوي وتربية الماشية التي تساهم بدورها في تنشيط المبادلات التجارية، سواء الداخلية أو الخارجية، وقد ساد هذا النشاط عديد المناطق مثل: الحضنة، بريكة، تبسة، خنشلة، حيث أن العشابة،** والرعاة من الجزائريين أصبحوا يخضعون للرقابة الإدارية، مما دفع بأصحابها إلى التخلي عن هذا النشاط الهام بالنسبة إليهم.²

أما الفوائد التي تجني من تربية الماشية فقد عدّها القرآن الكريم في سورة النحل حيث يقول تعالى: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفْعٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (05) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تُسْرَحُونَ (06) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَنِيِّ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرؤُوفٌ رَّحِيمٌ (07) وَالْحَنِيذِلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (08) ﴾³

ورغم الجهود المبذولة لتطوير تربية الماشية إلا أن هذا النشاط الذي اعتبر ذو علاقة بالصناعة الأهلية، كانت كما ذكرنا سابقا بحاجة إلى إمكانيات كبيرة مما أدى إلى تضائل عدد القطعان شيئا فشيئا.⁴

¹ - شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 320.

** * مصطلح يطلق على أصحاب المواشي والأنعام الذين يتنقلون من منطقة لأخرى بحثاً عن العشب والكلأ لأنعامهم، يقومون برحلتين إحداهما شتاء حيث يتنقلون إلى المناطق الصحراوية الدافئة والأخرى صيفاً حيث يقضونه في السهول العليا، أين يتوفر المرعى وبقايا الحصاد.

2- عبد الرحمن رزاقى: التجارة الخارجية الجزائرية بين الحرين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 96، 97.

3- المصحف الشريف: سورة النحل، الآيات: 5، 6، 7، 8.

4- يذكر شارل روبير آجرون: أن عدد القطيع من الأغنام خلال عام 1887 يقدر بـ 10538000 رأس ليصبح بحلول سنة 1900 يقدر بـ 6351306 رأس، ولم يكن هذا التراجع في عدد القطيع مرده إلى الظروف المناخية والطبيعية فحسب، بل تأكد خلال فترات لاحقة، حيث تجد في المقابل تزايد عدد القطعان بشكل متظم لدى الأوروبيين، حيث أن العدد وصل إلى 388790 رأس مع مطلع سنة 1900 بعد أن كان 315430 رأساً، أما الخيل فقد بلغ عددها بين 1900 و 1904 ما يقارب 172574 رأساً وبين 1910 و 1914 ما يقارب 159805 رأساً وفي ما يخص الماعز فقد بلغ عددها في سنة 1910 و 1914 حوالي 3763.789 رأساً أي بمعدل (0.79 لكل ساكن). للاستزادة أكثر ينظر شارل روبير آجرون: الجزائريين المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ج2، ص 320 وما بعدها.



أما الأبقار فقد تراجع عددها أيضا ليصل إلى 792000 رأس فقط عام 1937 مقارنة بتطور عدد السكان، بينما الثروة البحرية فقد كانت بعيدة عن الأهالي واقتصرت عملية الصيد على الإيطاليين والإسبان.¹

ويذكر أحمد الخطيب أن الفلاح الجزائري أصبح عرضة للنهب المستمر مما دفع بالبعض منهم إلى بيع ما تبقى من أراضيهم، ويتحولون بعد فترة وجيزة إلى مستثمرين. كما تدهور قطاع المواشي بعد عملية استيلاء الأوروبيين على أغلب المراعي، وتحويل قسم منها إلى أراضي زراعية، وتأجير ما تبقى بمبالغ مرتفعة. وفرضت على الرعاة ضرائب على الغابات لمجرد المرور بها فأصبحوا أمام أحد الخيارين وهما إما التوجه بقطعانهم نحو الأراضي الصحراوية الجدد، أو الخضوع لهذه القوانين الجائرة.²

فالقضاء على نظام البدو الرحل بعد سيطرة الاستعمار على الأراضي الخصبة والذي دفعهم إلى الاتجاه جنوبا أدى إلى عزلهم عن مناطقهم الأصلية وجعلهم يواجهون ثلاثة مشاكل رئيسية وهي: - ندرة المياه، صعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي، وصعوبة تلبية حاجياتهم العائلية اليومية.³

2-2. الصناعة:

اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين الفرنسيين مصدر للمنتجات الأجنبية الغربية. حيث صدرت إلى فرنسا وأوروبا ما يقارب من 3200.00 طن من الحديد الخام من أصل 3300.000 طن استخرجت. وما يقارب من 560.000 طن من الفوسفات من أصل 600.000 طن. وهو ما يدل على أن الجزائر لا تملك زراعة تحويلية أساسية، بل تعتمد على الصناعة الاستخراجية وبمذه الصناعة الضعيفة لا تنتج شيئا يزعج الاحتكارات في الوطن الأم الذين يعملون في شكل تروستات،* خاصة في مجال صناعة

1 - يحيى بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19، الثقافة، عدد 80، 1984، ص 176.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 82، 83.

3 - Mhamed Boukhobza: L'Agro – pastoralisme traditionnel en Algérie de l'ordre tribal au désordre colonial, p 169.

* جمع تروست، وهي كلمة إنجليزية الأصل مشتقة من الفعل to trust وتعني اندماج مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطا صناعيا مشتركا في شكل تكتل اقتصادي، بهدف السيطرة على السوق في مادة معينة، ولتجنب الآثار السلبية للمنافسة، مع احتفاظ كل منها بالصيغة المعنوية.



الفلواذ، والمنسوجات القطنية. كما أن الرأسماليين الفرنسيين لا يريدون تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يسعون إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية، حيث أن فرنسا تحصل على كل حاجياتها من الجزائر ويحقق أصحاب رأس المال أكبر قدر ممكن من الأرباح إذا علمنا أن مجموع الرساميل العامة والخاصة المستثمرة، قد بلغت حسب الإحصاءات والأرقام الرسمية 4000 مليار فرنك. ومن أشهر التروستات جماعة بنك الإتحاد الباريسي. صاحب السلطة المطلقة على الشركات التعدينية الكبرى خاصة مناجم الحديد بالونزة، والشركة الفرنسية لمناجم الفحم التي تسيطر على إنتاج الفوسفات بجهة الشرق حيث يجمع في قسنطينة وحققت مع مطلع 1953 ما يقارب 177 مليون فرنك من الأرباح.¹

فالساسة الاستعمارية منذ البداية عمدت إلى جعل الجزائر مملكة زراعية، وذلك من خلال محاولة الفرنسيين خاصة المستثمرين في الصناعة الحيلولة دون تحويلها إلى بلد مصنع، بل جعلها سوقاً رائجة لمنتجاتهم الصناعية ومصدراً للتوفير اليد العاملة فكان كل ما هنالك صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنسوجة والثياب من البرانس، والحياكة، وقد حاول الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل بن جيكو بقسنطينة، ومصنع الدخان والسجائر، ومعامل بن ونيشي لصنع الخشب، ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل. في حين نجد الصناعة الأوروبية تعتمد بالدرجة الأولى على المنتج الفلاحي، إضافة إلى معامل العجين ومعاصر الزيت، والدخان والأسماك، والخضر المعلبة، معتمدة على اليد العاملة الأجنبية مما جعل الأهالي يجدون منافسة من الإسبان والإيطاليين والمالطيين.²

2-3. التجارة:

إن الميزان التجاري هو الصورة الحقيقية لوضعية الاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر تحت سيطرة النظام الاستعماري، الذي فرض واقعاً اقتصادياً لخدمته بالدرجة الأولى. لأن التجارة في الأصل كانت لفائدة ظرف واحد سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي الموجه أو الصناعي المستغل للثروات البلاد والمعتمد على الطابع

¹ - ليون فيكس: الجزائر حنف الاستعمار، ط 2، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف بيروت، دون تاريخ، ص 10، 11.

² - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 41.



التقليدي الخفيف.¹ وواقع الحال أن التجارة الخارجية مع الجزائر كانت محتكرة* إذ يسيطر عليها جماعة روتشيلد التي تملك أسهما هائلة في المناجم وفي مختلف الصناعات، وكذا الحال من حيث أهمية الجزائر التجارية بالنسبة إلى بنك باريس والأراضي المنخفضة، وبنك الهند الصينية، اللذين يملكان مصالح تجارية كبرى بواسطة شركات تعمل في الجزائر.²

ويذكر أحمد بن عمر أن المعمرين: احتكروا المواد الأولية الجزائرية وجعلوا الغرف التجارية والفلاحية تحت تصرفهم المطلق، والصادرات والواردات تمر بقناتهم، فقبضوا بذلك على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وراحوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الأهالي في أغلب الأحيان.³ فتنشيط التبادل التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا يعتمد إضافة إلى رأس المال، الذي يوفر اليد العاملة بمختلف مستوياتها والتي توفر بدورها الإنتاج سواء كان زراعيا أو صناعيا، وهذا الإنتاج لتحويله إلى السوق الاستهلاكية الداخلية لا بد له من وسائل نقل، التي تحتاج بدورها إلى طرق المواصلات البرية، البحرية، الجوية لتوفير الحاجيات الاستهلاكية وتطوير البلاد وربطها ببعضها بواسطة شبكة الطرق. فهل كانت هذه الأخيرة في خدمة الجزائري الذي ادعت فرنسا أنها جاءت لتمدينه؟ كما أشار إلى ذلك الحاكم العام الفرنسي: روجيه ليونار* في كتابه الجزائر المعاصرة وهي أن فرنسا أنشأت مصالح عامة يستفيد منها الجزائريون.

حقيقة هناك طرقات وشبكات للسكك الحديدية، وموانئ للصيد البحري، إلا أن هذه الهياكل لا يتم استخدامها وإيجادها إلا في المناطق التي يتواجد بها الاستعمار ومصالحه، حيث أن كل هذه الوسائل توجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي بنقل المواد الأولية عبر خطوط السكك الحديدية التي أوجدتها السلطة الاستعمارية، إلى الموانئ البحرية لنقلها إلى فرنسا، مع العلم أن هذه الخطوط الحديدية تمتد من الشرق إلى الغرب عبر خط

¹ - أحمد بن عمر: المرجع السابق، ص 04.

* تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة التبادل التجاري مع فرنسا تصل إلى 70% استيرادا وتصديرا. حيث بلغت قيمة التبادل التجاري عام 1953، 266 مليارات من الفرنكات. واعتبرت الجزائر حزانا اقتصاديا لفرنسا. تتزود منه بكل ضروريات الاقتصاد الزراعية والصناعية في حين تكون الجزائر سوقا رائجة للمنتجات فرنسا خاصة السيارات، الآلات، مواد البناء.

² - ليون فيكس: المرجع السابق، ص 11، 12.

³ - أحمد بن عمر: المرجع السابق، ص 04.

* الحاكم العام الفرنسي بالجزائر من أفريل 1951 إلى ديسمبر 1954.



رئيسي تنفرع منه طرقات فرعية إلى الجنوب، حيث الموارد الزراعية والنباتية الأخرى. كالتمور والحلفاء وغيرها، وقد ذكر روجيه ليونارد وعبر عن رسالة فرنسا التمديدية والترقوية للسكان بقوله: «فحيث تخلو البلاد من ثروات للنهب، لا يكون ثمة طرقات...؟!»¹

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن شمال إفريقيا بشكل عام كان حتى بداية الحرب العالمية الثانية 1939 يعتبر بلادا زراعية، ومصدرا رئيسيا للمنتجات النباتية مثل الفلين والحلفاء. مما جعل النشاطات الاقتصادية الأخرى محدودة، خاصة النشاط المنجمي، إذا ما استثنينا منه معدن الحديد. أما غيرها فهي هامشية عدا الفوسفات، خاصة بالحدود الشرقية للجزائر والمحاذية لتونس، وكذلك الحديد الذي وصل إنتاجه مع مطلع 1960 إلى حوالي ثلاثة ملايين طن. ورغم هذا لم تتفعل حركية المبادلات التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على المستوى الاقتصادي للسكان، خاصة سكان المناطق الحدودية²

وما يدل على اهتمام السلطة الاستعمارية بثروات هذه المناطق سواء المنجمية كالحديد بالونزة، والفوسفات بالكوييف، وجبل العنق، أو النباتية كالحلفاء، ربطها بخط للسكك الحديدية يمتد من عنابة عبر ونزة والعيونيات إلى جبل العنق الغني بالفوسفات، إضافة على وفرة نبات الحلفاء. وقد تم تسخير السكان كعمال في المناجم، واقتلاع نبات الحلفاء مما خلق نشاطا اقتصاديا لهم، لكنه ذو طابع استغلالي لما يتطلبه من جهد وعمل في ظروف شاقة، فكثيرا ما يسخر فيه الجزائريون دون مقابل كعقاب لهم أعمال السخرة، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد الاستعماري وازدياد أرباح المعمرين القائمين على عملية الاستغلال بإيجاد ورشات لهذا النشاط.³

2-3-1. دور السوق في الجانب الاقتصادي:

كانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في الأسواق الشعبية الأسبوعية المقامة عادة في المدن أو القرى، إذ تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، وتشمل أهم المعروضات مثل: الأدوات الفلاحية، الأواني الفخارية، الأصباغ، الملح، الجلود، الصوف،

¹ - ليون فيكس: المرجع السابق، ص 15.

² - الجليلي صاري: محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 15.

³ - عدي الهواري: المرجع السابق، ص 127.



الحبوب، التمور، إضافة إلى تجارة الحيوانات كالأغنام والأبقار والجمال مما يؤدي إلى نوع من التكامل بسبب تنوع المنتجات خاصة الفلاحية منها.¹

وقد عملت السلطة الاستعمارية بهدف الاستفادة من النشاط التجاري عموما ومن السيطرة على الأسواق بشكل خاص على تحديدها في اجتماعات المجالس البلدية خاصة ببعض مناطق الشرق الجزائري كبلدية تبسة المختلطة وبعض المناطق المجاورة لها أين تم تحديد الأسواق الأسبوعية والتي تشمل كل من الشريعة، بئر العاتر، المزارة ثليجان، الخ، كما حددت المدة الزمنية لتسييرها بموجب جملة من القوانين والضوابط التي تحكمها.²

وقد وضع لعملية استغلال الأسواق دفتر شروط يسيروها، ويحدد كيفية الدخول في المزاد العلني والشروط المتحكمة في ذلك، ويحدد المكوس على المعروضات المختلفة سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها. ومما جاء في دفتر الشروط أن السوق في المناطق المذكورة سابقا يتم تسييره بعد إجراء مزايدة علنية على مستوى مقر البلدية - بعد الإعلان عنها - بإشراف وحضور الإداري الرئيسي مصحوبا بعضوين من المجلس البلدي، والقابض البلدي في المكان المخصص للمزاد، حيث يحدد آخر مزايدين قدما أعلى عرض مع العلم أنه قبل إجراء المزايدة يتم تحديد سعر ثابت دون الإعلان عنه، وعندما لا يقدم المزايدون القيمة المتفق عليها سلفا يلغى المزاد ليعاد بعد 15 يوما دون إعلان جديد، وبعد 48 ساعة من المزايدة يحدد الشخصان اللذان قدما أكبر عرض وتجري مزايدة جزئية بينهما بحضور المستغل السابق للسوق.³

على أنه يتوجب على كل شخص يتقدم للمزايدة بهدف استغلال السوق القيام بالإجراءات اللازمة مع الإداري الرئيسي للبلدية المختلطة خلال 08 أيام قبل المزاد وهي: تقديم طلب محتوم ومدموغ، تحديد الاسم واللقب والمهنة، تحديد مقر الإقامة.

1 - عدي الهواري: المرجع السابق، ص- ص 15، 19.

2 - الملحق رقم 02: تحديد الأسواق، متحف المجاهد تبسة، صندوق حفظ دون ترقيم.

3 - الملحق رقم 03: Cahier des charges, Commune mixte de Tébessa. متحف المجاهد تبسة، صندوق حفظ دون ترقيم.



تعهد الالتزام بالمزايدة الذي يفرض عليه شرطا جزائيا يدفع بموجبه قيمة مالية محددة في حال قبوله كمحصل للضرائب مكاس للسوق مع الالتزام بما ينص عليه دفتر الشروط في كل الأحوال.¹

أما إذا كان المزايد من غير سكان البلدية يتوجب عليه تقديم شهادة من البلدية الأصلية مؤشرة من طرف رئيس البلدية والإداري العام تثبت خلاء ذمته من أي دين أو تبعات مالية، غرامات وغيرها.

وعند الإعلان عن المستغل الجديد للسوق يتعين عليه خلال مدة خمسة أيام أن يدفع للخزينة والقباض البلدي مبلغا يعادل $12/4$ من المبلغ السنوي كضمان في حال تأخره أو عدم التزامه، وعندما لا يتم دفع هذه القيمة المالية وفي الآجال المحددة يفصل العقد رسميا ولا يسترجع المبلغ السابق وهو $10/1$ - مبلغ المشاركة - كعقوبة مادية له، ويتم تحصيل المكوس بالأسواق والأماكن المحددة، والشوارع وفي محيط يصل إلى 02 كلم من مقر السوق، وتشمل العرض، الوزن، القياس ويستثنى من ذلك الأشياء ذات الاستهلاك الشخصي أو العابرة لتراب البلدية أو المخصصة للتصدير.²

وتحدد المادة 14 من دفتر الشروط قيمة المكوس المفروضة على المعروضات المختلفة من سلع وبضائع وحيوانات، أما فيما يتعلق في رصف البضاعة أمام المحلات فإنه يتوجب على التاجر دفع رسوم عن البضائع المرصوفة أمام المحلات بغرض البيع وبصفة يومية وحسب المساحة المشغولة بالتر المربع، وتدفع شهريا بالنسبة للتجار المقيمين بالبلدية.³

أما بالنسبة للوزن والكيل فإن المادة 16 من دفتر الشروط تحدها بفرنك عن كل 50 كغ، وفرنك عن كل 20 لترا، ويتم تحصيل الرسوم من طرف المكلف بالسوق مباشرة وتحت مسؤوليته الشخصية، وعند امتناع احد الباعة عن الدفع يستدعى المحصل الشرطة البلدية، وكل تحصيل يكون مقابل وضل مقتطع من دفتر مخصص لهذه العملية، إذ يفرض كل وصل يحمل قيمة مالية أكبر من القيمة المحددة، وتسجل العائدات اليومية في سجلين مؤشرين من سلطة البلدية أحدهما لتحصيل الرسوم الخاصة بالركن والعرض

1 - الملحق السابق، المواد من 1 إلى 6.

2 - الملحق نفسه: المواد 7 وما يليها.

3 - الملحق نفسه: المادة 14.



والآخر يتعلق بالرسوم الخاصة بالذبح، ويكونان باللغة الفرنسية يقدمان للجهات الوصية كلما استدعت الضرورة، أما الالتزامات المفروضة على مستغل السوق فتتمثل في دفع ما يعادل 12/4 من المبلغ الإجمالي كدفعة ثانية لحزينة المحصل البلدي قبل مباشرة تحصيل الرسوم، ثم يقدم بقية المبلغ خلال الخامس والعشرين من كل شهر عن الجزء المتبقي دون اعتبار أي ظرف قد يؤدي إلى شلل نشاط السوق كالجفاف، الفيضانات، الكوارث الطبيعية أو تحول التجار إلى أسواق أخرى، كما يتحمل المستغل الأعباء المالية والنفقات المتعلقة بالمكلفين بتحصيل الرسوم، عملية ترميم المحلات، كما لا يخفض المبلغ المحدد للاستغلال ولو أغلق السوق بأمر من السلطات المخولة، ولا تقبل طلبات تأجيل الدفع بل تفرض عليه غرامات إضافية في حال التأجيل.¹

3. النشاطات الاجتماعية

3-1. الوضع الاجتماعي:

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال مجتمعا يتكون من مجموعة من الفئات المتباينة من حيث المستوى الاجتماعي، تتراوح بين طبقة عليا وتتكون من بعض الملاك، وأخرى يمثلها علماء الدين والفقهاء، وطبقة دنيا تمثل غالبية الشعب لأن السمة الغالبة لهم هي الفلاحة والرعي، وفئة قليلة تمثل المتعلمين والقضاة وصغار التجار، وكانت العلاقة بين الطبقتين علاقة استغلال، مثلا فلاح - خماس يكد في الأرض - أرض الإقطاع - مقابل خمس المحصول، وهنا كان الارستقراطي يتمتع بظروف حسنة، بينما يشقى العامل لتحقيق اكتفائه اليومي، إضافة إلى الظروف السيئة التي كان يعيشها الشعب الجزائري لم يكن يعرف بعض الأمراض كالسل الذي دخل الجزائر مع جنود الحملة، وفي ظل دخول فرنسا للجزائر وتطبيقها سياسات اقتصادية واجتماعية متباينة لم تكن في معظمها لمصلحة الشعب الجزائري، نهارت الأرستقراطية وسقطت واختفت برجوازية المدن الصغيرة ولم تتمكن من إعادة تكوين نفسها إلا بعد 1900.²

¹ - الملحق السابق: المواد 16 وما يليها.

² - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 80، 81.



لكن المجتمع الإسلامي أمام سياسة الاستيطان تدهورت أوضاعه خاصة العائلات الكبرى وزالت مظاهر الأرستقراطية منه، إضافة إلى تضرر الطبقة الفلاحية بسبب سياسة نزع الملكية المستمرة ونظام الضرائب القاسي منذ 1919، ونتيجة تقلبات الاقتصاد الأوروبي الذي أثر على المستعمرات مما جعل الفلاحين يعملون في الأملاك الأوروبية كخماسين¹ وبهذا كانت فترة الثلاثينات فترة صعبة بالنسبة لسكان الريف والمدن بسبب الأزمة الاقتصادية التي خلفت انتشار الأمراض والوفيات، أما بالنسبة للشرق الجزائري خلال 1937 وجد أكثر من 55% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي قدره الباحثون بسبب الدخل المتواضع لدرجة أن دخل الفرد يصل إلى 11 فرنكا سنويا أحيانا، في حين نجد قنطار القمح بين 70 و150 فرنكا، وقنطار الشعير بين 40 إلى 100 فرنك، وهذا ما أدى إلى الاقتراض بالربا والرهن، والدين الذي أوقعهم في حالة مزرية ولم يمكن الاستعمار حينها إلا الفساد الأخلاقي.² ولقد لخصت صحيفة لا ديبيش *La dépêche Algérienne* الصادرة بتاريخ 1933/01/23 الحالة المأساوية الجزائرية في:

ماذا يأكل الجزائريون أي الأهالي؟ إنهم يحفرون التراب للعثور على جذور التلغودة* ليطحنوها ويصنعون منها ما يشبه الدقيق.³

وقد زادت سلبيات التواجد الاستعماري إذ ومنذ الوهلة الأولى عملت على طمس المعالم العربية والإسلامية وبذلك يهدم الأسواق والقصور والفيلات ويجورها إلى ويجورها لمؤسسات علاجية للجيش ومستشفيات وحولت أسماء الشوارع إلى أسماء نسبتها إليها.⁴

كما غيرت الشوارع من حيث المظهر وذلك لتوفير المقاهي والمتاجر والمطاعم للأوروبيين واليهود،⁵ في حين أجبر الجزائريون على الإقامة في شوارع ضيقة وهنا يظهر الفرق الشاسع.

1 - شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص 97، 98.

2 - ضحى جربال: النخب الاجتماعية، حالة الجزائر ومصر، ترجمة أميرة مختار، مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، ص 149، 150.

* نبات بري موجود في عدة مناطق من الجزائر، تم استخدامه كغذاء من طرف الجزائريين أثناء المجاعة وهو يشبه نبتة البطاطا.

3 - محمد العربي ولد خليفة: الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر 2005، ص 68.

4 - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1830، ج 1، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 66.

5 - مالك بن نبي: مذكرات شاهد على القرن، القسم 1، ترجمة عمر مسقاوي، ط 2، دار الفكر، الجزائر 1984، ص 18.



3-1-1. السكن:

ظل مسكن الجزائريين مرتبطا بالقوانين والعوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبالمساهمات الإدارية الأولى، أو الشخصية التي أدت إلى بعض مظاهر التغيير، وفي الإطار العام فإن المسكن الجزائري له علاقة بالجيولوجيا والطابع الجبلي، والمياه والمناخ، إضافة إلى المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، ففي المناطق الشجرية (الأشجار المثمرة) تبنى منازل بسطوح لتجفيف الفواكه التي حنيت خلال المواسم الفلاحية، ورغم أن الطابع السائد في نمط البيوت الجزائرية هو الخيام بسبب الترحال والتنقل فإن بعض المناطق تتميز بوجود هندسة معمارية ذات طابع مغربي إسلامي، ودخول أنماط أوروبية يعد مظهرا جديدا في عملية البناء لأنه اقتصر على المدن الكبرى في الشمال، أما شرقا فإن المنازل التقليدية والأكواخ هي السائدة كما هو الحال في مدينة مسكيانة حيث يغلب الكوخ على المترل بتعداد 569 كوخوا، وتنتشر الخيام التي بلغ عددها 2767 خيمة، إضافة إلى 165 مترلا بدويا، أما في تبسة التي يغلب طابع الترحال على سكانها فإن عدد الخيام بها بلغ 7672 خيمة و81 كوخوا، إضافة إلى 614 مترلا تقليديا، و87 مترلا أوروبيا¹

يبدو من خلال هذه المعطيات الإحصائية حول وضعيات المساكن أن الطابع السائد في المناطق الشرقية بوجه خاص هو نمط الخيام وذلك بسبب خصوصية السكان الذين يتميزون بالتنقل والترحال بمواشيهم بحثا عن مصادر الماء والعشب، وبحكم الطابع الفلاحي للمنطقة بشكل عام.

3-1-2. أثر النمو السكاني على الوضع الاجتماعي:

يتزايد عدد السكان المسلمين سنويا بشكل ملفت للانتباه إلا أنه لا يعزى كما يدعي الفرنسيون إلى السياسة التي طبقوها في الميدان الاجتماعي خاصة الجانب الصحي، ووصول المجتمع الجزائري إلى حالة من الرفاهية، بل نتيجة مكافحة السلطات العمامة للأوبئة ليس حبا في الجزائريين بل بغية ضمان سلامة اليد العاملة التي تحتاجها فرنسا وعلى غرار هذا عبر ألبير سارو* عن الهدف الحقيقي للعملية قائلا: إن عمل الاستعمار ومهمة خلق الثروات في

¹ - L'habitation de l'indigène algérien, revue africaine, 1936, p - p 43, 55.

* كان حاكما عاما للهند الصينية، أصبح وزيرا للمستعمرات، وهو بهذه الصفة مسؤولا عن إدارة الجزائر، ليصبح بعد ذلك وزيرا للداخلية

له كتاب بعنوان La mise en valeur des colonies française



الفصل الأول: نشاطات الجزائريين قبل الثورة

المستعمرات تكمن في اليد العاملة، التي تعد أساسية للصرح الاقتصادي الذي نريد بناءه، ومن هنا تبدأ المعركة القوية والعنيدة ضد الأمراض والأوبئة والكوارث من جميع الأصناف.¹ إن ما نستنتجه من هذه المقولة هو أن التحسن الحاصل في الظروف الصحية للجزائريين والذي نتج عنه تزايد عدد السكان ليس مرده اهتمام فرنسا بهم، بل هدفها ضمان صحة اليد العاملة لتستفيد منها اقتصاديا.

كان عدد السكان الإجمالي خلال 1901 يقارب 4.074089 نسمة أما العدد المسجل في 1911 فكان 4.740625 نسمة حيث تكون بذلك الزيادة العشرية 668434 نسمة مقابل 518022 نسمة بين 1891 - 1901 وبالتالي تكون النسبة المئوية 16.4% بدلا من 14.5% وفي وسط هذه العشرية نلاحظ أن معدل الزيادة السكانية يكون قد بلغ 74.014 ساكن سنويا بين 1906.1901 ثم أصبح 59.673 بين 1906-1911 مع الإشارة أن إحصاء 1906 شمل لأول مرة سكان منطقة بشار والواحات الذين بلغ عددهم الإجمالي 59.6729 فردا، ويبدو أن هاته الأرقام متضاربة خاصة عند المقارنة بين المسلمين والمستوطنين حيث أن معدلات الولادة والوفاة تؤخذ بحسب ما يصرح به المسلمون الذين يتناسون أحيانا عددا هاما من البنات والنساء.² ومن خلال الجدول يظهر لنا ما شهدته الحركة الديمغرافية لنمو السكان من تأثير كبير خلال فترة ما بين الحربين.³

السنوات	عدد المسلمين	عدد السكان الإجمالي
1911	4.711276	2.563828
1921	4.980756	5.804275
1926	5.115980	6.066380
1931	5.588314	6.553451

¹ - ليون فيكس: المرجع السابق، ص 18.

² - شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص 334.

³ - المرجع نفسه، ص 335.



ومن خلال الجدول يظهر التزايد السكاني البطيء خلال 1911 - 1929 حيث لم يزد عدد الأهالي إلا بـ 3.8 بسبب ما خلفته الحرب العالمية الأولى من جهة وآثار الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى.¹ أما الفئات العمرية خلال 1911 فقد كانت مقسمة من 0 إلى 19 سنة يمثلون 48% من السكان المسلمين من 20 إلى 59 سنة تمثل 45.7% أكثر من نسبة 5.4%.²

ولكن خلال 1921-1931 قدرت الزيادة السنوية بـ 56.000 نسمة ثم ترتفع سنويا حوالي 99000 نسمة ما بين 1926 - 1936، وخلال سنة 1936 بلغ عدد الأهالي 6.201144 نسمة، بينما نجد نمو الأوروبيين بطيء ففي خلال 1921-1931 زاد عددهم بـ 58 ألف نسمة وفي 1921-1936 عرف زيادة بـ 80 ألف نسمة.³

أما بالنسبة لسكان الأهالي في المدن وإن كان مفهوم المدينة حسب التعريف الرسمي الذي ظهر في 1926 لا ينطبق إلا على 45 بلدية أي أن العدد الإجمالي 341891 نسمة مع العلم أن معظمهم كانوا من القرويين أو الريفيين الذين ارتبطوا بإحدى البلديات الأوروبية حيث قدر العالم الجغرافي أوغيسستين برنار أن عدد الأهالي الحضر في الجزائر لا يتجاوز 300.000 نسمة أي نسبته 6.3% من مجموع السكان وعند المقارنة بين السكان الحضر وسكان الأرياف فإننا نجد من التحضر إلا القسيمة عند استعراض المساحات المعنية التي بلغت لدى السكان الريفيين عام 1901 - 18265000 هكتار ومع 1921 - 18290000 هكتار وإذا علمنا أن البلديات كاملة الصلاحيات أو البلديات المختلطة عادة ما نظم الأوروبيين أو أغلبية منهم مقارنة بالأهالي فإن مصطلح بلدية مدينة لا ينطبق سوى على التي تظم بين 200 أو 3000 أوري.⁴

أما التحضر فقد شهد هو الآخر تأخرا حيث كان نسبة عدد سكان المدن في 1906 لا يتعدى 7.6% في حين بلغت 1931 نسبة 10.8% مما دفع سكان الأرياف التي

¹ - Charle Robert Ageron: op.cit, p 471.

² - شارل آجرون: المرجع السابق، ص 355، 336.

³ - عائدة حياطي: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919 - 1939، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004، ص 69.

⁴ - شارل روبر آجرون: المرجع السابق، ص 337، 338.



أصبحت مقترنة نسبيا إلى التوجه إلى مراكز الاستيطان بالمدن الكبرى بحثا عن مناصب العمل.

ويمكن اعتبار الظروف الاجتماعية المتردية من العوامل الدافعة إلى الهجرة سواء بالمناطق الحدودية شرقا وغربا أو نحو فرنسا بحد ذاتها وذلك منذ 1910 أملا في الحصول على ظروف عيش أفضل.¹

4. الحياة الثقافية

4-1. التعليم الوطني العربي الحر:

هو التعليم الذي اعتمد على الدعم المالي للأهالي، دون الخضوع للسيطرة الاستعمارية. يسير وفق نظام معين، وهو تتابع الأطوار وفي مختلف المؤسسات، مقتصرة على تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والحفاظ على اللغة، وتلقينهم أسس الثقافة العربية الإسلامية خوفا عليها من الاندثار والضياع. وكل هذا وفقا لبرنامج مسبق يمكن التلاميذ من متابعة الدراسة وممارسة المهنة، خاصة بالنسبة للتوقيت، فقد وضع برنامج ليساعد التلاميذ على التوفيق بين المدارس الرسمية، والوطنية الحرة. لكن الاستعمار وكعاداته وقف بالمرصاد لهذا النظام، إذ مارس ضغوطات تجاه معلمي هذه المدارس الحرة كما لم يتردد في غلقها.²

كما نجد الدور الكبير والبارز للمساجد في الوعظ والإرشاد، وتعليم الدين الإسلامي والتأكيد على التقيد به، كما لا يخفى علينا دور الزوايا والنوادي والمعاهد، خاصة نادي الترقى 1927، الذي كان ملتقى للطبقة المثقفة بهدف إقامة الاجتماعات والمحاورات في شؤون الشعب الجزائري. وبفضل جهود جمعية العلماء المسلمين ودورها الرائد أصبح تفسير القرآن والسنة النبوية الشريفة وفق تفسير منطقي شرعي وعلمي، وكذا تعليم اللغة العربية ولكن الاستعمار حاول وككل مرة خنق هذه العملية عن طريق منع فتح هذه المدارس دون رخصة،³ حينها تحول قسم كبير منها إلى التعليم سرا بعيدا عن أعين الإدارة.

¹ - شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، دار عويدات للنشر، بيروت، 1981، ص 103، 104.

² - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج 6، ص 170.

³ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج 2، ص 400.



لأن هذه الرخصة صعبة الشروط إذ يقوم البوليس بالتحري عن سلوك الطلبة من حيث الدين والسياسة، فكل هذه الأوضاع جعلت محمد فريد يصف حالة التعليم في الجزائر بالسيئة جدا، ولو استمر التعليم على هذا الحال فستصبح الجزائر فرنسية بحتة، إضافة إلى انتشار الجهل والامية. كما تحدث ابن باديس موضحا أن القطر الجزائري ولا مدارس تنيره فهو بهذا قريب من الفناء إذا استقرت الأوضاع على هذا الحال حتى أن الطلبة الذين يطمحون إلى مواصلة تعليمهم خارج أرض الوطن الأنديجانا وذلك بمنعهم من التنقل من منطقة إلى أخرى دون رخصة وفي حالة كانت الرخصة للانتقال بهدف العلم فهي مرفوضة، لكن رغم هذا كان الطلبة يتسللون خلسة لتونس أو المغرب لنيل العلم.¹

فإذا كانت هذه حالة التعليم الحر في بداية القرن العشرين، حيث جرت محاولات شاقة لإدخال مناهج حديثة عليه من قبل بعض الأساتذة المتخرجين من معهد الأزهر الشريف أو الزيتونة أبرزهم العلامة عبد الحميد بن باديس الذي تخرج على يديه العديد من الذين كانت تشرفهم الدعوة لجمعية العلماء المسلمين. إضافة إلى الجهود العديدة للعلامة كإعطاء الدروس في الجامع الأخضر بقسنطينة، وفي مسجد سيدي قموش وبفضل حركته الإصلاحية التعليمية في قسنطينة، شهدت الجزائر إقامة بعض المدارس مثل مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، ومدرسة الشبيبة الإسلامية في مدينة الجزائر العاصمة عام 1927 ومدرسة السلام 1929، ومدرسة جمعية الإصلاح الخيرية وهي بمدينة غرداية والتي أسست سنة 1928، وقد حصلت هذه المدارس على ترخيص رسمي بالتعليم بفضل التساهل الذي أبداه الوالي العام فيوليت.²

4-2. دور الشيخ العربي التبسي في التعليم:

ولد الشيخ بإحدى البوادي بسطح قنتيس ضواحي تبسة التي كانت تابعة إقليميا لمقاطعة قسنطينة عام 1895، تعلم على يد والده حيث تلقى مبادئ القرآن وبعض العلوم في زاوية خنقة سيدي ناجيومنها إلى زاوية نفطة بستوزر، أين قضى نحو ثلاث سنوات، ومن نفطة توجه إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة وذلك في حوالي 1913 وفي السنة التي ذهب فيها ابن باديس إلى المشرق، وعاصر الشيخ العربي في الزيتونة زميله مبارك الملي الهلالي،

¹ - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 64.

² - المرجع نفسه: ص 65.



حيث ساهم كل منهما في التعليم والإصلاح. مع العلم أن الشيخ العربي التبسي لم يتجند في الخدمة العسكرية الإجبارية ربما لوجوده في تونس أو لأسباب أخرى. ومنذ سنة 1920 انتقل إلى مصر ودرس في الأزهر، وكان سفره دون جواز سفر وفي حالة تخف، وقضى في مصر سبع سنوات، وتخصص في الشريعة وحصل على العالمية، وفي سنة 1927 عاد إلى الجزائر دون أن يزور أي مكان آخر.¹

4-3. التدريس في المساجد بتبسة:

تعد مدينة تبسة مركزا حديث النشأة، ومدرستها عام 1923 هو السيد المكي بن علي وقد اعتبره المفتش آنذاك من المدرسين الناجحين، تميز بالتعاون مع السلطات المحلية وسماعته طيبة بين الأهالي، كما شغل منصب مدير المدرسة. والسيد المكي أصيل تبسة، مزدوج اللغة، ويرجح أن المفتش دورنون كان أحد أساتذته، لكنه لم يذكر تفاصيل عن تلامذته ودروسه في المسجد، ويبدو أن دروس المساجد التي انطلقت منذ 1900 بدأت تفقد معناها وأسلوبها بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح التركيز خارج المساجد تحضيرا لدخول المدارس الشرعية الفرنسية، وإشاعة اللغة الفرنسية عن طريق جيل تخرج من هذه المدارس، وهي النقطة التي سيدخل منها رجال الإصلاح المتطوعين في مجال التعليم المسجدي الموازي، وإرجاعه إلى سنته بالوعظ والإرشاد والتوعية، إضافة إلى التعليم العربي الحر في المدارس الإصلاحية.²

بدأ التعليم في تبسة، ويرجح أن يكون ذلك بإيعاز من ابن باديس، ونظرا لنشاط حركة التعليم استعمل المسجد، ولما ضايقته السلطة الاستعمارية أشار عليه ابن باديس بالتوجه إلى سيق غربا وظل يتردد بينها وبين تبسة لبضع سنوات، وأثناء ذلك تبرع له أحد أبناء تبسة المحسنين الحاج الحواس بمترل فحوله إلى مدرسة، وجلب إليها أربعة معلمين، وبذلك أصبحت ابتدائية تضم 400 تلميذ، ولما ضاق هذا المترل بين أهل تبسة مدرسة البنين والبنات سنة 1934، تحت رعاية الجمعية الخيرية التي تأسست سنة 1932 برئاسة الحاج الحواس نفسه، وأدارها الشيخ العربي إلى غاية 1947 حين أصبح مديرا لمعهد ابن باديس.³

¹ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954 ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 256.

² - المرجع نفسه، ص 155.

³ - المرجع نفسه، ص 257.



4-3-1. مرتبات المدرسين:

كان معظم المفتشين يلحون على ضرورة رفع المرتبات للمدرسين، والتي نص عليها قانون 1898 على النحو التالي: 600، 900 و1200 فرنكا، وهو ما يدل على وجود ثلاث طبقات من المدرسين، معملوا الابتدائي والثانوي، ومنذ عام 1906، طالب المفتشون مرة أخرى برفع المرتبات التي كانت غير كافية لمعيشة المدرسين وعائلاتهم. وقسمها ألفريد بيل عام 1905 إلى خمس طبقات، لكل طبقة أو صنف مرتبه السنوي وقسمت على النحو التالي: 900، 1200، 1500، 1800، 2100 فرنك، كما أن السيد ويليام مارسبه W- Marçais في تقريره سنة 1908 حول المدرسين الذين زارهم قال بأنهم يطالبون بزيادة أجورهم، وأبدى رأيه قائلاً: أن 900 فرنك لا تكفي، وأن خريجي المدارس الشرعية الفرنسية لا يرغبون في شغل وظيفة لضعف دخلها، مقترحاً أن يدفع للمدرسين من ميزانية الجزائر المخصصة للتعليم الأهلي العام، وليس من ميزانية الديانة الإسلامية، وفي تقرير آخر أشار إلى أن المدرسين كانوا موضوعين تحت سلطة المفتي لكونهم موظفين دينيين، لأن هذه الصفة ستجعل وضعهم يزداد سوءاً، إذا طبق عليهم مبدأ فصل الدين عن الدولة، كما لاحظ مارسال أنهم موظفون في التعليم العام وتعليمهم غير ديني مما دفع بالحاكم العام* إلى إصدار قرار في 11 أوت 1910 يدمجهم في إطار موظفين في خدمة التعليم. واستجابة لتوصيات المفتشين أصدر الحاكم في 18 فبراير 1914 قراراً صنف المعلمون بموجبه إلى ثلاث طبقات أجورها 1800، 1500، 1200، وكان مجموع هيئة التدريس بالمساجد لا يتجاوز ثلاثين منصبا في الأقاليم الثلاث، زد عليها بالتدرج بعض المناصب حيث لم يتجاوز العشرة في جميع الأقاليم منها: قالمة، تبسة في الشرق.¹

4-3-2. البرامج:

كانت دروس المساجد قبل 1898 محصورة في الفقه والتوحيد، موجهة للعامّة، وتحت رقابة مشددة، وعندما فسح المجال للدروس في الأدب والنحو والحساب، خرج بعضها من المساجد إلى المدارس، وأحيانا أخرى بقيت في المساجد نفسها، والكتب الممتازة غير مقررة ولا موحدة من حيث المناهج والبرامج، وكان مجال الاجتهاد الشخصي مفتوحاً، وهو ما

* هو سيلستان جونا امتدت فترة حكمه بالجزائر من 1903 إلى 1910.

¹ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 257.



يرغب فيه الفرنسيون معتبرين ذلك فوضي فلجأوا إلى توحيد البرامج، وتحديد الكتب لكل مادة، والساعات الأسبوعية، والدروس الاختيارية وأنشأوا دورة تفتيش سنوية، وأصدر الحاكم العام قرارا بتنفيذه. ومهندس هذه الأفكار هو دومنيك لوسيان مدير الشؤون الأهلية آنذاك، ومنذ سنة 1907 اقترح بعض المفتشين ألا يحتكر المسجد هذه الدروس، بل يجب إخراجها إلى قسم فصل في إحدى المدارس الابتدائية الفرنسية، فأنشئت مكتبة عربية للمدرسين بهدف تحضير دروسهم في كل مركز، غير أن هذه الكتب كانت مراقبة، وكانت أيضا من مشتريات أو تبرعات وهدايا من السلطات الفرنسية نفسها، وبعضها من تأليف أو ترجمة المستشرقين.¹

4-4. الصحافة:

اتسم تاريخ الصحافة في الجزائر منذ الاحتلال بظهور الصحف الفرنسية التي كانت تتبع في طباعتها وإصدارها نفس النمط المتبع في فرنسا، كما أنها كانت في سياستها العامة امتدادا للصحافة الفرنسية بأحزابها ومواقفها المختلفة، مع اهتمام زائد بمصالح الكولون في الجزائر وإهمال مصالح الجزائريين. ونجد أول جريدة صدرت باللغة العربية هي جريدة المبشر سنة 1948 مهمتها نشر النصوص التشريعية والبيانات والأوامر الحكومية. ونظرا لكون الصحافة نتاج ثقافي يعكس الأجواء الفكرية والاتجاهات السياسية والظواهر الاجتماعية فهي مرآة عاكسة للمجتمع الذي تنطلق منه وتتكلم عنه، كل هذا كان حافزا للجزائريين للانطلاق نحو التعبير. لذا ظهرت في أواخر القرن 19 جريدة أصدرها سليمان سمر بعنوان الحق، وتوالت بعد ذلك الجرائد التي تصدر باللغتين العربية الفرنسية، فظهرت جريدة المنتخب بقسنطينة سنة 1882.²

لكن نجد جريدة الحق قد طالبت بالحق للجزائريين بالمشاركة في الإدارة الوطنية كما دعتهم إلى الوحدة والوفاء، وعدم التخلي عن الطبع وعن الماضي، كما كانت توصيهم بالبقاء بمعزل عن المشاريع الفرنسية وعن الجرائد التي تسعى لتحرير المسلمين، وكانت تطالب بإلغاء قانون الأنديجينا والمحاكم الاستثنائية إلغاء كاملا، إلى طلب إصلاحات جديدة كحماية الفلاحة، وإنشاء المدارس، حرية التوظيف. وبهذا كانت تيارا فكريا يعبر عن مطامح

¹ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 255.

² - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 71.



أغلبية السكان¹، أما بالنسبة للمستوطنين فلم يطبقوا سياسة جونار التسامحية تجاه الجزائريين إلى حين أبعد، وعادت سياسة الكبت مع بديله آبل التي أخضعت الصحافة الوطنية للمراقبة، وتم إلحاق الصحافة العربية التي قام جونا بتجميدها، كما قمع جريدة الصديق الوطنية التي كانت قد ظهرت بتاريخ 1920. كما تم إسكات جريدة الأمير خالد الإقدام الصادرة في سنة 1923، وتم إبعاده عن فرنسا وذلك برأي من جونار وبالتعاون مع المستوطنين.²

بما أن الصحافة تعد من الوسائل الهامة في التعبير عن الرأي ونشر الوعي القومي، وفضح أساليب الاستعمار الفرنسي نجد السلطة الاستعمارية الفرنسية قد لجأت إلى مثل هذه الأساليب وهي مصادرة الصحف، وإسكاتها أو محاولة توجيهها بما يخدم مصلحتها ومشروعها التغريبي في الجزائر لتحقيق مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر امتدادا لفرنسا خاصة في الجانب الثقافي.

ولما كانت مديرية الشؤون الأهلية تطارد الصحف الوطنية وتقمعها، وفي نفس هذا الوقت كانت من جهة أخرى تساعد وتشجع الصحف الأهلية. ومن أبرز هذه الصحف نجد جريدة النجاح وهي جريدة أسبوعية صدرت سنة 1919، ولسان الدين التي ظهرت في 02 جانفي 1923 إلى جانب جريدتي النصح والتقدم التي صدرتا على التوالي خلال 1921 و1923.

إلى غاية سنة 1925 السنة التي مثلت التساهل مع الصحافة الوطنية في الوقت الذي عين فيه فيوليت واليا عاما على الجزائر، والذي قام بإعادة تنظيم مديرية الشؤون الأهلية، وبطريقة غير مباشرة قام بتشجيع وإنشاء جرائد أهلية دون تمييز، كما ظهرت جريدة البلاغ الجزائري، لكن الاستعمار وكعادته أوقف بعض الجرائد كجريدة الحق، ولهذا السبب تحولت جريدة الشهاب من أسبوعية إلى شهرية.³

1 - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 49.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 76.

3 - المرجع نفسه، ص 77.



ويبين لنا الجدول التالي العدد الضعيل للجرائد التي تهتم بالجزائريين مقارنة بالجرائد الأخرى التي ميولها سياسية واجتماعية:*

السنة	الجرائد الفرنسية الصادرة في الجزائر	الجرائد الأهلية
1883	74	4
1884	86	3
1906	120	5
1910	139	7
1914	90	1
1920	89	8

كما نجد أيضا في جريدة الفاروق 1913، وهي أول جريدة إصلاحية متأثرة بجريدة المنار للشيخ رشيد رضا. وكذا صحيفة المغرب الصادرة في 01 أبريل 1903 وكذا جريدتي كوكب إفريقيا سنة 1907 والهلال سنة 1906 وغيرهما. وبتاريخ 05 أكتوبر 1913 أصدر عمر راسم صحيفة ذو الفقار ولكنها أوقفت مع بداية الحرب العالمية الأولى وزج بصاحبها في السجن. وخلال الحرب العالمية الأولى توقفت كذلك كافة الصحف الأدبية والسياسية ماعدا جريدة الأخبار وكل هذه المعارضات والمعانات سببها استمرار خضوعها لقانون الأهالي الأندلسيين في حين تملك الصحافة الفرنسية في الجزائر كل الحرية.¹

كما أن الصحف الصادرة باللغة العربية تعتبر عربية وتتعرض لكبت عنيف. ولكن بعد هذا خفت فرنسا من قبضتها على الصحافة الوطنية مع ترك الفرق دائما بينها وبين الجرائد الفرنسية، أي أنها صنعت حرية لكنها مراقبة.

ظهرت في المنطقة الشرقية عدة صحف فرنسية تمثل عدة اتجاهات لكنها كانت تتفق مع الاستعمار وخدمة مصالح الكولون على حساب الجزائريين، ففي عنابة ظهرت جريدة السبوس. وفي سكيكدة ظهرت جريدة الصفصاف، كما ظهرت في سكيكدة صحيفة

* بالنسبة للجرائد الوطنية بدأ صدورها في 1908 مع جريدة الجزائر لكنها أوقفت.

¹ - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 77.



الزراعة، وأوقفت جريدة الصفصاف، وفي قسنطينة ظهرت صحيفة Indépendant ثم صحيفة الإفريقي، كما ظهرت فيها عدة صحف أخرى مثل جورنال قسنطينة Journal de Constantine والتي تحولت إلى التقدم Progrès، والديمقراطي البلدي.¹

ولعل هذه الجرائد كلها كانت تعمل على الترويج للاحتلال الفرنسي وتبرير سياسته المطبقة في البلاد، وتحاول إظهاره في ثوب المنقذ والناشر للحضارة، محاولة بشتى الوسائل القضاء على الفكر العربي الإسلامي للجزائريين، ومحاربة الهوية الوطنية، ومقوماتها لتستطيع أن تبسط نفوذها وتسيطر على الجزائريين، وتتمرر المشروع الفرنسي.

¹ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص: 213.



الفصل الثاني

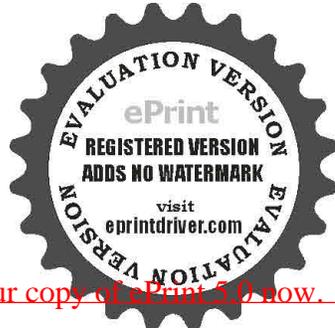
عوامل تهجير الجزائريين وتشريد هم

ونشاطاتهم بتونس

1. السياسة الاستعمارية الاقتصادية

2. محاولة الاستعمار خنق الثورة

3. نشاطاتهم بتونس



1. السياسة الاقتصادية الاستعمارية:

أصبح الاقتصاد الجزائري بشكل نموذجي اقتصاد مستعمرة للإسكان والاستثمار، وسبباً لضمان منفذ واسع لفائض السكان، لأن المستعمرين استولوا على الأرض ومارسوا بها النشاط الزراعي الذي يلي حاجياتهم دون الاهتمام بحاجيات السكان الجزائريين. حيث أن زراعة الكرمة قد تطورت بشكل كبير رغم أن أكثر من 80% من الجزائريين لا يشربون الخمر، إلا أن زارعيها ينتجون سنويا أكثر من عشرين مليون هكتولتر. وفي مقابل ذلك نجد أن الملاكين المسلمين يملكون بصورة وسطية أقل من خمسة هكتارات لكل واحد، وهو ما يجعل تغطية حاجيات معيشتهم غير كافية كما أن حوالي 1150.000 جزائري آخر فوق سن الخامسة عشرة يعيشون في الأرياف ولا يملكون شيئاً من الأرض وعدد كبير منهم خماسون مقابل 315 فرنكا، إذا حصلوا عليها فعلاً. حيث لا يمكن أن يعيل بها عائلته.¹ وهذا التقهقر الذي يعانیه الفلاح الجزائري الذي أصبح خماساً في أرضه، صاحبه تطور كبير لمساحة الكروم المزروعة خاصة بعد أن نشطت الأبحاث العلمية في هذا الميدان لتحسين الإنتاجية ورفع المردودية التي وصلت إلى حوالي 36 مليون هكتولتر، واعتبرت زراعة الكرمة خطأ اقتصادياً كبيراً وخطراً يجر إلى خطر أكبر منه لأن عدداً كبيراً من المعمرين اهتم بهذا العمل الزراعي فوفر العمل للسكان ونشأت مصادر جديدة للاقتصاد في الجزائر، ولكن منذ بداية 1914 بلغت هذه الزراعة حدوداً لا يمكن تجاوزها حتى لا تنقلب إلى خطر اقتصادي مما جعل القائمين على هذا المجال يسعون إلى التحكم في هذه الوضعية الحرجة بموجب تشريع 1931 - 1933 الذي أرسى قواعد إيقاف الزراعة فقطع الطريق أمام الكرمة بشكل مفاجئ فنجم عن ذلك أزمات أخرى كتوقيف المشاريع الاستيطانية، وتباطؤ عجلة التطور.²

وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على أوضاع الجزائريين رغم تمتع الجزائر بميزانية خاصة منذ 1900. لكنها ظلت تتأثر بالهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الفرنسي والعالمي أحياناً، حيث عرفت أزمة التضخم المالي الذي أدى إلى غلاء المعيشة في المدن، والجماعة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعاً محسوساً، مما أدى إلى ضعف

¹ - ليون فيكس: المرجع السابق، ص 6، 7.

² - H. Isnard: la viticulture Algérienne: erreur économique, revue Africaine, 1856 - 1956, centenaire de la société historique Algérienne, p 472.



القدرة الشرائية والتأثير على الحياة الاقتصادية للسكان. فقد أصبح سعر الخبز الذي يعد من المواد الغذائية الاستهلاكية التي تحتل المرتبة الأولى في المواد المستهلكة محليا 0.65 فرنك للكيلوغرام الواحد في عمالة قسنطينة عام 1919 بعد أن كان 0.35 فرنك عام 1914. أما سعر السميد الذي كان 0.50 فرنك للكيلوغرام فقد أصبح 0.83 فرنكا عام 1919. وكذلك الحال بالنسبة الفرينة والزيت.¹

ويمكن إرجاع ذلك إلى ظروف ومخلفات الحرب العالمية الأولى التي تأثرت بها فرنسا نتيجة تركيزها على الصناعة الحربية. وتجنيد الشباب الجزائري الذي كان يعمل معظمه في الأراضي الفلاحية، أو رحيل المستوطنين إلى أوروبا نتيجة عدم الاستقرار الذي ساد الجزائر، خلال هذه الفترة.

كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية 1928 والتي تأثرت بها فرنسا بالدرجة الأولى وصلت آثارها إلى الجزائر، حيث تراجع حجم الاستثمار في المجال الزراعي، مما أدى إلى تراجع الإنتاج في محصول الحبوب بين 1928 - 1935² وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	المساحة المزروعة (هكتار)	الخصول(قنطار)
1929 - 1928	3.193.198	19.907.031
1930 - 1929	3.328.807	19.393.877
1931 - 1930	3.996.156	14.042.488
1932 - 1931	3.026.745	15.801.513
1933 - 1932	3.158.542	17.773.109
1934 - 1933	3.049.768	23.060.696
1935 - 1934	3.035.905	17.221.502

فمن خلال الجدول يتضح أن معالم الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر كانت منذ سنة 1930 وإلى 1934، إذ انخفض المحصول الزراعي من الحبوب بكميات كبيرة، ولم يكن المنتج الفلاحي وحده هو الذي تأثر بالأزمة بل تعدى ذلك ليمس مربى المواشي حيث انخفض عدد رؤوس الأغنام إلى الربع مقابل ارتفاع الضريبة المباشرة إلى 41%.³

¹ - Charle. Robert Ageron: op.cit, p 29.

² - Ibid, p 272.

³ - Ibid, p 414.



1-2. أثر السياسة الاقتصادية على الوضع الاجتماعي:

تمثل أثر هذا الواقع الجديد على الفلاح الجزائري في العمل عند الكولون بصفة خماس حيث أن الإقبال عليه كان ضعيفا جدا في بداية الأمر، وذلك لانعدام الثقة بين الطرفين من جهة، ولضعف الأجر بالنسبة للفلاح الجزائري من جهة ثانية. كما أن الأوروبيين في البداية كانوا يفضلون استخدام اليد العاملة الأوروبية، إلا أن تكاليفها كانت مرتفعة مما أضرهم منذ 1903 إلى استبدالها باليد العاملة الجزائرية قليلة الكلفة، غزيرة الإنتاج، بهدف استغلالها واستخدامها لساعات إضافية دون اعتراض. فالأجر لا يتعدى فرنكا أو فرنكا ونصف مقابل 14 ساعة عمل مرهق خلال اليوم.¹ وقد أثرت هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري الذي لم يستطع تحسين مستواه الاجتماعي، ولم يكن الأمر يتعلق بالعمال والفلاحين فحسب، بل ينطبق على صغار التجار والموظفين والإداريين الذين ظلت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية متدهورة حتى مطلع 1951. إذ لا يتعدى الدخل الشهري للتاجر البسيط 42.350 فرنكا قديما. مقابل دخل مرتفع جدا للأوروبيين.²

وقد أدى هذا إلى اختلال التوازن بين الفئتين سواء تعلق الأمر بالمساحات المزروعة أو بالمداخيل. ناهيك عن القروض التي يتمتع بها المعمرون. واحتكارهم للتجهيزات في ظل سيطرتهم على الميزانية التي لا يستفيد منها الجزائريون إلا بالقدر القليل، إضافة إلى إرهاب كاهلهم بالضرائب.³

ورغم توسع نشاط القرض العقاري الفلاحي للجزائر، الذي بلغ رأسماله 150 مليون فرنكا عام 1907، خصص منها 80 مليون فرنكا للقروض المرهونة للجزائر، كما نقل القرض العقاري لتونس إلى المغرب، وأصبح يعرف بالقرض العقاري للجزائر وتونس، وكانت الإدارة الاستعمارية غير مقتنعة بكفاية القرض الفرنسي في الجزائر، مما دفعها إلى التفكير في إنشاء شركة تختص وتتكفل بالعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية في المستعمرة، فأُسست الشركة الجزائرية العامة برأسمال قدره 10 ملايين فرنك.⁴ ويبدو أن

¹ - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 82، 83.

² - مسعود طفطاف: أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة علم الاجتماع، قسنطينة 1985، ص 52.

³ - محمد حربي: المرجع السابق، ص 88، 89.

⁴ - صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 - 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 1999، ص 138.



الهيكلية المهنية للأوروبيين توضح أن أغلبيتهم من سكان المدن، إذ يعمل 34% منهم في القطاع الصناعي كإطارات وعمال حرفيين، و50% في قطاع الخدمات ما بين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية فيوفرون 93% من الإطارات العليا، 83% من الفنيين، و86% من أعوان الوظيفة العمومية، بينما العمل المختص من نصيب الجزائريين الذين يشكلون 95% من العمال اليوميين، و68% من العمال قليلي الاختصاص 17% من الفنيين، و7% من الإطارات العليا، فامتدت الهوة بين الجزائريين والأوروبيين. فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية البالغ عددها 100.000 مؤسسة لا يتعدى رأس مالها 33 مليارا من الفرنكات مقابل 375 مليار لـ 650.000 مؤسسة أوروبية.¹

أصبح الأوروبيون في الجزائر يحتلون الصدارة في الجوانب الاجتماعية، ومستوى الدخل، يركون دوليب الاقتصاد وفي الخفاء من داخل فرنسا في حد ذاتها.

2. محاولة الاستعمار خنق الثورة

2-1. عنفوان الثورة وتطورها:

بعد اندلاع الثورة والتوسع الذي شهدته، والنجاحات التي حققتها عسكريا بالولاية الأولى الأوراس والنمامشة، ارتبك قادة الجيش الفرنسي والحكومة الفرنسية وراحوا يبحثون عن مخرج لهذا الوضع المخرج الذي فرض عليهم خاصة بالمنطقة الشرقية، وهو ما أشار إليه الجنرال بارلانج في تقريره العسكري بتاريخ 05 مارس 1956 بعنوان خطورة الوضع سياسيا بأوراس النمامشة تضمن تحليلا للوضع العام الذي ميزه التنظيم الجيد للثوار، وتهدم كل ما يرمز للوجود الفرنسي، وتكثيف الضغط الممارس سياسيا وعسكريا، وخيانة العديد من المنتخبين للإدارة الفرنسية، وارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي الذي وصل إلى 65 حالة فرار خلال شهر 1956 حيث استفادت منها الثورة لأن الفارين جلبوا معهم أسلحتهم وذخيرتهم²

ولعل هذا ما يؤكد نجاعة الإستراتيجية التي اعتمدها الثورة في توسيع مجالها، وتطوير طرق وأساليب الالتحاق بها، ووسائل الرد على الاستعمار الفرنسي وسياساته.

1 - محمد حربي: المرجع السابق، ص 90، 91.

2 - إبراهيم العسكري: لحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 111.



وما يدل على تأثير الثورة وفعاليتها فرار كتيبة بأكملها في شهر مارس 1956 بكل ما لديها من ذخيرة وسلاح، والتحاقها بالثورة بناحية سوق أهراس حيث وفرت 6 مدافع هاون، و12 مدفعا رشاشا، وأورد بارلانج أن من مظاهر تأثير الثورة وضغطها البيسيكولوجي تقلص عدد فيالق المقاتلين المغاربة بسبب العمل المكثف للثورة في مجال الدعاية، وبسبب المحادثات الفرنسية المغربية التي هت لاستقلال المغرب¹

ونشير إلى أن عنف الثورة لم يكن تأثيره على فرنسا في الجزائر فحسب بل على وجودها أيضا بتونس والمغرب فسارعت إلى منحهما الاستقلال للتفرغ للثورة الجزائرية.

وقد عززت قوات الاحتلال نفسها باستخدام الطائرات الاستكشافية والعمودية وتوسيع عمليات الاعتقال والتفتيش، والترحيل الإجباري للسكان، إثر هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 ومعركة الجرف 22 سبتمبر 1955 حيث عرفت الثورة انتشارا واسعا وتأثيرا على الجيش الفرنسي.²

كما توسع نطاق العمل الثوري ليشمل المنطقة الغربية رغم محدودية إمكاناتها من السلاح والذخيرة، إلا أن الضربات وجهت إلى قوات الاستعمار والمعمرين والعملاء، إضافة إلى عمليات تنظيم الشباب ونشر الوعي الوطني والثوري، إذ كان للعربي بن مهدي اتصالات حثيثة للحصول على الأسلحة والذخيرة لضمان استمرار العمل الثوري وتوحيد العمل المسلح بين جبهتي وهران ومراكش قصد توسيع دائرة العمل الثوري ليشمل بلدان المغرب العربي، وتشتيت جهود القوات الاستعمارية مما يجعلها في وضع صعب يستحيل في ظله تطويق الثورة وخنقها، وكان هذا العمل التنسيقية* إثر اجتماع 11 جانفي 1955 ولذلك توجه المجاهدون من تلمسان، ندرومة، مغنية، نحو الناظور والريف المغربي لاستلام الأسلحة الخاصة بالجزائر.³

1 - جمال قندل: خطأ موريس وشال، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 27.

2 - المرجع نفسه، ص 28.

* حضر عن الوفد الجزائري أحمد بن بلة، محمد بوضياف، العربي بن مهدي، حسين آيت حمد، أما عن الوفد المراكشي، فقد حضر علال الفاسي وابن عمه عبد الكريم الفاسي، إضافة إلى فتحي الذيب وعزت سليمان عن الجانب المصري للاستزادة أكثر ينظر فتحي الذيب:

عبد الناصر وثره الجزائر ص 73.

3 - جمال قندل: المرجع السابق، ص 36.



2-2. أساليب خنق الثورة:

كانت ضربات المجاهدين منذ الوهلة الأولى للثورة موجهة ضد الوجود الاستعماري بكل أشكاله، متخذين من الجبال معقل لهم وقاعدة لتنظيم الصفوف والاستعداد للحولات القادمة، معتمدين أيضا على دعم ومؤازرة سكان هذه المناطق سواء بالطعام أو اللباس أو المأوى، وقد تفتنت السلطات الاستعمارية إلى هذه الحقيقة، فراحت تفكر في الوسائل التي تجعلها تفصل الشعب عن الثورة وتعزلها لكي لا تفقد فرنسا زمام المبادرة في الجزائر، فاستخدمت شتى وسائل التقتيل والبطش ضد المواطنين الذين يتعاونون مع الثورة لترزع في نفوسهم أن هذا التعاون لن يجلب لهم سوى الموت، وظلت تشن عليهم الغارات المتكررة بواسطة الطائرات، ويرمون السكان بالرصاص دون تمييز¹ وكان النصيب الأكبر من هذا القمع قد سلط على المنطقة الأولى وعلى الشريط الحدودي الشرقي والغربي لأن الأوراس قلب الثورة النابض، ولأن الحدود الشرقية والغربية كانت مصدر دعم للثورة التحريرية والمؤونة والسلاح، وقد دفعت هذه السياسة بالعديد من الجزائريين للالتحاق بالثورة رجالا ونساء وشبانا.²

ولجأت السلطات الاستعمارية إلى عدة أساليب أخرى لخنق الثورة وعزلها عن الشعب والقضاء عليها من بينها التضييق على حركة السكان وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة وبناء السد الشائك المكهرب.

2-2-1. محاصرة السكان والتضييق عليهم:

سعت السلطة الاستعمارية إلى تضييق الخناق على الجزائريين، حتى خارج الجزائر ومتابعة نشاطاتهم المختلفة، خاصة ذات الطابع الجمعي خشية أن يصبح هؤلاء يشكلون خطرا على مصالحها، ويهددون وجودها بالجزائر، أو أن يتحولوا إلى مصدر دعم للقضايا الوطنية، مهما كان شكل هذا الدعم، وهذا ما توضحه المراسلة المؤرخة في 12 ماي 1937، من الأمانة العامة للحكومة التونسية، والمتعلقة بجمعية في طريق التأسيس، تعرف باسم الشباب السوفي الزيتوني، وذلك بموجب مرسوم 06 أوت 1936 الذي يسمح لها بالتأسيس، إذ تذكر

¹ - المجاهد: الجزء الأول: عدد 20، 04 ماي 1958، ص 05.

² - المصدر نفسه، ص 06.



المراسلة أن هذا التنظيم يتمتع بالتبعية لفرنسا، ولذا وجب التأكد من جميع الأشخاص المنتمين له، ومعرفة توجهاتهم، والهدف من تأسيسه، مع ضرورة اطلاع السلطات المعنية بكل ما يستجد في هذا الموضوع.¹

ولعل هذا يبين مدى حرص السلطة الاستعمارية على متابعة نشاطات الجزائريين بتونس، إذ علمنا أن جامعة الزيتونة تعتبر من الحواضر العلمية الهامة، والتي يلتقي من خلالها الطلبة من جميع أنحاء العالم العربي الإسلامي، وما ينجم عن ذلك من تبادل للأفكار، وتأثر ثقافي، ووعي وطني ستكون بالضرورة نتائجه في غير مصلحة فرنسا.

وإذا كانت فرنسا دائما وفي سياق تتبع أثر الجزائريين ونشاطاتهم خارج الحدود فإنها تلجأ إلى إعلام السلطات المعنية حتى بالذين يغادرون البلاد ولو لفترة محدودة، بعد الحصول على رخصة سفر، فربما يكون هناك ما يمنع ذلك، وهو ما توضحه المراسلة الموجهة من الحاكم العام للجزائر، إلى المقيم العام الفرنسي بتونس، حيث يذكر فيها الحاكم العام، أنه تلقى طلبا من سي الهاشمي بن إبراهيم نائب الزاوية القادرية بتونقرت يطلب السماح له بزيارة تونس لأغراض شخصية، وقد يكون مصحوبا بعشرة من الأهالي، وهم طلاب بزوايته، حيث حددت مدة غيابهم بثلاثة أشهر، مع ضرورة التبليغ إذا كان هناك مانع.²

وهي دلالة أيضا على أن السلطات الاستعمارية تتبع حركة الجزائريين، سواء داخل البلاد أو خارجها، حتى لا يصبحوا مصدر تهديد لها ولصالحها.

2-2-2. تحديد شروط الإقامة داخل الجزائر وخارجها:

لكن كانت السياسة الاستعمارية في مجال التضييق على حركة السكان واضحة حتى خارج حدود الوطن بتقيفها لأثرهم، ومعرفة الأهداف من وراء خروجهم من الجزائر إلى البلدان المجاورة كتونس، ومجالات نشاطهم فإن هذه السياسة استمرت حتى مع بداية نهاية الاستعمار حيث راحت السلطة الاستعمارية تتبع حركتهم داخل حدود المقاطعة الشرقية، وتصدر القوانين والمراسيم المنظمة لإقامتهم متحججة بالظروف المستجدة سواء كانت

¹ - الملحق رقم 04: Association en formation à Tunisie Echabab Essoufi Ezzeitouni, A-N-T, S-E, C 509, D 252, p1.

² - الملحق رقم 05: Demande de permis de voyage de si EL Hachmi Ben Brahim, Naibe de kadria de tougourt. A-N-T-S, C 178, D1/5.



اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل ما توضحه المراسلة الواردة من مقاطعة بونة - عنابة - الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1961 والتي وصلت نسخة منها إلى بلدية تبسة المختلطة بتاريخ 06 أكتوبر 1961 لتوزع على المناطق التابعة لها بهدف ما جاء فيها من مراسيم ومواد تنظم العملية المذكورة إذ تشير إلى أنه بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية الناجمة عن التدفق المستمر لأشخاص جدد من المناطق الجوارية للمدن حيث أصبحت المقاطعة معنية بهذه الحركة، فبالتعاون مع الجنرال القائد لـ Z.E.C اتخذت مجموعة من الإجراءات لتسوية وضعية هؤلاء الوافدين ولتنظيم إقامتهم بمقاطعة عنابة، إذ لا بد من الإشارة إلى أن السلطات المكلفة بالمراقبة ستطبق المواد 04 و 07 المتعلقة بحركة الأشخاص من البلدية وإليها، فكل تغيير للإقامة لا يسمح به إلا بموافقة السلطات المعنية، وكل شخص لا يملك هذه الموافقة سيتم ترحيله إلى مقر سكناه الأصلي. كما أن القرار الصادر عن المكتب الثالث بجهة قسنطينة المنطقة الشرقية والمطبق لتعليمات حاكم عنابة يشير في مادته الأولى إلى أن إقامة الأشخاص في حدود مقاطعة بونة تشترط أن يكون الشخص مسجلا، وفي المادة الثانية تشير إلى ضرورة أن الشخص الذي لا يكون حاملا لبطاقة تسجيل ويريد تغيير مقر سكناه لا بد أن يصرح بقر إقامته الحالي إلى السلطات الآتية:

- رئيس مكتب الـ S.A.S أو S.A.U، أو إلى فرقة الدرك الوطني أو محافظة الشرطة بعنابة أو قالمة.

- فرقة الدرك الوطني أو القيادة المسلحة محليا في حدود نطاق القالة، سوق أهراس، تبسة أو إلى السلطات العسكرية المخولة مباشرة لها الصلاحيات المدنية بموجب المرسوم رقم 06 - 157 الصادر بتاريخ 20 فيفري 1960.¹

2- 2- 3. إقامة المحتشدات:

المحتشد عبارة عن مكان واسع وفسيح من الأرض الخالية من الغطاء النباتي يكون موقعه عادة بالقرب من ثكنة للجيش الفرنسي، يحاط بالأسلاك الشائكة المجهزة في الغالب بأجهزة الإنذار التي تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص، وفي زوايا

¹ - الملحق رقم 06: Séjour et installation des personnes dans le département de Bône

أرشيف متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم، تبسة.



المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال 24 ساعة، مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد من وإلى خارج المكان¹ وكانت قوات الاحتلال بعد أن تزج بالمواطنين داخل هذه المحتشدات، يقوم ضابط من لاصاص الشؤون الأهلية بإحصائهم، ومعرفة عدد العائلات والأفراد الذين تضمهم كل عائلة، ثم يقومون بإرسال هذه القوائم إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجهة التي يتبعها، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال مخصصات التموين حسب عدد أفراد المحتشد، وعند وصول المؤن يقوم القومية بتوزيعها على السكان تحت إشراف الضابط الفرنسي بمعدل 125 غرام من الحبوب للفرد الواحد يوميا، وتقوم النساء بطحن هذه الكمية بواسطة الرحي، ثم يعجنه ويستخدمه، وفي الغالب تكون كمية الحبوب من الشعير والقمح، إلا أنها لا تصلهم بالكامل لأن ضباط لاصاص يقتطعون جزءا منها، ويعطونها لأعوامهم من القومية والعملاء، ويستخدم الجزء المقتطع لتجنيد العملاء من داخل المحتشد خصوصا وأن جميع من في المحتشد لا يشبعون الطعام نهائيا، وهم في حالة جوع دائم فيتم إغراؤهم بمزيد من الطعام إن هم تعاونوا مع الضباط وقدموا معلومات عن جنود جيش التحرير.

كما أن ضباط الجيش الفرنسي يقومون باستغلال هذه الحبوب كمصدر للشراء وذلك عن طريق جعل بعض الفلاحين الكبار في السن يقومون بزرع الأرض لحسابهم بعد أن منحهم الثيران والمخاريط التي استولوا عليها من السكان، ويكون نتاج المحصول لصالح الضباط الذين يبيعونه بالثمن الذي يريدون، والفلاحون الذين يقومون بهذه المهمة يصرح لهم بالخروج للعمل والعودة إلى المحتشد، حيث لا خوف من هروهم إلى الجبل نظرا لكبر سنهم، ولوجود أفراد عائلاتهم داخل المحتشد، وقد استطاعت الثورة الاستفادة من وضعية هؤلاء الفلاحين بحيث استخدمتهم في نقل الرسائل والأخبار بين المحتشد والمجاهدين في الخارج.²

لم تكن الثورة بعيدة عن هذا الوضع، وذلك لوجود قسم مكلف بالمحتشد، غالبا ما يكون أفراد خارجة، وينوب عنهم شخص أو أكثر بالداخل، يتولون تنظيم المقيمين ورفع معنوياتهم، وحثهم على عدم التعاون مع ضباط لاصاص تحت أي ظرف من الظروف، حتى لا يسيئوا للثورة تحت إغراءات الطعام وهم يعانون من وطأة الجوع، كما كان مسؤولو

¹ - المجاهد: ج 1، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 05.

² - المصدر نفسه، ص 06.



المحتشد يقومون بتبليغ الثورة والثوار عن أي تحرك يلاحظونه لجنود الثكنة أو القومية وخصوصا إذا كانت هناك استعدادات لشن عمليات تمشيط في الجبال فيرسلون المعلومات في غالب الأحيان مع النساء أو عن طريق مجاهدين يقتربون ليلا من الأسلاك، ويتصلون بالسكان داخل المحتشد.¹

2-2-4. المناطق المحرمة:

تعد منطقة الأوراس من بين المناطق الأولى التي شهدت إقامة المناطق المحرمة، حيث كانت طائرات العدو تحلق فوق المنطقة وترمي المناشير التي تطلب منهم فيها مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق أخرى حددتها هي في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام، وكان مضمون هذه المناشير كالآتي: عن قريب يسלט على هذه المناطق شر مفزع ماحق يستتب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد. ولم يستجب لهذا النداء سوى عدد قليل من النساء والعجزة، ولم يطبقه باقي السكان، فظن الفرنسيون أن المهلة المحددة غير كافية، فزادوا ثلاثة أيام أخرى، لكن دون جدوى، وبعد هذه المهلة الإضافية لم تعد الطائرات ترمي المناشير على السكان بل تلقي القنابل على المنطقة، وتوسعت هذه العمليات منذ شهر ماي 1957 لتشمل معظم مناطق جبال الأوراس والشمال القسنطيني، والمناطق الحدودية الشرقية والغربية.² وازدادت هذه السياسية شراسة بعد تولي شال لقيادة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر. وعادت الطائرات من جديد لتلقي المناشير على السكان تدعوهم إلى مغادرة مساكنهم والتوجه إلى مجامع معينة ومحددة في هذه المناشير. مقدمة مهلة ثمانية أيام لتنفيذ عملية الانتقال، ولم يستجب السكان لهذه الدعوة، فقامت الطائرات بعملية القنبلة، فأصبحوا يلجأون إلى الغابات نهارا، ويعودون إلى بيوتهم ليلا، وهو ما عطل نشاطهم الفلاحي المعتاد، وكانوا يقومون ليلا بحصد الحبوب ودرسها وتنقيتها، ويخفونها عن العدو تحت حراسة جنود جيش التحرير، فيما كانت قوات الجيش الفرنسي تتناوب الحراسة وتتواجد في الجبال لفترات طويلة، مما جعل الحياة تصبح شبه مستحيلة وصعبة للغاية بالنسبة للرافضين الدخول إلى هذه المحتشدات، ولكن الجيش الاستعماري كان في معظم الأحيان يقوم بنقلهم بواسطة الشاحنات إلى مناطق التجمع، ثم بعد ذلك تخدم بيوتهم ولا يستطيعون العودة إليها، وكان

¹ - الخاهد: ج1، عدد 20، المصدر السابق، ص 05.

² - انظر الملحق رقم 07: خريطة توضح المناطق المحرمة التي حددتها فرنسا على التراب الجزائري.



الجيش الفرنسي يقوم ببناء خيام داخل المحتشدات لإيواء السكان، وفي بعض الأحيان الأخرى يقومون بجلب أحجار وأخشاب بيوتهم الأصلية بواسطة الشاحنات العسكرية لبناء بيوت للجنود الفرنسيين، وقد استفاد ضباط ومسؤولوا الجيش الفرنسي من هذه العملية بتسجيل عدد البيوت المبنية داخل المحتشدات ويأخذون ثمنها من الحكومة الفرنسية برغم أنهم لم يكونوا يخسرون شيئاً لأن البيوت نقلت من أماكنها القديمة ولم تب من جديد، وكانوا يجبرون السكان على التجمع بالقرب من المراكز العسكرية، ويستدعى الصحفيون لأخذ صور لجميع المدنيين لينشروها في الصفحات الأولى من جرائدهم، ويعقلون عليها بقولهم: المدنيون الجزائريون سئموا من الثوار، وهاهم يحتمون بقوات الأمن والسلام، والتهدة تتقدم بخطى سريعة.¹

ولعل هذا التعبير الذي يعد مناورة من المروجين لسياسة الجيش الفرنسي في الجزائر يندرج في إطار الترويج والدعاية والحرب النفسية التي تمارس ضد الثورة والشعب بهدف عزلها والتشكيك فيها، وللحد من دعم الشعب لها بالتأثير عليه نفسياً.²

2- 2- 5. بناء السد الشائك المكهرب:

عند اندلاع الثورة التحريرية حاول الاستعمار دون هوادة منع التسليح والتموين عن الثورة، وعزل الشعب الجزائري عنها وعن قواعده الخلفية في القطرين التونسي والمغربي، وعن العالم العربي ككل، فلجأ إلى مخططات استعمارية عسكرية كجمع الجيوش من تونس والمغرب والهند الصينية، مما أدى إلى اشتداد المعارك على الحدود وكان النصر لجيش التحرير الوطني خاصة بين 1954 - 1956، واستمرت قوافل التسليح والدعم من التراب التونسي عبر مدن وقرى؛ تالة، تاجروين، الساقية نحو سوق أهراس، ومن توزر وتمغزة نحو الجنوب الشرقي خاصة بئرالعائر ونقرين، وقد أصبح هذا الوضع مقلقا وهاجسا للجيش الاستعماري وقادته، ففكروا في بناء سد شائك ومكهرب وملغم يكون مدعوما بقوات برية وجوية ضخمة لقناعتهم أن المجاهدين سيتمكنون من اجتيازه، فكان الشروع في إنجازه خلال

¹ - الجاهد: ج 1، عدد 20، المصدر السابق، ص 06.

² - المرجع نفسه، ص 07.



شهر جويلية 1956 ابتداء من مدينة عنابة إلى مدينة تبسة، ثم تقرر تمديده إلى جنوب مدينة نقرين بجنوب تبسة.¹

ولعل هذا المشروع الضخم يعد من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها السلطة الاستعمارية ضمن سياستها العسكرية الرامية إلى القضاء على الثروة التحريرية بعزل الشعب داخليا وخارجيا، ومنع الدعم من الدول الشقيقة المجاورة خاصة تونس، حيث أدى إلى مغادرة العديد من سكان المناطق التي شملها المشروع إلى تونس لتجنب حالة الحصار المفروض.

وقد كانت طريقة الانجاز التي تمت بها عملية البناء لتشديد الخناق على الجزائريين ومحاصرتهم داخل أرضهم تدل على مدى رغبة السلطة الاستعمارية في تشديد الحصار على الجزائريين إذ بلغ عرضه بين ستة واثنا عشرة مترا إلى غاية ستين مترا في بعض المناطق²

فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولت وزود هذا الحاجز بالتحصينات الآتية:

- شبكة الإنذار: تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني من الخط.
- حقل الألغام: يتواجد في مقدمة الحاجز، يتراوح عرضه بين ثلاثة وخمسة أمتار تتباعد فيه الألغام عن بعضها البعض ما بين أربعين وخمسين سنتيمترا.
- شبكة الأسلاك الشائكة: وهي ذات شكل مضلع تتكون من ثلاثة أوتاد، عرضها أربعة

أمتار وارتفاعها متر وعشرون سنتيمترا.

- السياج المكهرب: يتكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، أما ارتفاعها فهو متر وثمانون سنتيمترا، بها تيار متفاوت الشدة معززة في الأعلى بأسلاك ثانوية غير مكهربة³ أوتادها خشبية طولها متران.

- شبك دائري: يتكون من ثلاث طبقات يتراوح ارتفاعه ما بين متر وأربعون سنتيمترا يصل أحيانا إلى مترين.¹

¹ - يوسف مناصرية: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 08، 09.

² - Mohamed Guentari: Organisation - Politico - administrative, et militaire de la révolution algérienne de 1954 - 1962, T1, T2, OPU, Alger 2000 , p 631.

³ - يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 12.



- السياج المضاد للباذوكا: وظيفته حماية سيارات الحراسة التي تعبر وسط الحاجز وحماية الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير خاصة المضادة للدبابات.
- السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول إلا أنه معزز من الأعلى والأسفل
- بأسلاك شائكة مشدودة بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض قصد المرور.
- ممر الحراسة: ممر خاص تسلكه سيارات الحراسة.
- الممر التقني: ممر خاص بالفرق التقنية التي تقوم بتصليح السياج عند حصول أي عطب.
- السياج المكهرب الثالث: يشبه الأسلاك الشائكة المشار إليها سابقا.²

فإذا كانت هذه سياسة الاستعمار وأسلوبه في محالة تطويق وخنق الثورة الجزائرية بالجهة الشرقية، وتقييد حركة السكان، فإن أساليبها في تطويق المناطق الحدودية الغربية لم تكن لتختلف عن سابقتها، حيث أن الجنرال بيدرون قائد القسم الوهراني طرح فكرة غلق الحدود وتطويقها قبل أندري موريس، بهدف عرقلة نشاط وحركة المجاهدين لأن الجهة الغربية أصبحت تمثل خطرا على القوات الاستعمارية التي عمدت إلى تشديد المراقبة على جبهة وجيش التحرير الوطني، ورمت بكل ثقلها في محاولة منها لصد هجومات المجاهدين المتتالية على المراكز العسكرية الفرنسية، كما كان من بين المؤيدين لهذه الفكرة الجنرال صالان الذي دعا إلى ضرورة العمل على غلق الحدود لإيقاف قوافل السلاح التي ازدادت خطورتها وتطورت حركتها على الحدود الشرقية³

رغم أن السد الذي أنشئ عام 1956 لم يكن على درجة كبيرة من الخطورة كما هو الحال شرقا، ورغم انه يمتد على مسافة طويلة تصل إلى 733 كلم. ورغم توقف الأشغال به لأسباب مالية إلا أن عملية زرع الألغام على مستواه ظلت مستمرة منذ بداية 1957 وهي الفترة التي تولت فيها أندري موريس وزارة الدفاع الفرنسية حيث عرفت الجهة الغربية

1 - يوسف مناصريه: المرجع السابق ، ص 14.

2 - المرجع نفسه، ص 16.

3 - المرجع نفسه، ص 17.



بداية فعلية وحقيقية لبناء الخط المكهرب بهدف تحقيق التوازن في التأثير على الثورة التحريرية¹

كما كان الهدف أيضا هو إعاقة عملية التموين بالذخيرة والسلاح، ولعل شبكة الألغام المضاعفة دليل واضح على هذه الاستراتيجية التي توضحها التعزيزات الخاصة على الخط الغربي والتي تمثلت فيما يلي:

- خط حماية وإنذار.
- حقل ألغام يلي الخط الأول مباشرة وعرضه يقارب الستة أمتار.
- السياج المكهرب المتكون من ثمانية أسلاك مكهربة يشدها عمود خشبي، ومرقمة من واحد إلى ثمانية من الأسفل إلى الأعلى.
- الممر التقني الذي تستخدمه القوات الاستعمارية الفرنسية لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث أي عطب أو تخريب من طرف جيش التحرير.
- سياج مكهرب آخر وخط حماية وإنذار يشبهان الأولين في جميع المواصفات.
- أرضية مناورة تستخدمها قوات الاحتلال للحركة والمراقبة المستمرة.²

3. آثار سياسة تطويق الحدود الشرقية والغربية:

كان لهذه السياسة المطبقة من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي على المناطق الحدودية الشرقية والغربية آثار مختلفة نتيجة طابع التضييق وتشديد الخناق على السكان الذين يعتبرون النواة الأساسية لدعم الثورة التحريرية، ولعل أبرز هذه الآثار يتجلى في مظهرين اثنين وأثرين بارزين هما:

3-1. الأثر الاقتصادي:

لجأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ شروعا في انجاز خط موريس إلى سياسة وأسلوب الترحيل الجماعي الإجباري للسكان المدنيين المقيمين على امتداد الشريط الحدودي من مرسى بن مهيدي شمالا إلى تندوف جنوبا هذا على مستوى الحدود الغربية

1 - جمال قنديل: المرجع السابق، ص 56، 57.

2 - المرجع نفسه، ص 58.



ومن عنابة و القالة شرقا إلى نقرين جنوبا بالنسبة للحدود الشرقية، مما أدى إلى خلق وضع صعب للغاية سواء تعلق الأمر بالثورة التحريرية، أو بالنسبة للمدنيين إذ أصبحت المنطقة الحدودية منطقة محرمة تمنع فيها الحركة على أي كان، وهو ما أدى إلى تعطيل حركة ونشاط الشريط الحدودي الذي اعتاد السكان من خلاله على الذهاب والإياب

من وإلى تونس، أو المغرب الأقصى بالجهة الغربية لممارسة نشاطاتهم المختلفة خاصة التجارية منها، كما تعطل النشاط الفلاحي والرعوي بحكم أن النشاط الاقتصادي السائد في هذه المناطق يعتمد أساسا على الفلاحة وتربية الماشية.¹

وقد أفرزت هذه الوضعية واقعا صعبا فرض على المدنيين وخاصة أصحاب الأراضي منهم لعل أهمها أن ارتياد أراضيهم لا يتم إلا بناء على رخصة خاصة تستصدر من السلطات العسكرية التي خصصت ممرات لهذا الغرض، وفي وقت محدد يبدأ من الساعة السابعة صباحا وحتى الواحدة زوالا².

كما أن هذه العملية تتم تحت المراقبة المستمرة لجنود جيش الاحتلال المعززين بالسلاح إذ تميز خلالها بين مرحلتين أو مظهرين اثنين فيما يتعلق برخص العبور، حيث أنه في الأولى يتوجب على السكان الذين يرغبون في الالتحاق بأراضيهم الفلاحية بهدف جلب القمح من المطامير أو القيام بعملية درسه يتوجهون رأسا إلى السلطة العسكرية التي تقوم بطبع باطن يد كل واحد منهم على أساس استظهاره عند المراقبة، وعلى هذا الأساس توجب على كل واحد منهم أن يحافظ على هذا الطابع من التأثيرات الخارجية حتى لا يزول ويسعى إلى إبقائه سليما، في حين يمنع من الدخول كل شخص لا يحمل مثل هذا الطابع وهو الأمر الذي سيحعله عرضة للمساءلات، أما الثانية والتي تميزت في غالبها بإجراءات مهينة ومذلة للمدنيين خاصة بعد التطور الملحوظ الذي شهدته الثورة على أكثر من صعيد فإنه كانت خلالها تمنح للسكان رخصة خاصة بالمرور يمكن لهم من خلالها الالتحاق بأراضيهم وأملاكهم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال الذين يكون تواجدهم على مقربة من هؤلاء

1 - جمال قندل: المرجع السابق، ص 106، 107.

2 - المرجع نفسه، ص 108.



السكان، زد على ذلك عملية التحقيقات التي يتم إجراؤها مع كل من تأخر عن الدخول وبشكل استفزازي في الوقت المحدد.¹

3-2. الأثر الاجتماعي:

إذا كان لهذه السياسة آثارها الواضحة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على سكان المناطق الحدودية الشرقية والغربية من خلال هذه الإجراءات العقابية والانتقامية المتشددة والتي سلطت عليهم بشكل جماعي بسبب ما يوفرونه من دعم مادي ومعنوي للثورة التحريرية.

فإن الآثار الاجتماعية لهذه السياسة المطبقة لم تكن أقل وضوحا من سابقتها، ذلك أن عملية التهجير كانت أحد أبرز آثار هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد، أو باتجاه المناطق الحدودية على الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي قدموا منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارساته.²

يمكن القول أن سياسة الاستعمار الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية والتي تميزت بالتضييق على حركة السكان أدت إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب تعطيل مصالحهم الاقتصادية خاصة ذات الطابع الزراعي منها، مما جعلهم يضيقون ذرعا بها، ويسعون إلى البحث عن متنفس لهم سواء داخل الوطن أو خارجه في المناطق المجاورة.

وبما أن هذا الواقع الذي فرض على الجزائريين أفرز وضعاً مريراً فإنه كان موضع تطرق من طرف العديد من الشعراء الشعبيين الذين صوروا هذا الواقع، مشيرين إلى ما آلت إليه حالة الجزائريين تحت الحصار المفروض من طرف الاستعمار حيث يشير الشاعر إلى هذا

1 - حوار مع السيد: أحمد عثمانية بيجر العاتر بتاريخ 2008/12/06 حيث أفادنا بواقع الظروف المأساوية التي عاشها سكان المنطقة من جراء تأثيرات بناء السد الشاتك والمكهرب بالمنطقة الشرقية، خاصة ما تعلق بتعطيل النشاط اليومي المعتاد والمتمثل أساساً في ممارسة النشاط الفلاحي والرعي، حيث يقوم جنود الاحتلال باستفزازات متكررة لسكان هذه المناطق، وتضييق الخناق على حركتهم، عن طريق الإجراءات الاستثنائية المطبقة ضدهم فأصبحوا داخل سجن واسع كما عبر عنه محدثنا.
2 - جمال قنديل: المرجع السابق ص 108.



الوضع المزري بقوله في إحدى القصائد الشعبية*

رانا مربوطين كلي نعت دراس
جانا شي شطيظ ضر المسلمين
من الشرق السيلان ومن قبلة لاساس
منة العسة مجاورتنا على اليمين
تداول ليام ويثور التراس
يقضي على اللصاص واللي مطلين.¹

يصف الشاعر المرحوم هنا حالة السكان الذين زج بهم في الاحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي بالمنطقة محتشد باطن بو عريان ببئرالعائر حيث أصبحوا وكأنهم قطيع من الماشية داخل زريبة، ضيقة، فإضافة إلى هذا الوضع المزري كانوا أيضا محاطين بالسيلان - إشارة إلى خط موريس - من الجهة الشرقية، ومن جهة الجنوب يوجد مكتب لاصاص المختص في التعذيب النفسي، وعلى يمينهم توجد ثكنة عسكرية للحراسة مما يؤدي إلى التضيق عليهم ومراقبتهم ومحاصرتهم من جميع الجهات.

4 - تعذيب الجزائريين:

لم تكتم فرنسا بأساليبها القمعية التي سلطتها على الجزائريين ما دفعهم دفعا إلى مغادرة أراضيهم نحو اتجاهات مختلفة، بل تعدت هذا النطاق لتستخدم أسلوب التعذيب الذي تزامن مع الثورة التحريرية، ووجه إلى كل متعاون معها وأصبح من العادات اليومية التي يمارسها جنود جيش الاحتلال ضد المواطنين في جميع أنحاء التراب الوطني، فانتشرت مراكز التعذيب التي تفتنت في ممارسة إجرامها ضد كل جزائري أدخل إليها وهم يعدون بالآلاف، مع الإشارة إلى أن كل من دخل إليها لم يكن يتسمي بالضرورة إلى جيش التحرير الوطني، بل يكفي أن يكون جزائريا مدنيا كان أم عسكريا، إذ أنه في الغالب لا يمكن إلى من دخل إلى هاته المراكز أن يخرجوا منها أحياء، بل يخرج حوالي ثلاثة أرباعهم إلى المقابر، أم الربع

* ولد الشاعر عام 1898 بضواحي مدينة بئر العائر، اشتهر بالشعر الوطني وشعر الحكمة والزهد، وبقصائد المديح للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن بين قصائده الوطنية التي تخلد أجداد الثورة التحريرية وبطولات جيش التحرير، قصيدة بعنوان مستلزم بالقول التي اخترنا منها هذه الأبيات حسب ما يقتضيه المقام، وقد عاش الشاعر مرحلة البدايات الأولى للاحتلال وعاصر الثورة وفترة الاستقلال، شارك أبنائه في الثورة بتشجيع منه مثل الشاعر المرحوم أحمد بن سعد علي وهو ما يدل على إيمانه الراسخ بضرورة العمل المسلح، ومحاربة الكفار، لتخليص البلاد من الدنس. وقد وافته المنية عام 1981 مدينة بئرالعائر عن عمر يناهز 83 سنة تاركا وراءه زحما شعريا هائلا في مختلف الأغراض، خاصة الدينية منها.

1 - زودنا بهذه الأبيات مشكورا أحد أحفاد الشاعر المرحوم سعد بن الحاج علي، الأستاذ خالد علي بتاريخ 2008/08/22.



المتبقي فإما أن يخرج معطوبا، أو مشوها جسديا أو عقليا، بحكم تعدد أشكال التعذيب وقساوتها كالكَيِّ بالنار، أو التعذيب بالتيار الكهربائي على أنغام الموسيقى الذي يوصل إلى جسم المذب عامة وإلى أعضائه التناسلية بوجه خاص مما يسبب له ألما لا يطاق تعقبه غيبوبة وفقدان للوعي قد يدوم لفترة طويلة، وأحيانا يكون التيار الكهربائي قويا مما يتسبب بارتجاج في المخ قد يورث الجنون في معظم الأحيان، وفقدان للذاكرة بشكل نهائي.¹

كما يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة زمنية معينة، ثم يحولون إلى حوض مليء بالماء البارد فيتم غطسهم من جديد مما يؤدي إلى آثار غير محمودة العواقب على الجانب الصحي لهؤلاء المعتدين، كما استعملت الكلاب البوليسية المدربة لنهش أجساد المعتقلين داخل الزنانات الضيقة المعتمة مما أدى بالعديد منهم إلى فقدان أطرافهم وأعضائهم التناسلية. وفي بعض الأحيان الأخرى تدق المسامير في أجساد المعتدين أو تسلخ جلودهم ويوضع الملح مكان الجروح مما يسبب آلاما حادة، كما أنهم يقومون بحرق العيون بالسجائر، وأحيانا أخرى يحرق شعر الرأس أو يجرون على أرض ثبتت فيها المسامير لتمزق أجسادهم²

وعلى هذا الأساس يمكن أن نحمل عوامل تهجير وتشريد الجزائريين من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية والتي جسدتها سياساتها المختلفة في العوامل الآتية:

- الاقتصادية والاجتماعية:

تعد السياسة الاقتصادية التي طبقت من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية من أبرز السياسات التي أفرزت ظروفًا صعبة على نطاق بالنسبة للجزائريين ومن أهم العوامل المؤدية إلى ظاهرة التزوح الجماعي أو الهجرة، والتي عادة ما تكون بدافعين رئيسيين أحدهما أن تصبح الظروف التي يعيشها الفرد في موطنه الأصلي غير قابلة للاحتمال، وثانيها أن يرى بان هناك مكان آخر يمكن أن يكون له ملاذ يجد فيه ما فقدته في بلده الأصلي خاصة الأمن الاستقرار، وإمكانية توفر ظروف معيشية أفضل ونحن نعلم أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية اعتمدت على مبدأ نهب الأراضي من أصحابها الشرعيين لتحويل إلى أملاك

1 - مجلة أول نوفمبر: جويلية 1957، عدد خاص.

2 - المصدر نفسه.



للمعمرين الأجانب، وكبار الرأسماليين والمتحكمين في الشركات الكبرى ذات الطابع الاستثماري في القطاع الزراعي.¹

لقد أصبح الجزائريون يشعرون بمرارة الحياة وهوانها وبمذلة فرضت عليهم وبوضع اجتماعي مزر دفعهم إلى ترك بلادهم مكرهين عليهم يجدون فرصا أفضل للعمل، وحية كريمة تعوضهم عن المعاناة وضياح الأملاك والاضطهاد، ومحاولة الاستعمار تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.²

- الثقافية والدينية:

لعل من العوامل ذات التأثير البالغ على الجزائريين العوامل الثقافية والدينية التي أدت إلى مغادرتهم أرض الوطن أملا في الحفاظ على هويتهم وشخصيتهم الوطنية من القوانين الفرنسية التي ميزها محاولة طمس معالم الشخصية الجزائرية وهوية الشعب الجزائري بالدعوة إلى تجنيس الجزائريين، وطبع الثقافة الوطنية بطابع غربي لا يتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، الذي يتميز بطابعه العربي الإسلامي، أضف إلى ذلك سياسات فرنسا السابقة التي اعتمدت على مبدأ تغليب العنصر الأجنبي الدخيل على العنصر الوطني المحلي، ولو بتجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية مما يؤدي إلى تمكينهم من التحكم في رقاب الجزائريين، وتطبيق القوانين الاستثنائية عليهم والعادية على العمرين إضافة إلى التضييق على قادة الأحزاب الوطنية عموما، والفئة المثقفة بوجه خاص لأنها دائما تصر على التنديد بالسياسة الاستعمارية والدعوة إلى رفضها ومجابهتها بمختلف الأشكال. كما كان لإقدام المستعمر على انتهاك المقدسات الدينية وحرمة المساجد ومعابد المرابطين، أثر بليغ في تهجير الجزائريين فرارا بدينهم واستجابة لدعوات الكثير من العلماء والفقهاء إلى الهجرة حفاظا على العقيدة الإسلامية التي سعى المستعمر إلى طمسها وتدنيسها، كما كانت الدعوات حثيثة إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية والخروج فرار بالدين بدل البقاء تحت سيطرة السلطة الاستعمارية والتي تقوم في

1 - يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 230.

2 - تركي رايح: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 4، ص 29.



معظم الأحيان باستغلال أبناء الشعب الجزائري وتسخيره لخدمة جيش دولة استعمارية كافرة.¹

وإذا كانت هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى تهجير الجزائريين وتشريدهم فإنه لا يمكن تجاهل العوامل النفسية التي ساهمت في هذه العملية لأن الفرد عندما لا يحس بالراحة والطمأنينة ويشعر بخيبة الرجاء الناجم عن الحيف والجور سيبحث بالضرورة عن ملجئ ومتنفس له خاصة وأنه أفعم بإحساس الكراهية تجاه من تسبب له في هذا الوضع ألا وهو المستعمر الفرنسي بالنسبة للجزائريين الذين نزحوا إلى الدول الشقيقة والصديقة المجاورة كتونس والمغرب، حيث سيجدون جميع أشكال التآخي والتآزر من طرف أشقائهم في البلدين ويمارسون نشاطات مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وجميع مناحي الحياة اليومية التي ساهموا فيها بمختلف فئاتهم المشكلة لهؤلاء المهجرين، كما تجدر الإشارة هنا إلى المناطق الجزائرية التي عرفت نزوحا وبشكل جماعي نحو تونس.

5. مناطق التهجير من الجزائر:

إن مناطق الشريط الحدودي الشرقي للجزائر والغربي بالنسبة إلى تونس كانت أهم المناطق التي شهدت عملية الانتقال إلى الإيالة التونسية. حيث استقروا في أماكن مختلفة منها حسب ما تقتضيه الظروف المساعدة على عملية الاستقرار.

وقد شملت عملية الانتقال من الجزائر إلى تونس عدة مناطق خاصة من الشريط الحدودي الشرقي سواء من عنابة، أو الطارف، سوق أهراس، تبسة وحتى حدود وادي سوف مع منطقة الجريد بتونس وتحديدًا ولاية توزر، فالأعداد المهجرة من الجزائريين استقرت في المناطق المحاذية لها بتونس من بترت إلى الكاف، القصرين، قفصة، توزر، وكان المصطلح المتداول الذي أطلق على هؤلاء الوافدين كما تشير بعض المصادر الشفوية هو غربي والمقصود هنا بالغرب ليس أوروبا بل المناطق المتوافدة منها والواقعة غرب الإيالة التونسية أي بالجزائر، والغريب في الأمر أن هذا المصطلح غربي يتداول عند بعض التونسيين وينظر إليه نظرة تشاؤم حيث تشتهر بينهم مقولة: "اللي يجيك من الغرب، ما يفرح القلب كانوا ريج



يكوي القلب وكانوا ترأس كلب بن كلب¹. وقد أصبحت الجزائر عامل طرد للسكان بعد أن استولى المعمرون على كل الموارد، الأراضي الزراعية، المناجم، النشاط التجاري المختلف. وعملية التهجير هذه لم تكن متزامنة بل على فترات متباينة، وأعداد الجزائريين الوافدين نحو تونس تتناقص كلما اتجهنا غربا، وتزداد في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية وقد أمكن حصر المناطق المتوافد منها إلى تونس جغرافيا على النحو الآتي:

الحصنة	عناية	سوق أهراس
عين البيضاء	الطارف	تبسة
وادي سوف	قسنطينة	قلمة
برج بوعريبيج	سطيف	القالمة

وإذا كان الجزائريون الذين أجبروا على مغادرة بلادهم متخلين عن أملاكهم، وأراضيهم تحت ضغط الاحتلال الفرنسي وسياساته المختلفة، فإنهم حاولوا أن يمارسوا عدة نشاطات مختلفة بتونس شملت مجالات عدة لعل أهمها:

3. نشاطات المهاجرين بتونس

3-1. النشاطات الاقتصادية:

بحكم أن المهاجرين الجزائريين إلى تونس كانوا ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة سواء الذين هاجروا كرها. من السياسيين والعسكريين أو التجار والفلاحين، وحتى العاطلين عن العمل أو بعض الطلبة الذين هاجروا بغرض طلب العلم، فإن أوضاعهم المادية كانت تتراوح بين من أصبح مالكا للعقار وصاحب مال وأعمال وتحسنت ظروفه المعيشية والمادية، وبين من أصبح يعاني الفقر والفاقة، بعد أن كان ميسور الحال عزيزاً في أهله. وقد يعزي هذا التحسن المادي في بعض الأحيان إلى مدى تأثرهم بالظروف الداخلية من الناحية الاقتصادية بتونس، وإلى طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس من

¹ - يوسف حفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 - 1929، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى 1992 - 1993، ص 68.



طرفهم حيث شمل مختلف القطاعات، خاصة الفلاحة، وبعض الأنشطة الهامشية الأخرى. وهو ما جعل مداخلهم تختلف حسب طبيعة النشاط، وما يدره من مكسب.¹ ومن بين النشاطات الاقتصادية التي مارسها المهاجرون الجزائريون:

3- 1- 1. الفلاحة:

رغم تنوع النشاط الاقتصادي للمهاجرين الجزائريين إلا أن النشاط الفلاحي. كان من أبرز ما قام الجزائريون بتونس بممارسته لأنه يستقطب عدداً كبيراً من اليد العاملة، كما يعد من بين الفرص الأكثر إتاحة لكافة أفراد العائلة، ويمكن من الاستقرار ويوفر عناء التنقل من منطقة لأخرى، كما أدى إلى تنمية المجالات الاقتصادية التنافسية بالنسبة للمجتمع التونسي، وإلى تفاوت المستويات الاقتصادية بين الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية والتجار والفلاحين² وقد نشطوا في هذا المجال بأشكال مختلفة أهمها:

3- 1- 2. التملك والشركة:

يلاحظ أن الاستعمار الفرنسي منذ أن سيطر على تونس أولى اهتماما بالغا بالنشاط الفلاحي، واهتم أيضا بالثروات المنجمية، ربما على العكس بالجزائر حيث استولى منذ البداية على أخصب الأراضي الزراعية. وملكها للمستوطنين الأوروبيين حتى تكون عامل دعم للاقتصاد الأوروبي الاستعماري، وقد سمح هذا العامل للجزائريين بأن تكون لهم فرصة ليملكوا أراضي موزعة على كافة الولايات التونسية، والمساحات شاسعة هنشير* وهو ما ساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.³

تعد الشركة من أهم مظاهر النشاط الفلاحي الممارس من طرف الجزائريين والتونسيين، من خلال ما ورد في بعض الوثائق، مثل: شركة الحاج الصادق بن خليل الكافي والحسين بن الحاج بلقاسم بوتبان الغربي. تتمثل في زراعة القمح والشعير. حيث أتفق على شروط هذه الشركة بين صاحب الأرض الذي يتكفل بتوفير الجيوب على أن

¹ - الأرشيف الوطني التونسي: مراسلات قياد الغرابية، ملف 501، علبه 44، الوثيقة، رقم 54.

² - Jamal Haggui: les algériens originaires du sud a Tunis pendant l'époque colonial 1881/1956 mémoire de fin de stage , D E A, Tunis 2003 – 2004, p, 74,75.

* مصطلح يعني باللاتينية Domaine، وحسب معجم الجغرافيا له ثلاث دلالات: مجال زراعي، ضيعة، حقل وحسب بعض الشيوخ

الذين مارسوا الفلاحة يعني القطعة الأرضية الواسعة، ويعبر عن الغنى والثروة.

³ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 149.



يكون نصيبه نصف المحصول بعد عملية الحصاد. ثم الربع من النصف الثاني مقابل الأرض، والباقي يأخذه شريكه. مع الانتفاع مناصفة بالتبن والرعي.

ويبدو أن الطرفان قد وفرا أركان الشركة التي تعد شكلا من أشكال استغلال الأرض، وتعاقدا على ذلك بذكر التاريخ وهو 23 نوفمبر 1911. حتى يتجنبنا أي لبس فيما بعد، وأشارا في الاتفاق أيضا إلى أركان ما بعد الحصاد وهو الاستفادة من الرعي والتبن.¹

3-1-3. الكراء والخماسة و الإجارة:

من مظاهر استغلال الأرض وممارسة النشاط الفلاحي من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس عملية كراء الأراضي الملك من التونسيين عن طريق إبرام عقود بين مالك الأرض ومن يريد كراءها بهدف الاستغلال الزراعي، حيث تحدد المدة والتي تكون عادة عامًا. لزراعة نوع معين من الحبوب ولمرة واحدة. مثلما حصل بين محمد بن الحاج العربي بن عياش الكافي، وأحمد بن العيفة بن الطاهر الغربي بتاريخ 1917/09/12.²

إن الهدف من كراء الأرض بالنسبة للجزائري هو السعي إلى تحقيق الربح، عن طريق استثمار أمواله وتحسين وضعه المادي والاقتصادي، ويوفر الحياة الكريمة له ولعائلته.

إضافة إلى أشكال استغلال الأرض الأخرى الأكثر انتشارا وممارسة من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس، فإن الخماسة كانت من أهم مظاهر النشاط الفلاحي للجزائريين، حيث أن العقد الذي يدوم سنة بين العامل الفلاحي، وهو الخماس، وبين صاحب الأرض، قد يكون كتابيا أو شفويا، بموجبه يوفر صاحب الأرض للخماس الأرض والبذور والمحراث، وحيوانات العمل وتتراوح مساحة القطعة المزروعة بين 10 و15 هكتارا، وقد تكون العملية أيضا عن طريق سلفة، نقدية أو عينية لمن يريد أن يستغل الأرض. مقابل حصوله على الخمس بعد جني المحصول، كما يتفق أيضا على

¹ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 151.

² - الهادي التيمومي: نقابات الأعراف التونسيين، 1932 - 1955، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس 1983، ص 34.



كيفية استغلال الحصيد، و التبن وكل ما يترتب عن عملية الفلاحة وزراعة الأرض ين صاحب الأرض والخماس¹

ويبدو أن نشاط الخماسة بقدر ما أفاد المهاجرين الجزائريين، وساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي وأحوالهم المادية، ساهم أيضا في النهوض باقتصاديات المناطق التونسية، التي عرفت انتشار هذا النشاط الفلاحي لأن من مارسوها يشكلون قوة عمل هامة، استقطبت عدد كبيرا من اليد العاملة. وساهمت في توفير الإنتاج الزراعي الذي له علاقة مباشرة بمعيشة السكان.

إذا كانت خدمة الأرض من طرف المهاجرين الجزائريين إلى تونس تتم عن طريق التملك والكراء والشركة والخماسة فإن عملية الإيجار تعد من بين وأبرز الأشكال التي مورست من طرفهم خاصة بعد فترة الاحتلال الفرنسي لتونس، حيث أن العديد من المهاجرين استأجروا أراضي من بعض المعمرين بتونس كما هو الحال بين بوزيد بن مكّي بن صالح الغربي السطايفي والفرنسي الفلاح موزار بمنطقة وادي الرمل بتاجروين بولاية الكاف بأجرة قدرها 12 فرنكا لليوم الواحد. بتاريخ 13 نوفمبر 1929 ويحصل على أجره كلما مارس عمله، ولا يتحصل عليه إذا غاب عن الخدمة، وقد مورس هذا النوع من الخدمة في الأرض مع المعمرين فقط. وهو ما أدى إلى تراجع الخماسة.²

3-1-4. تربية الماشية:

نظراً لاتساع المساحات الرعوية بالإيالة التونسية فإن نشاط تربية المواشي كان من بين القطاعات والنشاطات ذات الأهمية البالغة رغم عدم استقرار أوضاعه وخضوعه للظروف المناخية. حسب سنوات الجفاف وسنوات الأمطار، والتقارب والتشابه البيئي بين الأقاليم الجزائرية والتونسية، فكان عدد هام من الجزائريين قد جذبهم هذا القطاع سواء عن طريق التملك أو الشركة. حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين بتونس من الذين تملكوا قطيعا كبيرا من المواشي المتنوعة، كالأبقار، والأغنام، والماعز. كما أن العملية لم تقتصر على التملك، بل المتاجرة بها بين الحدود الجزائرية والتونسية، إذ تجلب

¹ - الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 35.

² - المرجع نفسه، ص 36.



من الجزائر ليطم بيعها في تونس. وهي بذلك تصبح موردا أساسيا للجالية الجزائرية والتي تعتبر مصدرا هاما لعيشهم.¹

3-1-2. نشاطات مختلفة:

إن نشاط المهاجرين الجزائريين بالإيالة التونسية لم يقتصر على حرفة أو مهنة معينة، بل شمل عدة مجالات من بينها الصناعة الاستخراجية التي استوعبت عدداً كبيراً منهم. ويعود ذلك لعدة عوامل إذ تتميز الإيالة التونسية، خاصة المناطق الحدودية المتاخمة لأهم مناطق توافد المهجرين الجزائريين (الشرق الجزائري). حيث أن المناجم الموجودة بالجهة تتمركز جغرافيا على الحدود مما يجعلها من بين المراكز التي تستقطب عددا هاما من العمال المهجرين مثل منجم المتلوي بمنطقة الرديف. بولاية قفصة حيث يتم استخراج الفوسفات. وقد اشتغل فيها العدد الكبير من الجزائريين خاصة من منطقة بئرالعاتر، والذين هجروا خاصة خلال بداية انطلاق الثورة التحريرية، وقد كانوا مصدر دعم للثورة، سواء كان من الناحية المادية وغيرها.²

3-2-2. الأشغال العامة:

مارس عدد كبير من الجزائريين أشغال البناء خاصة الوافدين من منطقة سوف، نظرا لمعرفتهم بهذا النشاط. ولا يمارس هذا النشاط البناء فقط، بل يساهم فيه ويشرف على هذه العملية خبير ومقاول. وهذا لا يتأتى إلا إذا توفرت في هذا الجزائري سواء الذي يعمل بناء أو خبيرا أو مقاولا، معايير مهنية مثل الخبرة، وهو ما يبين أن الجزائريين لعبوا دورا كبيرا في فن العمارة بتونس، وهو ما تؤكد بعض اللقاءات مع أشخاص حاورناهم ممن عايشوا هذه الأحداث، كما مارسوا واشتغلوا بالأشغال العامة، مثل شق الطرقات وبناء الجسور.³

¹ - الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 37.

² - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 151، 152.

³ - المرجع نفسه، ص 155.



3-2-3. النقل:

اهتم بعض الجزائريين بهذا القطاع، سواء النقل بواسطة السكك الحديدية، أو النقل البري، خاصة في جهة الرديف المتلوي أم العرائس، وهو ما تشير إليه الروايات الشفوية لبعض من عملوا هناك، ككرارطية* حيث كانوا ينقلون الرمل والحجارة والأمتعة. كما قاموا بنقل الحبوب والخضر من مناطق الإنتاج الفلاحي إلى مناطق الاستهلاك. ثم قاموا أيضا بنقل المواشي. والمرااحات** إلى الأسواق المجاورة أسبوعيا.¹

إضافة إلى الأنشطة المذكورة سابقا. فإن المهاجرين الجزائريين مارسوا أنشطة أخرى ثانوية لم يكن مسموحاً بممارستها من الناحية القانونية. مثل التهريب المعروف في هذا الأوساط بالكونطرة، وهذا على طول المناطق الحدودية التونسية الجزائرية. وكانت المواد المهربة هي الدخان و الملح، المواشي، الشاي وغيرها، حيث كانوا يستخدمون الحيوانات كالأحمر والأحصنة.

ولعله يمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الأنشطة وإن لم تكن قانونية، وغير مسموح بها إلا أنها كانت إحدى الوسائل التي اعتمدت في تهريب الأسلحة عند اندلاع الثورة التحريرية، لتوفير الدعم المادي، حيث استغل قادة الثورة هذا النشاط واعتمدوا في نقل السلاح على المهربين.

3-3. النشاطات السياسية والثقافية

3-1-3. المجال السياسي:

إن الجزائريين المتواجدين بالقطر التونسي لم يكونوا منعزلين أو منعقلين على ذواتهم، بل شاركوا التونسيين نشاطاتهم السياسية خاصة في إطار الحزب الدستوري، وهو ما يدل على النشاط المشترك للتونسيين والجزائريين بحكم أن العدو الاستعماري واحد، وعلى تطور الوعي السياسي للجزائريين أيضا خاصة وأن أحمد توفيق المدني كان عضوا للجنة التنفيذية

* ككرارطي: وهي مهنة تمارس من طرف بعض الأشخاص الذين يستخدمون حصانا أو بغلا أو حمارا يجر عربة تنقل البضائع من المحلات إلى الأسواق، أو الإنتاج الزراعي من الحقول إلى مراكز التخزين، أو المياه للسقاية.

** المراح: المكان الذي تربض فيه الماشية كالأغنام والأبقار، ويعرف لدى البعض بالزريرة.

¹ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 156، 157.



بالحزب الدستوري بعد أن شارك في تأسيسه، كما كان أعضاؤه التونسيين أيضا يحاولون استقطاب حتى المغاربة والليبيين لتجسيد فكرة التعاون المشترك بين أقطار المغرب العربي.¹

كما ساهم في العديد من الصحف والمجلات ذات الطابع السياسي منذ 1920 خاصة التي لها علاقة بالحزب الدستوري أو المتعاطفة معه، مما أدى إلى انخراط العديد من الجزائريين في الحزب، وتبني أفكاره والدعوة له في الجزائر، حيث أصبح العديد منهم أعضاء بارزين في هياكله التنفيذية محاولين تحقيق أهدافه الرامية إلى خدمة القضايا المغاربية المشتركة.²

وكان أحمد توفيق المدني على علاقة أيضا بالسيد محمد علي الحامي* الذي يعد من المؤسسين الأوائل للنقابات التونسية، والتي جعل منها منبرا لتمرير الأفكار الوطنية الرامية إلى التنديد بالسياسة الاستعمارية والداعية إلى مناهضتها، مما جعلها تتهمه في معظم بلاغاتها بالانتماء إلى الشيوعية الدولية والعمل في إطارها.³

أما عن النشاط النقابي نشير إلى أن عددا هاما من المهاجرين الجزائريين بتونس نشطوا في هذا المضمار، ويعود ذلك إلى اختلاطهم بالعناصر الأوروبية كالفرنسيين والإيطاليين مما أدى إلى تنمية الوعي النقابي لديهم لوجود فروع للنقابات الفرنسية بالمناجم فانخرط بها الجزائريون كغيرهم من العمال وخاضوا نضالا نقابيا متعدد الأوجه دفاعا عن مصالحهم كغيرهم من العمال، فكانوا يقدمون مطالب متعددة ومختلفة المضامين تدل على النضج النقابي كالمطالبة برفع الأجور وتحسين السكن وتخفيض ساعات العمل، وتعويض الساعات الإضافية.⁴

ولعل هذا يفسر الأوضاع التي كان يعيشها العمال بالمناجم التي تسيرها الشركات الاحتكارية، والتي فضلت الاستثمار بقطاع المناجم بالجهة بحثا عن تحقيق الربح، وأهداف الاستعمار المتمثلة أساسا في البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية واستنزافها من المستعمرات بأقل التكاليف خاصة وأنها تستغل يد عاملة قليلة التكلفة.

¹ - محمد الصالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 - 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر والدار العربية للكتاب، ليبيا 1983، ص 55.

² - المرجع نفسه، ص 266.

* (1893 - 1928) يعد من المؤسسين الأوائل للنقابات التونسية وأحد المناضلين البارزين في الحركة الوطنية التونسية، تم إبعاده من طرف السلطات الاستعمارية بسبب نشاطه النقابي والعمالي، توفي في حادث سيارة بالعربية السعودية في شهر ماي 1928.

³ - محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 288.

⁴ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 178.



كما برزت شخصية الشيخ عبد الرحمان اليعلاوي على صعيد الحياة السياسية التونسية بفضل جهوده المبذولة في هذا المجال، كمقاومة حركة التبشير ونشاط البعثات التنصيرية التي اعتبرت أحد الأساليب التي طبقتها فرنسا في المنطقة، كما شارك في عديد المظاهرات المناوئة للاحتلال الفرنسي. وقد عمد في نشاطه هذا إلى نشر العديد من المقالات التي يشرح فيها أهداف السياسة الاستعمارية وأبعادها في منطقة المغرب العربي.¹

وفي سياق كلامنا عن الشخصيات التي ساهمت في إثراء الحياة السياسية بتونس نذكر أيضا شخصية الشيخ طفيش الذي ساهم في تنظيم المظاهرات وقيادتها والتي كانت تندد بسياسة المستعمر وتطالب بالحقوق الوطنية ومن بينها الاستقلال، دون أن ننسى الدور الذي لعبه صالح بن يحيى والذي بدت علاقاته وطيدة بزعيم الحزب الدستوري آنذاك الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وهو ما جعله يتبوأ مناصب قيادية في الحزب ليصبح عضوا إداريا فيه ثم ترشح لعضوية لجنته المركزية وقام بجمع الأموال من بعض الجزائريين خاصة التجار لدعم الحزب.²

إلى جانب هؤلاء نذكر أيضا مفدي زكريا، وأبو اليقظان إبراهيم بن الحاج عيسى الذين ساهما في النشاط الفكري والسياسي بتونس وتركا بصمات واضحة المعالم، إضافة إلى الشيخ علي الحمامي الذي كان من المناضلين السياسيين قصد تحرير المغرب العربي خاصة بعد أن تعرف على الأمير خالد الجزائري في فرنسا مما جعله عرضة لمتابعات السلطة الاستعمارية فاضطر إلى الهجرة للمشرق العربي.³

3- 2- 3. المجال الثقافي:

كان للمهاجرين الجزائريين بتونس دور واضح في الحياة الثقافية تميز بالحيوية والنشاط والتنوع خاصة في ميدان التعليم أمثال محمد الشادلي بن القاضي الذي انشغل بالتدريس والتعليم منذ فترة شبابه متدرجا من رتبة معاون إلى أستاذ وهي مرتبة عالية لا ينالها إلا المتمكنون من العلم، أما الشيخ الثميني محمد فقد أسس مكتبة تعرف بمكتبة الاستقامة في تونس عام 1935 قرب جامع الزيتونة، وهي مكتبة ضخمة تحتوي على كتب نادرة

1 - محمد الصالح الجاري: المرجع السابق، ص 274.

2 - صالح خرفي: الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص 83.

3 - محمد علي دبور: أعلام الإصلاح في الجزائر من عام 1921 إلى عام 1975، ج 1، مطبعة البعث، قسنطينة - الجزائر 1774، ص



ونفيسة حيث ساهمت في الإشعاع الفكري والثقافي الذي امتد ليصل الجزائر ويساهم بدوره في تنشيط الحياة الثقافية ونشر الوعي القومي والوطني.¹

وإذا كان أحمد توفيق المدني قد ساهم في الحياة السياسية بتونس من خلال نشاطه في إطار الحزب الدستوري، فإن النشاط الثقافي لم يكن بمنأى عنه من خلال كتاباته في الصحف والمجلات التونسية خاصة التابعة للحزب الدستوري مثل الوزير، النديم، الأمة حيث أدت مواقفها إلى إبعاده من طرف السلطات الاستعمارية خاصة المقالات التي ينشرها مثل مقاله المعنون بـ "ليحيا الريف حرا مستقلا" مظهرا من خلاله مساندته للشعب المغربي في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، معبرا عن دعمه للقضايا المغربية، فكان من مآثر هذا الإبعاد أن فتح له جسرا للتبادل الثقافي بين التونسيين والجزائريين، حيث التقى بنادي الترقى بالجزائر العاصمة نفر من الشعراء والكتاب التونسيين الذين وفدوا إلى الجزائر من أمثال الشاذلي خزندار* والناصر الصدام،** فكانت كلما أتاحت الفرصة للالتقاء بين هؤلاء الأدباء والمثقفين تقام الاحتفالات في دور الصحف والأندية حيث تلقى القصائد الوطنية وتقرأ الكتابات المنددة بالاستعمار سواء كانت مقالات أو خواطر.²

كما يعد الشيخ الطيب العقي من أكبر المساهمين في النشاط الثقافي بتونس والوطن العربي عموما خاصة في ميدان الصحافة من خلال مقالاته الوطنية، كما أسس بتونس جريدة الإصلاح عام 1927 حيث كانت تعبر عن الرفض للوجود الاستعماري، كما كلف بعدة مسؤوليات اعترافا له بفضلته وجهوده وكفاءته لعل أبرزها تلك التي تولاهها مع نهاية الحرب العالمية الأولى عندما كان في مكة حيث أسند له الشريف حسين مهمة إدارة جريدة القبلة ثم عين مديرا في المطبعة الأميرية.³

¹ - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، 1830 - 1954، دار اغرب الإسلامي بيروت - لبنان، ط4، 1998، ص 379.

* (1882 - 1954) من الشعراء التونسيين خالدي الذكر، ومن أبرز أعضاء الحزب الدستوري التونسي، ومن المناضلين من أجل القضايا الوطنية له ديوان شعري مطبوع تحت عنوان 'ديوان خزندار'.

** من مواليد مدينة القيروان، ومن الشعراء المعروفين بتوجههم الصوفي وقصائدهم الدينية والاجتماعية له ديوان شعري مطبوع تحت عنوان 'ابتهالات'.

² - محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 290، 291.

³ - المرجع نفسه، ص 189.



الفصل الثاني: عوامل تهجير الجزائريين وتشريدهم و نشاطهم بتونس

وإذا كنا قد أشرنا إلى هؤلاء المثقفين والمفكرين من الجزائريين المهاجرين بتونس فإن ها لا يعني بالضرورة إهمال شخصيات أخرى كان لها بالغ الأثر في تنشيط الحياة السياسية والثقافية بتونس لكن المجال لا يتسع لذكرها جميعا فإكتفينا بالإشارة إلى أهم المساهمين في هذه العملية كنماذج عن إخوانهم من المهاجرين الآخرين.



الفصل الثالث

علاقة المهاجرين الجزائريين بالسلطة

التونسية ودورهم في الثورة

1. فئات المهاجرين ومناطق استقرارهم

2. علاقتهم بالسلطة التونسية

3. دورهم في الثورة التحريرية



1. فئات المهاجرين ومناطق استقرارهم:

لمعرفة مدى دعم ومساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس للثورة التحريرية. كان من الضروري التطرق إلى الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، لأن الثروة الجزائرية عند اندلاعها. كانت بحاجة إلى التمويل والتمويل من كافة فئات الشعب الجزائري بالداخل أو الخارج كما كانت تراعي الظروف المادية والإمكانات الفردية للجزائريين.

1-1. الفئة السياسية والعسكرية:

تأتي في مقدمة هذه الطبقة عائلة الشيخ محمد المقراني التي كانت تتمتع بنفوذ مالي وسياسي حيث توافد بعض أفرادها إلى تونس بعد ثورة المقراني 1871 ضد السلطة الاستعمارية التي مارست سياسة سلب الأراضي، وتشريد أفراد العائلة، فهاجروا إلى تونس كما تشير إلى ذلك الوثائق الأرشيفية التي تذكر أنهم كانوا من الوجهاء وأصحاب المكانة السياسية والثراء المالي بالجزائر، حيث فقدوا هذه الثروة بسبب ثورتهم على فرنسا فأصبح وجودهم بالجزائر غير آمن¹

كما يمكن الإشارة إلى هجرة محمد الكبلوقي المنتمي إلى عائلة ابن رزقي من الحنانشة حيث هاجر إلى تونس بسبب ملاحقة السلطات الاستعمارية له ولعائلته إثر تمرد جنود الصبايحية في الطارف، وبوحجار، وسوق أهراس.²

وما يدل على أهمية ومكانة بعض المهاجرين بحكم أنهم يمثلون فئة من الثائرين والمتمردين على فرنسا، رسالة الأمير عبد القادر الجزائري إلى الوزير التونسي مصطفى خزندار، حيث يوصيه بهم خيرا لأنهم كانوا من أهل الجاه والنفوذ.³

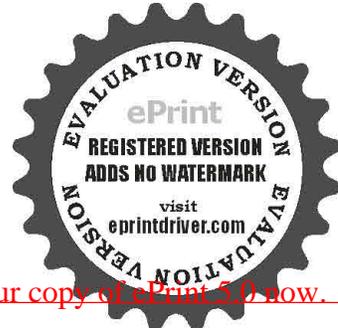
1-2. الفئة الوسطى والدينا:

قبل الإشارة إلى هذه الفئة لابد من اعتماد معايير مساعدة على تحديدها وأهمها: جغرافية البلد الأم والأصول الاجتماعية، والإرث الثقافي، وكذلك تأثير سياسة الإدماج الاستعماري

¹ - الأرشيف الوطني التونسي: سلسلة أ، علية رقم 278، ملف رقم 06 حول عائلة المقراني.

² - يحيى بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص 304.

³ - الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، صندوق 78، ملف 929، الوثيقة رقم 63.



الفرنسي والاستيلاء بالقوة، حيث أنه وبالإضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية التي لا تختلف جغرافيتها عن المناطق المجاورة بتونس، والتي تتقارب أيضا من حيث العادات والتقاليد، يوجد عدد كبير من بني مزاب والسوافة الذين ينحدرون من منطقة وادي سوف بالعرق الشرقي وجنوب الجزائر الذي تكتنفه الواحات الواسعة والكثبان الرملية، وهي منطقة تمثل وحدة جغرافية معزولة، تختلف عن بقية المناطق الصحراوية من حيث طرق المواصلات ومكونات النمو ونمط المعيشة، تمارس فيها زراعة النخيل بكثافة، ورغم تجانس المحيط والبيئة إلا أن تركيبة السكان كانت مختلفة باختلاف القبائل المشكلة لهذا المجتمع، حيث أن هجرتهم إلى تونس واستقرارهم فيها، جعلت نشاطهم يختلف ويتراوح بين التجارة والمهن الصغيرة والبسيطة كالخبازة، الحدادة والخياطة.¹ كما اقتصر نشاط بعض منهم على الاتجار بالمنتجات الفلاحية؛ كالحبوب والصوف، والمتاجرة بالحيوانات. برأسمال محدود، ويتخذون من الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس منطقة تنقل حسب ما تقتضيه ضرورة النشاط مشكلين بذلك فئة معتبرة من فئات المهاجرين الجزائريين إلى تونس، فالهجرة إلى تونس حيث أن بعضا ممن يملكون أموالا استغلوها في النشاط التجاري بصفة مباشرة أو عن طريق الشركة التي أدت إلى ظهور شركات تجارية محدودة المساهمين.²

وقد تكتفت الهجرة خاصة خلال 1914 وأصبح الجزائريون يشكلون طبقة واسعة مقارنة بالجاليات المسلمة الأخرى، وكان معظمهم من قسنطينة، تبسة، سوق أهراس والمناطق الجنوبية الأخرى، فعدد المهاجرين الجزائريين بتونس بلغ 13000 مهاجرا في 1946 من بينهم 3900 من مدينة قسنطينة و1300 من مدينة الجزائر، وعند مقارنة هذه الأرقام الخاصة بالمهاجرين الجزائريين نلاحظ أنهم يشكلون 3/2 من عدد الجاليات الأخرى خاصة المسلمة³

يبدو أن المهجرين الجزائريين، لم يكونوا في هجرتهم ينتمون إلى منطقة جغرافية محددة خاصة المنطقة الشرقية، بل كانوا أيضا من مناطق بعيدة عن الحدود التونسية، وهو ما يدل على أن سياسة القمع الاستعماري كانت شاملة لمختلف أنحاء البلاد الجزائرية.

¹ - Jamal Haggui: les algériens originaires du sud a Tunis pendant l'époque colonial 1881/1956 mémoire de fin de stage , D E A, Tunis 2003 – 2004, p 10.

² - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 158.

³ - I B L A: Institut des Belle lettres arabes A N T, N° 43 et 44, Tunis, P 302, 303.



1-3. فئة المثقفين:

كان من بين المهاجرين إلى تونس عدد كبير من فئة المثقفين، ويعزى ذلك إلى سياسة الاضطهاد الثقافي الذي تعرضوا له من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وإلى رغبة البعض في متابعة تعليمهم بجامع الزيتونة الذي يعد من أهم الحواضر العلمية بالبلاد التونسية، والتي تستقطب عددا هاما من الطلاب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة من الجزائر، حيث أنه منذ مطلع القرن العشرين ازدادت الرحلات العلمية التي ساهمت في خلق جيل مثقف واع، وقيادات شابة تولت مهمة تسيير الحركة الوطنية والإصلاحية في الجزائر وتصدت لمناورات ومخططات الاستعمار، كما ساهمت في المجال التربوي والتعليمي والتثقيفي.¹

ونشير هنا إلى بعض المهاجرين الذين تواجدوا بتونس ودرسوا بمختلف جامعاتها ومعاهدها وكان لهم الدور الفعال في التعريف بالقضية الجزائرية وترسيخ الهوية الوطنية والتصدي لسياسة الاستعمار الفرنسي الرامية إلى اقتلاع جذور الجزائريين من أصلها وجعلهم مجتمعا غربيا لتسهيل السيطرة عليه واستغلاله بشتى الأشكال والمظاهر. فنورد هنا على سبيل الذكر لا الحصر أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، أبو يقضان الحاج إبراهيم بن عيسى، مفدي زكريا صالح خرفي، رمضان حمود، صالح كوابشة، أبو القاسم سعد الله، حمزة بوكوشة، بوراس علي بن عثمان²

ويلاحظ أن الفئات الجزائرية المذكورة سابقا، صنفت من حيث النشاط الاجتماعي الممارس إلى ثلاثة أصناف، خاصة بالنسبة للوافدين من الجنوب لتشمل المهن النبيلة والمرموقة؛ والتي اقتصر على أصحاب الأملاك والتجار، خاصة بعد صدور حق الملكية حيث لم يعد ممنوعا عليهم امتلاك الأراضي، والعقارات، فساعدتهم ذلك على أن يصبحوا مالكي محلات، عمارات، مقاهي وحمامات. أما الصنف الثاني فيتمثل في أصحاب المهن الشاقة مثل الخبازة، الجزارة، الحدادة، الخياطة، ويمثلون 35.5% من مجموع اليد العاملة.

¹ - محمد الصالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دراسات مغربية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص 02.

² - Jamal Haggui: op.cit, p 92, 93.



والصنف الثالث هم الذين يمارسون مهنا غير صحية وشاقة، ولا تتطلب أية مهارة مثل العمال اليوميين والمزارعين.¹

1-3-1. شيخ الجزائريين بتونس ونشاطاته:

يتمثل نشاط الشيخ الجزائري الذي يمثل فئة من الجزائريين المتواجدين بتونس والوافدين من منطقة معينة من الجزائر كقسنطينة أو تبسة أو وادي سوف حيث ينسب إلى المنطقة التي ينتمي إليها أصلا، ويقوم بمهمة جباية تتمثل في جمع الضرائب، في حدود مراقبة مدنية أو قيادة، ومن خلال المراسلة الواردة من الأمين للحكومة الفرنسية إلى المقيم العام لفرنسا بتونس MAST والتي تشير إلى أن المراقب المدني بسوق العربة يقترح أن تكون للشيخ الجزائري نفس الصلاحيات التي يتمتع بها زملاؤهم التونسيين وهو ما يجعله ضمن نطاق صلاحيات الأمانة العامة التي لها الحق في إبداء رأيها في مسائل كهذه لتعلقها بالسياسة الإسلامية،² وقد يؤدي هذا إلى تداخل المهام بين عدة مشايخ. لكونه يقوم بدور الوسيط بين الجزائريين والسلطات المحلية. المراقب المدني، والقايد إلا أن هذه السلطة ليست تنفيذية، إذ لا تتعدى المساهمة في إعداد قوائم الإحصاء ممن تم استدعاؤهم للتجنيد. ويقوم بجمع الضرائب من الجزائريين وتقديمها للسلطة التونسية. أما بالنسبة للجزائريين المسجلين لدى السلطات الاستعمارية فإنهم يعفون من الضرائب التي تدفع للسلطة التونسية بل تدفع للسلطات الاستعمارية.³

وهذا يوضح لنا أن الجزائريين كما ذكرنا سابقا شكلوا موردا هاما بالنسبة للتونسيين والفرنسيين على حد سواء.

وقد أدت هذه العملية التنظيمية التي يقوم بها الشيخ الجزائري والذي حصل على هذه الصلاحيات سواء من السلطات التونسية أو الاستعمارية إلى طرح عدة إشكالات خاصة، ذات الطابع السياسي منها بينه وبين نظرائه التونسيين. هو ما تشير إليه الرسالة الموجهة من المراقب المدني ونائب القنصل الفرنسي إلى فلندنان المقيم العام بالجمهورية

¹ - Jamal Haggui: op.cit, p 75.

Cheikh des Algériens: A.N.T, S. A, C1, D14/2.

² - المحقق رقم 08:

³ - الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 42.



الفرنسية بتونس تبين الصعوبات التي يلاقيها شيخ القسنطينيين الحالي في جمع الضرائب إذ توضح أن هذا الأخير لم يرسل الوصولات الخاصة بالضرائب وذلك من المفروض بتاريخ 09 ديسمبر 1920 وهو ما عبر ملحق تقرير شيخ المدينة المؤرخ في 21 جانفي 1920 وهذا ما يدل على الصعوبات التي تعترض نشاطات الشيخ فيما يتعلق بجباية الضرائب من الجزائريين المقيمين بتونس.¹

2-1. مراكز تواجد المهاجرين بتونس:

إن المناطق الحدودية التونسية الواقعة شرق الجزائر كانت أهم مراكز استقطاب المهاجرين الجزائريين إلى تونس خلال فترات مختلفة، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية وتزايد الضغط الاستعماري على الجزائريين، فجدور التواجد الجزائري بتونس تعود إلى فترات سابقة وهو ما تبينه الإحصاءات المقدمة بين 1936 - 1937 من طرف المراقب المدني التي تشير إلى مناطق تمركزهم وعددهم بالمقارنة مع جاليات أخرى عربية وأجنبية ومقارنة بعدد التونسيين في نفس المناطق، وأهم هذه المناطق؛ باجة، بترت، جربة، قابس، قفصة، قرمالية، القيروان، الكاف، مكثر، صفاقس، مجاز الباب وسوسة... إلخ حيث قدر عددهم بـ 40816 جزائري.²

أما الإحصاءات المقدمة من طرف القياد فهي تشير إلى أعداد مختلفة ومناطق أخرى وربما يرجع تباين تعداد المهاجرين إلى انتقالهم من منطقة لأخرى، أو عدم التصريح من طرف البعض بمناطق تواجدهم، خاصة للسلطات الفرنسية تهربا من الضرائب أو المتابعة وقد قدر عددهم بـ 18218 مهاجر، في كل من عين دراهم، باجة، بترت، الجريد، قفصة، الكاف، المهديّة، المنستير، نابل، القيروان... إلخ.³

¹ - الملحق رقم 09: A.S. de difficultés de service entre le Cheikh el medina et les cheikhs des Algériens, A.N.T, S. A, C1, D14/2. 1919 - 1948.

² - الملحق رقم 10: Etat de la population tunisienne par circonscription de contrôle civil et par caïdats, A.N.T, régence de Tunis, protectorat français, direction de l'intérieur, dénombrement de la population civile, Tunis, imprimerie rapide, 05 rue saint Charles, 1937.

³ - الملحق نفسه.



وتشير المراسلة المؤرخة في 09 أوت 1958 من سفارة فرنسا إلى السيد وزير الشؤون الخارجية، الإدارة العامة لشؤون المغرب والتونسيين إلى وصول لاجئين جزائريين غلى تونس حيث لم تقم السلطات التونسية بتسجيلهم، وقد بلغ عدد الوافدين على مراحل مختلفة أكثر من 2000 لاجئ منهم 30 شخص من جهة الونزة في 16 جويلية 1958 و500 شخص من نفس المنطقة في 24 جويلية 1958 و25 شخص من قلعة سنان بسوق أهراس ولذلك وجب تقصي الحقائق حول الأسباب المؤدية إلى هروبهم من منازلهم والبحث عن ملجأ لهم بتونس، والتي تشير عديد الملاحظات إلى أن هذه الملاجئ غير لائقة¹

ولعل هذه الإحصاءات تبين مدى حرص السلطات الاستعمارية الفرنسية على تتبع حركة الجزائريين على المناطق الحدودية، ومعرفة كل التفاصيل المتعلقة بذلك، وإخطار السلطات التونسية بكل المستجدات المتعلقة بأوضاعهم، سواء الجانب الصحي، أو وضعية المخيمات المخصصة لهم وإن كان هذا في حقيقة الأمر لا يدل على اهتمام السلطات الفرنسية بأوضاعهم بقدر ما يدل على متابعة ورصد تحركاتهم على الشريط الحدودي التونسي ومعرفة مناطق إقامتهم حتى لا يشكلوا خطرا عليها من خلال إمكانية دعمهم للثورة.

أما بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعمل دائما على مراقبة تحركات الجزائريين خاصة على المناطق الحدودية بتونس، وتعمل على إحصائهم دوريا وبدقة، وهو ما تؤكد مراسلات مسؤوليها كالسفير المبعوث الخاص إلى تونس، إلى وكيل الدولة للشؤون الخارجية الذي يلح على ضرورة إجراء الإحصاء وبدقة لأنه من الممكن أن يكون هناك جزائريون بتونس لا يملكون بطاقات هوية،* وهاجروا إلى تونس دون تصريح من السلطات الاستعمارية، وقد أصبح عددهم يقدر بـ 75 ألف إلى 80 ألف شخص جزائري مقيم بتونس حسب الإحصاءات المقدمة من طرف القنصليات في كل من تونس، قرمبالية، بترت

a/s. arrivée de réfugiés algériens en Tunisie

¹ - الملحق رقم 11:

* تمنح لكل لاجئ بطاقة تعريف في المنطقة التي استقر بها، تحتوي كل المعلومات التي تتعلق بمنطقته بجميته، ومنطقة إقامته بتونس إضافة إلى بطاقة عائلية خاصة بكل لاجئ تسجل عليها كمية المؤونة التي يحصل عليها حسب عدد أفراد عائلته، وتحمل ختم السلطة التونسية، كما هو الحال بالنسبة للسيد عثمانية احمد من عرش أولاد خليفة الذي أجبر على مغادرة مقر إقامته بالجزائر بمنطقة الدكان بتبسة تحت ضغط السلطات الاستعمارية الفرنسية عام 1957 ليستقر بالقصرين إلى غاية 1962. ينظر الملحق رقم 12: بطاقة التعريف، و Carte de

famille algérienne



سوسة، صفاقس، مجاز الباب، سوق الأربعاء، الكاف، قفصة قابس، زغوان، باجة، القيروان.¹

على أن هذه الإحصائيات الفرنسية تختلف مع الإحصاءات التونسية والجزائرية، وإن كانت تشترك أحيانا في الإشارة إلى مناطق تواجد المهاجرين الجزائريين الذي لم يعد مقتصرًا على المناطق الحدودية الشرقية من الجزائر، بل تعداها ليصل إلى مناطق داخلية بتونس مثل سوسة وتونس العاصمة، ربما أن بعض المهاجرين الذين وصلوا إلى المناطق الداخلية كان بذلك بسبب طلب العلم خاصة بجامع الزيتونة بتونس، أو ربما لممارسة نشاطات اقتصادية مختلفة قد يكونون وجدوا مناخا ملائما ومساعدة على ذلك، إلا أن التواجد الكبير كان بالمناطق الحدودية الشرقية بحكم تشابه الطابع الجغرافي والمناخي، والعادات والتقاليد، وسيكون لهذا أيضا أثره الإيجابي أثناء الثورة التحريرية حيث تسهل عملية تقديم ونقل المساعدات المختلفة للمجاهدين الجزائريين.

2. علاقتهم بالسلطة التونسية:

2-1. قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس:

أعتبر الجزائريون الوافدون إلى تونس خلال هذه الفترة من رعايا الباي التونسي. بمجرد أن يدفعوا ما يتوجب عليهم دفعة من ضريبة معلومة كتعبير عن الولاء والاعتراف بالسلطة التونسية، والدخول تحت حمايتها، لكن فترات الضعف التي مرت بها تونس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبداية التغلغل الفرنسي بتونس جعل الباي يخضع لأوامر الفرنسيين الذين ظلوا يلاحقون الجزائريين، ويطالبون بدفع الضرائب المفروضة عليهم من السلطة الاستعمارية، مما أدى أحيانا إلى التأثير على العلاقة بين السلطة التونسية والجزائريين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف سيتغير وبشكل أكثر إيجابية عند اندلاع الثورة التحريرية حيث ستتكفل السلطات التونسية بالمهاجرين الجزائريين بالتعاون مع المنظمات الدولية، ويصبح مصدر دعم حقيقي وفعال للثورة.

¹ - الملحق رقم 13 : A.S, algériens installés en Tunisie, A.M.A.E.(France): secrétariat d'état aux affaires Algériennes, 1959 – 1967, sous série: FLN et Algériens en Tunisie, 1957, carton N° 85.



وبعد أن خضعت تونس للاحتلال الفرنسي بدأت علاقات الجزائريين بالسلطة التونسية تعرف تحولا، أملته ظروف الأوضاع المتغيرة في تونس، والتي أصبحت فرنسية حيث سعت فرنسا إلى أن تجد حلا لمشكلة الجالية الجزائرية بتونس، والذي يبدو أنها شكلت لها هاجسا حقيقيا، مما دفعها إلى دعوة الجزائريين للتجنس، والدخول تحت الحماية الفرنسية،¹ إلا أن هذه السياسة لم تنجح إلا نسيبا بسبب تفضيل الجزائريين البقاء تحت نفوذ السلطة التونسية على أن يصبحوا تحت السيطرة الفرنسية. فبالنسبة لمن يتجنس بالجنسية الفرنسية يخضع للسلطة الاستعمارية، ومن يرفض ذلك فإن علاقته بالسلطة التونسية تصبح متمثلة أساسا في دفع الضرائب المفروضة على الأهالي التونسيين.²

فمظاهر التغيير في العلاقات بين الجالية الجزائرية والسلطة التونسية لم تكن جذرية بل كانت شكلية تمثلت في محاولة تقنين هذه العلاقة خاصة في الجانب المنفعي بالنسبة للسلطة التونسية التي كانت تعتبر الجزائريين موردا ماليا هاما شأنهم في ذلك شأن التونسيين.

2-2. الإقامة العامة ومسألة الجالية الجزائرية:

أدى الوجود الجزائري بتونس إلى إزعاج السلطات الاستعمارية مما استدعى من الحكومة الفرنسية إلى إرسال تقرير إلى السيد دو لاكاس * De Lacasse بتاريخ 17 ديسمبر 1901 حيث اقترحت مجموعة من الإجراءات على المراقبين المدنيين ليكونوا أكثر صرامة وردعا للجزائريين المقيمين بتونس، وضرورة إخضاعهم للنظام الجبائي التونسي وفي مقابل ذلك يحصل الجزائريون المحسنون بالجنسية الفرنسية على بطاقة تعريف مجانية تقدم للمحاكم التي تشرف على تسيير هذه العملية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تضيق الخناق على الجزائريين المقيمين بتونس، حيث تعرضوا للتوقيف والطردهم مثل ما حدث بتاريخ 06 سبتمبر 1906 لمجموعة من المهاجرين الجزائريين تم طردهم من الأيالة التونسية بسبب عدم دفع الضرائب المستحقة، بسبب التأخر الحاصل في دفعها من طرف البعض الآخر.³

¹ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 75.

² - المرجع نفسه، ص 77.

* وزير خارجية فرنسا بين 1858 - 1905.

³ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 86.



ويبدو أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى فرض نوع من الرقابة الصارمة على الجزائريين المقيمين بتونس والقضاء على أي مبادرة قد تكون جزائرية بتونس وقد تهدد مصالح فرنسا سواء بتونس أو الجزائر.

2-3. التنظيم الإداري للمهاجرين الجزائريين:

تعد عملية التسجيل من بين الوسائل الأكثر وظيفية لتحديد هوية الجزائريين المقيمين بتونس، ومرد هذا لعدم وجود قانون واضح أو نظام مدني يسيّر العملية بشكل دقيق وهذا ما جعل عملية متابعتهم وإحصائهم ومراقبة نشاطاتهم المختلفة تتم عن طريق عملية التسجيل حيث تعود جذور هذه العملية إلى عام 1869 لربط الجالية الجزائرية الموجودة بالخارج خاصة في تونس بفرنسا، وعملية التسجيل مجانية، حيث يتم تسليم شهادة مقابل دفع ضريبة سنوية قدرها 06 فرنكات، وقد بلغت عام 1949 بـ 120 فرنكا، مع رفع قيمة الضريبة في حال تأخر صاحبها عن استخراجها، إذ يقوم المعني بالتسجيل عن طريق تقديم طلب للمراقب المدني الذي يقوم بدوره بتحقيق حوله، أو يقدم المعني وثائق ثبوتية تبين جنسيته كجواز السفر أو بطاقة التعريف الحاصل عليهما بالجزائر، وبعد ذلك تدرس وضعيته من طرف الإقامة العامة فيقبل طلبه أو يرفض.¹

أما من الناحية الإدارية فيحكم أن وضعية الجزائريين كانت متشعبة فإن السلطة الاستعمارية التي يمثلها المقيم العام بين 1896 و1901 لجأت إلى حسم المسألة وسحبت قانون الأهالي وأعطت صلاحيات واسعة للمراقبين المدنيين لزيادة نفوذهم على الجزائريين حيث أصبحوا يعينون القياد والمشايخ الجزائريين، علما أن هذه العملية كانت منذ سنة 1881 تتم من طرف السلطة التونسية التي تختار قياد الغرابة ومشايخهم بطلب منهم ورغم مظاهر التحول بين الفترتين إلا أنه لا يوجد هناك نص صريح وواضح يحدد الوضع القانوني للجزائريين، أو لهؤلاء المشايخ من الجزائريين أو ما يحدد مهامهم.²

¹ - Pierre André dument: Pierre andre dument: étude sur les Algériens dans le contrôle civil de téboursouk mémoire de fin de stage, téboursouk, 1949, p 33.

² - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 88.



ويبدو أن مهمة الشيخ الجزائري الذي كان يمثل الجزائريين عموما، ثم أنه ونظرا لرغبة السلطات الاستعمارية في زيادة تشتت وتقسيم الجزائريين حتى خارج الجزائر، كانت تقوم بتعيين شيخ عن كل فئة من الجزائريين يمثلون إحدى جهات الجزائر، كشيخ السوافة، القسنطينية ولم تكن مهمته تتعدى تحصيل الضرائب المستحقة التي تجمع وتوجه لشيخ التونسيين، وهو ما أدى إلى حدوث اختلافات وصعوبات في العملية نتيجة تداخل صلاحيات كل منهم.¹

وهذا التداخل في الصلاحيات والاختلافات التي قد تحدث بين هؤلاء المشايخ سواء الجزائريين أو الجزائريين والتوانسة، لا تخدم بالدرجة الأولى سوى مصلحة الاحتلال الفرنسي التي تهدف إلى إرهاب الجزائري داخليا والبلاد وخارجها.

2-4. الوضع القانوني:

كان تواجد المهاجرين الجزائريين بتونس على مراحل وخلال فترات طويلة، مما أدى إلى تعاقب موجات بشرية نتج عنها تراكم أجيال مختلفة، ورغم طول هذه المدة إلا أن الإشارة إليها لم تكن إلا خلال بداية القرن التاسع عشر، ولم تدرس بشكل كاف سواء من الناحية الاجتماعية أو التاريخية أو الاقتصادية،² وهذا الوجود الهائل للمهاجرين الجزائريين بالمناطق الحدودية التونسية مع الجزائر لم يجعلهم يختلفون عن المواطنين التونسيين بحكم انتمائهم للبلد المجاور الجزائر، وإلى الأمة الإسلامية ماداموا يقومون بواجباتهم كبقية التونسيين، كدفع الضرائب للسلطة عن طريق عامل الغرابة، وهو ما أزعج السلطات الاستعمارية الفرنسية التي بدأت تتخوف من أن يصبح هؤلاء قاعدة خلفية، تهدد فرنسا وخطرا حقيقيا لضرب الاستعمار ومصالحه في الجزائر.³

وعلى هذا الأساس لجأت السلطات الاستعمارية إلى تشديد الخناق على المهاجرين الجزائريين، وراحت تساومهم حول مسألة التمتع بالحماية الفرنسية، وهو موقف ليس بالغريب على فرنسا، لأن ملامح هذه السياسة تعود إلى ثورة الأمير عبد القادر التي عبر

¹ - الملحق السابق رقم: 13.

² - Jamal Haggi: op.cit, p 07.

³ - يوسف جفالي: المرجع السابق، ص 91.



الجزائريون من خلالها عن رفضهم للوجود الاستعماري، فعمدت إلى عزل الجزائريين الموجودين بتونس عن الوطن الأم، ومنعت اتصالهم بالثائرين حتى لا يحصلوا على أي دعم مهما كان شكله، على أن عملية التسجيل في بلدية الكاف مثلا بدأت في سنة 1911 وذلك لوجود أسماء لمولودين جدد حيث يتم ذكر اسم المولود ووالده وجمده في السجل، وانتماءه الجغرافي أو العروشي، وأحيانا يشار إلى المنطقة التي قدم منها إلى تونس.¹

وما يدل على استمرار متابعة الاستعمار الفرنسي للمهاجرين الجزائريين بالقوانين، فإنها لم تستثنهم من القوانين التي أصدرت لنطبق على الجزائريين داخل الجزائر مثل قانون التجنيد الإجباري، أو مراقبة ومتابعة أوضاعهم الإدارية والقانونية، إذ أصدرت قرارا رئاسيا بتاريخ 03 أوت 1917 ينص على إجبارية تأدية الشباب الجزائري المقيم بتونس للخدمة العسكرية عند بلوغه سن الثامن عشرة، ويبقى مطالبا بهذا إلى غاية سن السادسة والثلاثين من عمره، كما يتم الفصل في قضايا الجزائريين المدنية والجنائية والتجارية في المحاكم الفرنسية، وكذلك الحال بالنسبة للأحوال الشخصية والعائلية، ولكن تراعى في ذلك الخصوصية الدينية والشخصية للجزائريين، حيث يفصل في قضاياهم وفق الشريعة الإسلامية.²

كما أن فرنسا أعادت مناوراتها القديمة من جديد، والرامية إلى إدماج وإلحاق الجزائريين بفرنسا، حيث أصدرت مرسوما بتاريخ 29 سبتمبر 1946* ينص على إمكانية أن يصبح الجزائري مواطنا فرنسيا دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، رغم أنهم حسب وجهة النظر الفرنسية، وبموجب قانون الإدماج يعتبرون مواطنين فرنسيين أصلا تابعين للمحاكم الفرنسية.³

تدل هذه المعطيات المتعلقة بالسياسة الإدارية الفرنسية المتعلقة بالمهاجرين الجزائريين بتونس على أنها تسعى إلى جعلهم خاضعين للقوانين الفرنسية حتى وإن كانوا خارج الوطن حيث تلاحقهم بالدعوة للتجنس تارة، أو تجندهم إجباريا للتجنيد في صفوف الجيش

¹ - Pierre André dument: op.cit, p 20.

² - IBLA: op.cit, P 304.

* حسدت فرنسا وشرعت فكرة الوصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة للجزائريين حين أصدرت دستور 1947/09/20 والذي يعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية سكانها فرنسيون مع إمكانية احتفاظهم بأحوالهم الشخصية.

³ - IBLA: op.cit, P 305.



الفرنسي، وإن لم يستجيبوا لذلك فسيظلون ملاحقين إلى سن متأخرة، ولعل هذا استكمال لسياستها المطبقة على الجزائريين داخل تراب وطنهم.

3. دورهم في الثورة:

3-1. مصادر تمويل الثورة:

قبل التطرق إلى دور المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية وجب أن نشير إلى مصادر التمويل المختلفة التي كانت تعتمد عليها، فعشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 كانت بحاجة إلى مصادر مختلفة للتمويل نظرا لأهمية الجانب المالي في الثورة، والذي يعد أساسيا بشكل كبير لتوفير وسائلها وحاجياتها المختلفة، ولذلك كان لزاما على قادة الثورة التفكير والبحث عن مصادر للمال والمؤونة والسلاح لضمان استمراريتها ونجاحها.

فجبهة التحرير الوطني عند انطلاق الثورة كانت ميزانيتها محدودة وبسيطة لا تتعدى مليون فرنك قديم بخزينة الثورة، ولذلك وضعت جملة من القواعد والأسس والتنظيمات الخاصة بالتمويل بإشراف مناضلين من أمثال صديق تامزالي بتونس، وأصبح لجبهة التحرير فروعها للتمويل أيضا بالمغرب والمشرق، وحسابات بنكية في أوروبا وخزينة مركزية مقرها دمشق.¹

كما أن الثورة فرضت مبلغا ماليا منذ سنة 1954 معتبرة إياه واجبا على كل مواطن قادر، فالجهاد بالمال أسبق على الجهاد بالنفس، وهذه المساهمة تعد تعبيرا عن الدعم الشعبي للثورة، وفي بعض الأحيان أعتبر هذا الدعم مقياسا لمدى الموالاة للثورة، أو رفضها وقد مست الاشتراكات الغالبية العظمى للشعب الجزائري مراعية في ذلك الإمكانيات المادية لكل فرد.²

¹ - Gilbert Meynier, Med Harbi: Histoire intérieure du l'FLN 1954 – 1962, Casbah édition, Alger 2003, p 471.

² - أبو بكر حفظ الله: التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2005 - 2006، ص 22.



ومصادر التمويل إضافة إلى الاشتراكات تشمل أيضا التبرعات والهبات، خاصة التي تقدم من طرف التجار والحرفيين، وميسوري الحال، وكانت تقدم بشكل عفوي وتلقائي وتختلف من سنة لأخرى.¹

كما تشير إلى أن بعض المعمرين قدموا دعما ماليا للثورة لأن بعضهم أصبح لا يهتم من حرب الجزائر سوى قيمة الأرباح التي سيحصلون عليها من عملية الاستثمار، بل أن هناك فرنسيين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية، وهذه العملية تحدث في المدن كما في الأرياف، حيث أن 80% من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانات شهرية لجيش التحرير الوطني، فالقوائم التي عثر عليها مع جثث الثوار تحمل عبارة معمر صديق. عشرة آلاف فرنك، كما كان اليهود والأوروبيون يقدمون مساهمات مالية للثورة طوعا أو كرها، بالإضافة إلى الشركات النفطية وشركات نقل المسافرين، كما أن جبهة التحرير الوطني كانت تقوم بحملات واسعة عبر تراب الوطن لجمع الحلي سواء كانت فضية أو ذهبية، من النساء خاصة اللواتي ينتمين إلى عائلات ميسورة الحال.²

أما النظام الداخلي لجيش وجبهة التحرير الوطني فإنه كان يفرض غرامات مالية على الذين يخالفون نظام الثورة، والمجرمين حسب درجة المخالفة أو الجرم، ويتم تحديد القيمة المالية للمخالفة من طرف المجالس الشعبية، وتدفع مقابل وصل رسمي صادر عن الجهة الوصية، وقد أنشئ نظام خاص يفرض الغرامات على مرتكبي الأخطاء أو الإخلال ببعض المبادئ والآداب العامة، كارتياح المقاهي الفرنسية، والحانات وأماكن لعب القمار، أو بسبب انتهاك حرمة شهر رمضان أو إقامة حفلات دون ترخيص، أما فيما يتعلق بالضرائب، فقد فرضت على أصحاب المواشي والمزارعين، ودعمت بشكل جديد من الضرائب كتلك التي تفرض على أصحاب السيارات والاستهلاكات في المقاهي والشكاوي التي ترفع إلى جبهة التحرير، وعقود الملكية والزواج والمبادلات التجارية وجباية الضرائب السنوية على كل الجزائريين سواء كانوا في الداخل أو الخارج.³

1 - أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 25.

2 - علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962 - 1946، الجزائر 1999، ص 184.

3 - أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 26، 27.



واستفادت الثورة من الزكاة المفروضة على الماشية والأموال والعقار والأثاث والمحاصيل الزراعية، وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، حيث تدفع في شكل حبوب أو في شكل نقود، إضافة إلى الزكاة، توجد مصادر أخرى مثل الغنائم، وهي كل ما يؤخذ من العدو الفرنسي أو المواليين له، حيث يمنع على أي قائد أو مسؤول الاحتفاظ بأي مبلغ مالي أو أي شيء من هذه الغنائم لصالحه.¹

3-2. اهتمام الثورة باللاجئين:

منذ أن ظهرت قضية اللاجئين الجزائريين على الساحة كإحدى إفرازات حرب التحرير الوطني والذين تدفقوا بأعداد كبيرة إلى المناطق الحدودية بتونس والمغرب، هبت الثورة بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والتموينية والإنسانية للتكفل بحاجاتهم، والقيام بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تعد جزءا من الشعب الجزائري الذي عان ويلات الاستعمار، والذي أخذت على عاتقها مسؤولية تحريرها والدفاع عنه داخل الوطن وخارجها فخصصت فرقا مجهزة بالعتاد الطبي والملابس والأغطية، والخيام والطعام لتسهر على استقبال وإيواء هؤلاء الفارين بأرواحهم من الإبادة الاستعمارية، إذ تحولت ديارهم إلى مناطق محرمة، وقد نشط الهلال الأحمر الجزائري واتحاد المرأة الجزائرية في الخارج عن طريق الحملات الإعلامية التي شملت البلدان الشقيقة والصديقة للتعريف بمأساة هذه الفئة من الشعب، وجمع ما يمكن من تبرعات ومساعدات إنسانية كانوا يوزعونها بأنفسهم عليهم، وسهرت جبهة التحرير الوطني على وضعية التعليم بينهم فخصصت لهم مدرسين ومدرسات للقيام بهذه المهمة رغم الظروف الصعبة، إضافة إلى إرسال بعثات طلابية إلى الخارج لمواصلة دراستهم، حتى يكون في المستقبل إحدى الركائز التي تعتمد عليها الجزائر المستقلة، أما القادرون على حمل السلاح من الشباب والرجال فقد تم تدريبهم وإعدادهم لمواصلة المسيرة الثورية، والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.²

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هؤلاء الجزائريين الذين هجروا إلى تونس والمغرب تحت ضغط الآلة الاستعمارية شكلوا رافدا من روافد دعم الثورة، إذ زودوا جيش التحرير

¹ - أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 28.

² - المجاهد: ج2، 24 ديسمبر 1958، ص 11، 12.



الوطني بالمئات من المجاهدين الذين حملوا السلاح في معظم المعارك الحدودية الشرقية والغربي، وهو ما يفسر التزايد الهائل في أعداد أفراد جيش التحرير.

وعند الاستقلال تم تنظيم عملية عودة اللاجئين الجزائريين إلى أرض الوطن، إذ اتخذت التدابير اللازمة لتسهيل هذه العملية، فأعد ما يقارب الألف خيمة لهذا الغرض إضافة، إلى مراكز خاصة بالمعدات الضرورية التي يحتاجونها، والتي كانت بكل من القالة سوق أهراس، تبسة بالنسبة للاجئين القادمين من تونس، ومعنية، سعيدة، عين الصفراء مشرية بالنسبة للقادمين من المغرب، وقد وضعت في كل نقطة من هذه النقاط لجنة مكلفة بمراقبة الحالة المدنية لهم، كما أقام الصليب الأحمر الدولي مراكز طبية في نواحي مختلفة من هذه النقاط، واستدعي جميع الأطباء الجزائريين المقيمين بتونس والمغرب، ووزعت عليهم أيضا كميات من المؤن تكفي حاجياتهم لمدة شهر، وأعدت سيارات خاصة لتزويدهم بالمياه كما خصصت لهم وسائل نقل مختلفة لإيصالهم إلى مناطقهم المختلفة، حوالي 300 سيارة إضافة إلى الحافلات والقطار.¹

3-3. مظاهر دعم الحكومة التونسية للاجئين الجزائريين:

تعود مظاهر الروابط والصلات الوطيدة بين الجزائريين والتونسيين إلى عهد قديمة سواء تعلق الأمر بالمظاهر الاجتماعية أو روابط التآخي التي تربط أبناء البلدين، وازدادت تماسكا بعد أن هاجر عدد كبير من الجزائريين من المناطق الشرقية بشكل خاص إلى تونس بسبب السياسة الاستعمارية، أثناء حرب التحرير التي توسعت لتشمل هذه المناطق.²

وقد قوبل الزوح الجماعي والهجرة القصرية بترحيب تونسي عفوي منذ سنة 1955 حيث بدأت فلول المهاجرين تفد إلى تونس، هروبا من بطش الاستعمار وتعبيرا عن الرفض للسياسة الاستعمارية، ليستقروا بالمدن الحدودية التونسية، بل أن بعضهم وصل أحيانا إلى المناطق الداخلية بتونس ليستقر بها، وكانوا قد جلبوا معهم متاعهم وأموالهم التي سلمت من النهب الاستعماري.³

¹ - المجاهد: ج4، عدد 120، 30 أبريل 1962، ص 11.

² - العمل: العدد: 5411، 29 جانفي 1973، ص 09.

³ - BEN ATIAF AROUK: LES ACTION HUMANITAIRES Pendant LA Lutte LIBERATION, DAHLEB, Alger, 1999, p 93.



وما يدل على أن اللاجئين الجزائريين بتونس ظلوا يشكلون هاجسا للسلطات الاستعمارية هو المراسلة المؤرخة 14 أبريل 1957 بتونس من المديرية العامة لشؤون المغرب وتونس التي تشير إلى أن هؤلاء بالقيروان، ماطر وبترت عليهم أن يغادروها ويتحولوا على الشريط الحدودي والاستقرار به مؤقتا، لأن نشاطهم أصبح مشبوها خاصة في مجال التهريب، وقد أعطيت تعليمات للشرطة لمتابعة تنفيذ عملية إخلاتهم للمناطق المذكورة وعلى الحرس التونسي أيضا تطبيقها، وهو ما سيكون متلزما مع انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية من تونس، ولكي يبين الجيش التونسي أيضا أن بإمكانه السيطرة على الوضع، لأن السيد بورقية صرح سابقا مبينا خطورة وجود عناصر جزائرية على الأمن الداخلي للدولة.¹

ويبدو أن الحكومة التونسية الناشئة قد أحست بأهمية الموقف وخطورته بسبب الحرب التحريرية، فما كان منها إلا أن تستقبل جموع المهاجرين الجزائريين، وتقدم لهم كل أشكال المساعدة والدعم، مقدمة تقريرا للأمم المتحدة بواسطة وفدها هناك.²

وكانت مأساة هؤلاء المهاجرين كبيرة أثناء وصولهم إلى تونس بسبب فقدهم لكل ضروريات الحياة، فأقامت لهم الحكومة التونسية بالتنسيق مع مصلحة اللاجئين والشؤون الاجتماعية وجبهة التحرير مراكز على طول الحدود.³

وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من طرف السلطات التونسية للمهاجرين الجزائريين فإن الهلال الأحمر التونسي، رفقة جمعيات ومنظمات وطنية قام بحملة تحسيسية لجمع التبرعات، وحث الصليب الأحمر على تقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين حتى ولو كانت محدودة.⁴

وقد ازداد نشاط الهلال الأحمر التونسي منذ 1957 عندما تبني قضية المهاجرين الجزائريين، سواء تعلق الأمر بالصعيد الداخلي المحلي، أو الدولي، فمحليا نجد أنه نظم عدة حملات دعم عن طريق الاكتتابات لجمع التبرعات وتوزيعها بواسطة فروعته المختلفة، ودوليا كان يستصرخ الهيئات العالمية كالصليب الأحمر ويدعوه إلى زيادة حجم مساعداته

1 - ينظر الملحق رقم 14: Affaires Marocaines et Tunisiennes, Télégramme à L'arrivée

2 - المقاومة الجزائرية: العدد 03، ديسمبر 1956، ص 03.

3 - المجاهد: العدد 12، 15 نوفمبر 1957، ص 03.

4 - المجاهد: العدد 36، 06 فيفري 1956، ص 02.



للمهاجرين الجزائريين، وتجسد ذلك خلال الندوة العالمية للصليب، والهلل الأحمر بنيودلهي من 24 أكتوبر إلى 07 نوفمبر 1957*

ومنذ ذلك الحين بدأت المساعدات الدولية تصل إلى المهاجرين الجزائريين، وبحكم أنه كان يحظى بتعاون وثيق مع الصليب الأحمر الدولي، والوسيط الرئيس في توزيع المساعدات الموجهة إلى حوالي 37 مركزا للمهاجرين موزعا عبر القطر التونسي، رفض أن تسلم المعونات المصرية مباشرة لهم بل أصر على أن يتسلمها هو، وينقلها بوسائله الخاصة ويوزعها بنفسه، وقد استلم المسؤول الجزائري في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1958 المساعدات الآتية: 150.000 جلاب، 150.000 حذاء، 150.000 بذلة كاكي لجيش التحرير الوطني، 30.000 بطانية صوف، 5000 طن قمح، 1000 طن سكر.¹

وبفضل الجهود التونسية التي يبدو أنها كانت حثيثة مع المنظمات الدولية والحكومات، والمحافظة السامية للجانين، قدمت أيضا العديد من المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين،² فمنذ 1959 حصلوا على ما يقارب 22 مليون دولار أمريكي وقد عزز هذه المبادرة إقبال جبهة التحرير الوطني على إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين والأجانب في التراب التونسي، حيث وجدت هذه المبادرة صداها في أوساط المنظمات الإنسانية الدولية،³ حيث بدأت هيئة الصليب الأحمر في التقرب من الهلال الأحمر الجزائري بهدف تنسيق العمل لإطلاق سراح الأسرى، وزيادة حجم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين.⁴

كما أن المنظمات الوطنية والشعبية ساهمت في تقديم الدعم للمهاجرين الجزائريين، ووقفت الحكومة التونسية من قضيتهم موقف المؤيد، لأن حل هذه المشكلة السياسية في نظرها يكمن في استقلال الجزائر، وظلت تندد باستمرار الحرب، وتجاهل الحكومة الفرنسية

* تبنى المؤتمر المطالب التونسية التي حظيت بإجماع الدورة العامة حيث تقرر خلق مجهد دولي لتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين

الجزائريين. للاستزادة أكثر ينظر للملحق رقم 15: A.S La Croix rouge et les refugies algérien en Tunisie

1 - فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 366، 367.

2 - المجاهد: العدد 55، 16 نوفمبر 1959، ص 08.

3 - بوحوش عمار: المرجع السابق، ص 447.

4 - EL MOUDJAHID. N° 17, 1 FEVRIER 1958, T I. P. 232



لما قد ينجر عن المشكلة الجزائرية، مع العلم أن عدد المهاجرين قد وصل إلى ما يقارب 1.300.000¹

ونشير هنا إلى أن هذه المواقف ليست بالغريبة، لا على الشعب التونسي ولا الحكومة التونسية، ويعزى ذلك كما ذكرنا سابقا إلى أواصر التآخي والترابط والتآزر بين أبناء الشعبين التي لم تفرزها ظروف الحرب التحريرية، وظروف ثورة تونس التي ساهم فيها إخوانهم الجزائريون حتى بشريا من خلال تجنيدهم إلى جانب المقاومين التونسيين منذ 1952، وإمدادهم بالمال والسلاح بحكم أن العدو واحد ومشترك، وما تقويض أركانه في قطر من أقطار المغرب العربي إلا بداية لانتهاره في قطر آخر.

ولم يكن الدعم التونسي مقتصرًا على المساعدات الإنسانية المقدمة للمهاجرين الجزائريين، بل شمل أيضا مجالات أخرى متعلقة بالثورة الجزائرية التي اعتمدت بشكل أساسي على الحدود التونسية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الأسلحة شراء أو إهداء،² بعد صدور قرار توقيف الكفاح المسلح بتونس، حيث أن عددا من الجزائريين الذين تطوعوا في صفوف المقاومة التونسية وبعض التونسيين آثروا الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني بدلا من تسليم السلاح، إيمانا منهم بضرورة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي.³

ويبدو أن فرنسا أحست بمخطر تحقيق فكرة الكفاح المشترك للشمال الإفريقي، خاصة بعد أن علمت بتعاون الثوار الجزائريين مع العناصر التونسية الراضية لفكرة الاستقلال الذاتي فاتفقت مع أنصار الحبيب بورقيبة على تجسيد فكرة الاستقلال الذاتي وساندته في مواجهته للمعارضة التونسية التي أعلنت عدم تسليم السلاح ومواصلة الكفاح إلى جانب الجزائريين حتى استقلال تونس والجزائر بشكل تام، فأحيوا من جديد بتوجيه من صالح بن يوسف جبهة الكفاح،⁴ مما دعم عملية تمرير السلاح إلى الجزائر.

¹ - المجاهد: العدد 45، 29 جوان 1959. ص 02.

² - حوار مع العقيد عمار بن عودة: الباحث، مجلة تصدر عن المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، العدد 02، نوفمبر 1984، ص 18، 19.

³ - عامر رخيعة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السنة الأولى، العدد 01، 1999، ص 135.

⁴ - فتحي الذيب: المرجع السابق، ص 132.



عمل الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني المكلف بإيصال الأسلحة على التنسيق مع المعارضة اليوسفية، كما كان أحمد بن بلة على صلة وطيدة بقيادة مصر التي وفرت كميات هامة من السلاح، جمعت وحزنت بليبيا ليتم نقلها بواسطة ثوار الأوراس بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف بعد اتفائه مع بن بلة للاستعانة بالتونسيين لإيصالها للحدود الجزائرية، وهذا أيضا بعد الاتصالات العديدة التي حصلت بين شيحاني بشير والطاهر لسود بناحية سوق أهراس خاصة بعد اجتماع 18 ماي من سنة 1955 بجبل بوجللال، الذي ضم أكثر من 80 مسؤولا.¹

ويرجح أن هذا الاجتماع تم بتوجيه من لجنة تحرير المغرب العربي وممثليها بالقاهرة بهدف خلق جبهة كفاح مشتركة، بتسهيل من المخابرات المصرية، وعملت على إحياء الكفاح المسلح بتونس بعد اتصال فتحي الذيب بمسؤول المقاومة الطاهر لسود، حيث تم ضبط خطة لمهاجمة القوات الفرنسية، وتنسيق العمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية.²

3 - 4. توجيه المساعدات الدولية للمهاجرين لدعم الثورة:

كانت الحدود الشرقية الجزائرية المحاذية لتونس منطقة عبور أساسية للأسلحة والمؤن والذخيرة منذ الانطلاقة الأولى للثورة التحريرية، مما دفع بها إلى إقامة مراكز للتموين عبر طول الحدود الجزائرية التونسية، إضافة إلى مراكز صحية مشتركة بين تونس والجزائر، يكمن دورها في تقديم العلاج المناسب، وتمويل جيش التحرير الوطني بالدواء، مثل مركز الحبيب تامر وعزيزة عثمان بالعاظمة وتونس إضافة إلى المراكز الحدودية الأخرى مثل مركز باجة، بتزرت، مدين، الكاف، القصرين، قابس وغيرها، إضافة إلى دورها التمويني كانت هذه المراكز أيضا تستقبل المصابين والجرحى من الداخل بهدف العلاج، كما أنشئت أيضا وحدات للهلال الأحمر الجزائري على الشريط الحدودي الشرقي لتقديم المساعدات للجزائريين الفارين من بطش الآلة الحربية الاستعمارية³ كما يقدم عدة مساعدات للتونسيين، وكانت هذه المؤونة التي يحصل عليها الهلال الأحمر من الدول تشمل مختلف

¹ - عبد الحميد زوزو: مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، الثقافة، العدد 110 - 111، سبتمبر - ديسمبر 1995، ص 22.

² - فتحي الذيب: المرجع السابق. ص 139.

³ - Mohamed Guentari: op.cit, p 168.



المساعدات؛ غذاء، ألبسة، أدوية، وغيرها.¹ حيث أن جزءا هاما من هذه المساعدات يوجه للثورة. وفيما يلي قائمة الدول التي قدمت مساعدات مختلفة للمهاجرين ليوجه جزء منها لجيش لتحرير الوطني:

- قائمة الدول التي قد قدمت إعانات إلى اللاجئين الجزائريين عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو الهلال الأحمر الجزائري²

- مساعدات الدول الأوروبية

الدولة	نوعية المساعدة
ألبانيا	4000 متر قماش وصندوقان من الأدوية
ألمانيا الغربية	108 دولار أدوية وأقمشة وأدوات
ألمانيا الشرقية	سيارات للإسعاف أدوات جراحة، 08 صناديق أقمشة، 08 أكياس من الأغطية والملابس، 1450 غطاء، 112 طردا من أدوات متنوعة، 4260 طرد ذو 10 أغطية، 100 معطف، 14 صندوق من الأدوية، 50 كلغ من المصبرات، 184 كيسا من الأرز، 116 كيسا من السكر، 41 طردا و10 أغطية، 718 غطاء وأقمشة
النمسا	910 كلغ من الحليب، 2102 كلغ من المواد الغذائية للأطفال، 1969 كلغ من الحليب المصير، 2045 كلغ من الحليب المسحوق وسيارتان للنقل، 220 خيمة
بلغاريا	127 صندوق بسكويت، 14 كيس سكر 22 برميل من مسحوق الحليب، 21 صندوق صابون غسيل
الدنمارك	1500 كلغ من مسحوق الحليب
فنلندا	10 صناديق من الملابس والأحذية المستعملة، 65000 قارورة من فيتامينات فينول، 1900 كلغ صابون
روسيا	2500 غطاء، 26000 متر من القماش، 10 طن من السكر، 05 كن من الأرز، و02 طن من مسحوق الحليب، 5005 دولار، 50 طن من السكر 20 طن حليب مصير، 20 طن صابون، 160 طن من الأدوية والملابس، والخيام والأدوات المدرسية
اليونان	08 أطنان عنب مجفف

¹ - عمار قليل: ملحة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 23.

² - المرجع نفسه، ص 23.



الفصل الثالث: علاقة المهاجرين الجزائريين بالسلطة التونسية ودورهم في الثورة

البحر	3125 كلغ أرز 3345 كلغ من الدقيق، 49 كلغ من السكر، 400 كلغ صابون، 300 كلغ من اللحم والخضار المصيرة
أيرلندا	4416 علبة من الحليب المصير و3888 من نفس البضاعة
إيطاليا	ملابس وأغطية، و500 علبة من اللحم المصير و500 علبة من الحليب المصير
لكسمبورغ	200 دولار و400 دولار
النرويج	1779 دولار، 900 غطاء و650 غطاء، 3106 من الملابس والأحذية والأغطية والحليب المصير وزيت الزيتون، السمك والصابون، 10000 زوج من الأحذية، 33600 قطعة صابون 1047 علبة هدايا، 100 كلغ. من الملابس القديمة، 1400 كلغ من الأشياء المستعملة
بريطانيا	700 دولار، 459 دولار
السويد	30 طن صابون، 2234 صندوق حليب مصير، 58 خيمة ودرهم استعملت في شراء 3300 غطاء
سويسرا	10 أطنان سكر وطنان صابون، 07 أطنان حليب مصير، و10 أطنان صناديق من الأغذية والأشياء المستعملة
تركيا	20 طن سكر
هولندا	صندوقان من المصبرات
يوغسلافيا	سيارتان للنقل، 09 أطنان سكر، 2540 كلغ من الأدوية والأحذية والأقمشة
رومانيا	584 دولار
بولونيا	500 غطاء صدار
البحر	بالاشتراك مع رومانيا وبلغاريا 641 صندوق من المواد الغذائية، 174 كيس أرز، 2721 كلغ من الأغذية والملابس المستعملة
تشيكوسلوفاكيا	664301 كلغ من الملابس القديمة والأغذية والأحذية.



- مساعدات الدول العربية والإسلامية¹

مصر	210 علبة من الدقيق والأرز والسكر والخضر الجافة والزبدة، 11275 من الأغذية الصوفية و28 بالة من ملابس الرجال والنساء والأطفال و250 كلف من الضمادات الطبية
أفغانستان	1525 دولار
إيران	1400 دولار، 2700 دولار
الأردن	560 دولار
السودان	150 دولار
لبنان	155 دولار

- مساعدات الدول الآسيوية ودول أمريكا الشمالية واللاتينية²

الهند	525 دولار، 606 صندوق من الصابون.
اليابان	4 صناديق من الأدوية
السيام	244 دولار
أمريكا	3000 حذاء للأطفال، 1500 دولار، 825 زوج من الملابس الداخلية للأطفال، 835 زوج من الملابس الداخلية للفتيات، 15 صندوق تشمل 7200 علبة من الحليب المصير، 15 طن من السكر، 5904 قطعة من الملابس الداخلية للأطفال، 15000 دولار
كندا	6700 غطاء و50 صندوق من القمطاط وملابس الأطفال، 08 صناديق صداريات وجوارب
الإكوادور	100 دولار و سيارتان للإسعاف ولعب الأطفال
الشيلي	500 دولار
سيلان	4250 ياردة من الأقمشة القطنية
هايتي	50 دولار
زيلاندا الجديدة	604 دولار

¹ - عمار قليل: المرجع السابق، ص 24.

² - المرجع نفسه، ص 25.



ومهما كانت الأوضاع والظروف التي يعيشونها خارج الجزائر، إلا أن هؤلاء كان لهم دور واضح في الثورة سواء على الصعيد السياسي، أو الصعيد العسكري فهم يشكلون مصدر قوة وطاقة لجيش التحرير الوطني، خاصة وأنه تأقلم مع المهاجرين الجزائريين على الحدود الشرقية والغربية.¹

وبما أن هؤلاء المهاجرين يعتبرون ركيزة أساسية للثورة على الحدود، فإن هذه الأخيرة أولت لهم اهتماما كبيرا. فشكلت لهم لجان خاصة بالشؤون الاجتماعية مشتركة بين جيش وجبهة التحرير حيث تشرف على الآتي:

1- تمنح لكل اللاجئ بطاقة تسمى بطاقة لاجئ.

2- تقدم الخيام والمواد الغذائية والملابس.

3- مراقبة الحالة الصحية للاجئين.

4- إحصاء السكان على الحدود الجزائرية التونسية.

وتتحلى أهمية الدور الذي لعبه المهاجرون الجزائريون بتونس في الثورة التحريرية، في عدة مظاهر أهمها أن المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير الوطني، كانت مموهة باسم اللاجئين الجزائريين، حيث استفادت الثورة من كميات كبيرة من القمح ومادة الفرينة بواسطة البواخر الإسبانية، التي كانت تنطلق من سوريا تسلم هذه المؤن إلى الهلال الأحمر الجزائري بتونس، ثم يوزع جزء منها على اللاجئين الجزائريين، والباقي يوجه لدعم الثورة وجيش التحرير الوطني خاصة على الحدود. وكانت هذه المساعدات معتبرة إذ أنه بتاريخ 07 سبتمبر 1958 وصلت سفينة إسبانية إلى ميناء تونس تحمل شحنة من الفرينة وزنها 949 طن و987 طن من القمح، ثم وصلت بعدها سفينة أمريكية تحمل 2400 طن من القمح الأمريكي من الولايات المتحدة الأمريكية كمساعدة للاجئين، إضافة إلى شحنة أخرى من القمح والخبز.³

1 - الجيندي خليفة: حوار حول الثورة، ج3، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، ص 450.

2 - إبراهيم العسكري: مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة 1992، ص 328، 329.

3 - فتحي الذيب: المرجع السابق، ص 367.



ومن بين المناطق التي تصل إليها المساعدات الغذائية للاجئين، والتي تم تحديدها من طرف لجنة الشؤون الاجتماعية، منطقة عين سلطان فروحة، كهف النسور وكل المناطق الممتدة على الشريط الحدودي الجزائري التونسي أين أقام المهاجرون أكواخا بمساعدة جيش التحرير الوطني الذي ساهم في بنائها.¹

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ أولت اهتماما بالغا بالمهاجرين الجزائريين من خلال اهتمامها بجميع المصالح الخاصة بهم على الحدود الشرقية والغربية، وكل مصلحة تتألف من خمسة أعضاء موزعين على الصحة والسكان، تنظم العلاقات وتجميع التبرعات، وتهتم بالجانب الاجتماعي، والإرشاد والتوجيه.²

كما أن المهاجرين الجزائريين استفادوا من دعم روسيا بمؤن مختلفة بواسطة الباحرة الروسية التي تحمل اسم فورقو والتي انطلقت من ميناء البحر الأسود إلى تونس تحمل 10 آلاف طن من السكر و05 أطنان من الأرز و20 قنطار من الحليب المجفف و20 ألف متر من القماش، و2500 غطاء و100 صندوق من الدواء.³

وقد وجدت الثورة نفسها تعمل في إطار مزدوج، فهي تسعى للحصول على المؤونة لتزويد جيش التحرير الوطني بما يحتاجه. وتبذل المصلحة الاجتماعية لجبهة التحرير جهدا معتبرا لحل مشكلة اللاجئين العويصة، وذلك عن طريق التكفل بهم عند طريق انتداب المرضى والمرضات، والمفوضين السياسيين لكونهم لم يغادروا أرضهم بحثا عن حياة رغيدة هائلة بعيدا عن جبهات القتال، بل خرجوا مكرهين تحت وطأة حرب أملاها الاحتلال بهدف إبادة الشعب الجزائري لأنه هو الممون الرئيسي للثورة.⁴

3-5. أشكال مختلفة للدعم من طرف المهاجرين:

شهدت الحدود الشرقية الجزائرية والجنوبية الشرقية، نشاطا كبيرا في عمليات تهريب الأسلحة، مما حدا بالقوات الفرنسية بواسطة مصالحها المختلفة كالشرطة، الدرك، الجمارك

¹ - المجاهد: العدد 29، 17 سبتمبر 1958، وزارة الإعلام، ص 2.

² - BEN ATIA FAROUK, op.cit, p 95, 96.

³ - المجاهد: العدد 18، 15 فيفري 1958، وزارة الإعلام، ص 2.

⁴ - المجاهد: العدد:12، 05 نوفمبر 1957، وزارة الإعلام، 1984، ص 3.



وحتى دوائر الخيالة أن تكثف نشاطها على الحدود المشتركة الجزائرية التونسية لمنع تسريب الأسلحة وتهريبها، كما أن فرنسا شكلت طابورين مغربيين للإحلال محل الدوائر، إلا أن تخليها عنهما فيما بعد، ساعد على تهريب عدد كبير من الأسلحة من تونس نحو الجزائر.¹ والتقارير الفرنسية تشير إلى أن مصدر السلاح مدينتي تونس وبترت، مما أدى إلى تعزيز المراقبة على هذه المناطق للكشف عن مخابئ الأسلحة، واعترفت السلطة الاستعمارية بصعوبة عملية المراقبة، فأدى ذلك إلى زيادة عدد الأسلحة خاصة بالأوراس كما أشار إلى ذلك تقرير الكولونيل بلانش BLANCHE قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954 إلى الجنرال سبيليمان SPILIMANN أن ناحية باتنة تتوفر على 10000 بندقية حربية من مختلف الأنواع، وبالتالي كان الثوار في باتنة، تبسة، سوق أهراس مسلحين تسليحا جيدا.²

وعلى هذا الأساس نستنتج أن الحدود الجزائرية الشرقية التي كانت منفتحة على التراب التونسي، سهلت تدفق موجات كبيرة من الجزائريين نحو تونس، عند اشتداد الثورة، وبعد إنشاء خط موريس، مما سهل لهذه الفئة الكبيرة مهمة دعم الثورة التحريرية بكل الوسائل المتاحة لديها وحسب إمكاناتها. فقد كانت تقدم دعما مختلفا للثورة الجزائرية من أجل خدمة وطنهم سواء عن طريق جمع المال، أو تهريب السلاح إلى داخل الجزائر، أو إيواء الثوار وتدعيمهم في كل عمل يقومون به.³

ولنا أن نصنف أشكال الدعم الذي قدمه الجزائريون الموجودون بتونس للثورة التحريرية، حسب مساهمتهم من خلال بعض الوصلات الخاصة بالدعم المقدم للثورة والمتعلق بالسلح، الأموال، اللباس، الغذاء وحتى في مجال التجنيد البشري للثورة، والتي تحصلنا عليها من طرف أحد أبناء المرحوم المجاهد عمروني محمد بن عميد والتي تتعلق بأشكال الدعم الذي يمكن أن نصنفه كالآتي:

¹ - يوسف مناصرة: نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948،

مجلة التراث، العدد 10 جويلية 1999، ص 134.

² - المرجع نفسه، ص - ص 136، 139.

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 541.



3-5-1. التمويل والتمويل:

كان الدعم المالي المقدم لجبهة التحرير الوطني خلال سنتي 1954 – 1955 لا يشكل سوى مبلغا بسيطا، ومع تزايد عدد المنخرطين ازداد الدعم المالي للمجهود الحربي رغم تباطؤ العملية بين سنتي 1956 – 1957، ثم حقق قفزة نوعية سنة 1958، وذلك بسبب تطور عملية التأطير الكلي، وشمولية التعبئة وتعميمها على كافة المهاجرين الجزائريين.¹

وتشير الوثائق إلى قادة الثورة والمسؤولين المكلفين بجمع الأموال الذين سلموا إلى السيد عمروني محمد بن عميد مبلغا ماليا قدره 15490 فرنكا - الوثيقة دون تاريخ - ومبلغا آخر قدره 75000 فرنكا ثم مبلغا آخر قيمته 160.000 فرنكا في أكتوبر 1956، ثم مبلغا في سنة 1957 قدره 75000 فرنكا، وفي 20 نوفمبر أيضا عام 1956 مبلغا ماليا بقيمة 106000 فرنكا.²

من خلال هذه المبالغ المقدمة من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس، والتي تختلف من سنة إلى أخرى، نلاحظ أيضا أنها لم تكن محددة بل يراعى فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم، ومستوى مداخيلهم المالية، يكون تقديم هذه المساهمات دون إكراه أو إجبار، بل يقومون تلقائيا بتقديمها نظرا لحاجة الثورة للجانب المالي، وهو واجب وطني تمليه عليهم رغبة إنجاح الثورة ودعمها بشتى الوسائل والأشكال.

بما أن اللباس يعد من الضروريات والأساسيات التي يحتاجها المجاهدون المتلومون بالجبال شديدة البرودة، خاصة في فصل الشتاء فإن مساعدات المهاجرين الجزائريين شملت هذا الجانب كما تشير إلى ذلك وصولات المساعدة التي تبين أنهم قدموا خلال شهر جانفي 1955 ألبسة مختلفة؛ سراويل، فيستات ما عدده 25 لكل منهما³ ثم أحذية سباط وعددها 44 حذاء، و35 سروالا، و38 فستات، و18 محارم⁴

¹ - علي هارون: الولاية السابقة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب التونسي 1954 – 1962، تذييل محمد بوضياف، ترجمة

الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 410.

² - الملحق رقم 16: وصولات اشتراك الجالية الجزائرية بتونس، المصدر عائلة المجاهد المرحوم عمروني محمد بن عميد.

³ - الملحق نفسه.

⁴ - الملحق نفسه.



ونشير هنا إلى أن المجاهدين الجزائريين أثناء بداية الثورة لم يكن لهم زيا موحداً لأن عملية التجنيد كانت عفوية، فكثيراً ما يلتحق الفلاحون وأبناءهم بالجبال ويقيمون على ملابسهم العادية ذات الطابع التقليدي مثل القشائية إلى أن أصبح جيش التحرير الوطني بعد 1956 يأخذ طابعاً نظامياً، حيث بدأ يرتدي بشكل إجمالي بزات عسكرية رسمية.

أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فإن المهاجرين الجزائريين كانوا يساهمون بها وحسب إمكاناتهم، وما تتوفر لديهم منها مستغلين في ذلك حتى منظمات الغوث الدولية التي تقدم لهم المساعدات ليوجهوا جزءاً منها إلى الثورة كما أشرنا سابقاً، وكانت المواد الغذائية متنوعة ومختلفة مثل: الكسكسي، السكر، الزيت، القهوة، السردينة، الخبز¹ وإن كانت هذه الكميات متفاوتة وقليلة أحياناً لكن إيمان هؤلاء بضرورة تقديم الدعم للثورة أملى عليهم تقديم الدعم لها خاصة من هذا النوع لأنهم يدركون مدى حاجة الثورة إلى مثل هذه المساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها.

وإذا كان البعض يقدم مثل هذه المساعدات بهذا الشكل فإن بعضهم الآخر خاصة الموحدين على المناطق الحدودية كانت بيوتهم ملجأً للشوار كلما دفعت الظروف إلى ذلك حيث يتلقون كل أشكال المساعدة داخل هذه البيوت كتقديم الأكل لهم، والشرب، وتوفير وسائل النقل أحياناً التي تكون عادة تقليدية؛ بغال، حمير، أحصنة، أو تقديم العلاج وفي بعض الأحيان يرافق بعضهم - كدليل - المكلفون بنقل الأسلحة عن طريق القوافل من تونس إلى التراب الجزائري لأنهم من أبناء هذه المناطق حيث يعرفون مسالكها وطرقاتها.

3-5-2. التجنيد والتسليح:

تشير هذه الوصولات والتي تحمل في معظمها ختم جيش التحرير الوطني، والتي هي في الأصل مختلفة ومتنوعة من حيث مضمونها الذي يشير إلى نوع المساعدات، إلى أن المهاجرين الجزائريين كانوا منذ الوهلة الأولى سباقين إلى دعم الثورة بالأسلحة كما يشير إلى ذلك الوصل المؤرخ في شهر جانفي 1955 إلى استلام بازيد يوسف من السيد محمد بن عميد

¹ - الملحق السابق رقم 16.



عمروني ما عدده 100 كرطوش أي خرطوشة، وفي 06 أكتوبر 1955 استلم أيضا هذا الأخير من السيد عمروني عمار مكحلة من نوع خماسي ألمان تحمل رقم 2252.¹

ولعل نوع السلاح المقدم لدعم الثورة من طرف المهاجرين خماسي ألمان يدل على مصدره الذي قد يكون من جنود ألمان خلال الحرب العالمية الثانية حصل عليه البعض من الجزائريين خلال الحرب الثانية لأن ألمانيا كانت تشجع محاربة فرنسا بدل التجند في صفوف جيشها ولأنها ليست عدو الجزائريين ولا تحتل أراضيهم، وقد روجت إعلاميا لهذه الفكرة عن طريق إنشائها لإذاعة المغرب العربي خلال الحرب الثانية والتي تدعو من خلالها إلى محاربة فرنسا.

وقد تواصلت عملية دعم الثورة بالسلاح، وفي السياق نفسه تسلم السيد عمروني محمد بن عميد ودائما في مجال دعم الثورة بالذخيرة والسلاح في أكتوبر 1956 ما عدده 650 خرطوشة ليسلمها بدوره إلى المدعو الحاج علي.²

كما تسلم الطالب العربي من عمروني محمد بن عميد 10 قرينات وكولط ناف ربما يقصد به مسدس من عيار 09 ملم وذلك.³

ولعل هذا يدل دلالة واضحة على مدى حرص هذه الفئة على دعم الثورة بالسلاح بهدف إنجاحها، حتى وإن كانت هذه المساهمات بسيطة من خلال ما توفر لديهم من إمكانات في هذا المجال، كما يدل على أنهم ظلوا مرتبطين بوطنهم يحدوهم الأمل في أن يتخلصوا من الاستعمار الفرنسي الذي دفعهم دفعا لمغادرة بلادهم والانتقال إلى الأراضي التونسية جراء سياساته التعسفية المطبقة من طرفه عليهم.

وإذا كان القائمون على جمع المساعدات من المهاجرين يولون اهتماما بالغا للجانب المادي بمختلف أشكاله، فإنهم لم يهملوا الجانب البشري الذي يعد أساسيا بالنسبة للثورة فوجد العديد من الرجال في صفوف جيش التحرير الوطني خاصة بين سنتي 1955-1956، مثلما فعل المجاهد عمروني محمد بن عميد حيث قام بتجنيد عدد كبير من الرجال

¹ - الملحق رقم 17: وصولات اشتراك الجالية الجزائرية بتونس، المصدر عائلة المجاهد المرحوم عمروني محمد بن عميد.

² - الملحق رقم 18: المصدر نفسه.

³ - الملحق رقم 19: المصدر نفسه.



سواء كانوا من المهاجرين الجزائريين أو حتى بعض التونسيين الذين اقتنعوا بحتمية الواجب، وضرورة رد الجميل، والإدراك العميق لمفهوم المصير المشترك خاصة وأن الجزائريين شاركوا كما ذكرنا سابقا مع المقاومة التونسية.¹

ويبدو من خلال القائمة الاسمية للمجندين من طرف المجاهد عمروني محمد انه كان ذا حظوة ومكانة بين أهله، ومحل ثقة من مسؤولي الثورة الذين كلفوه بالقيام بمثل هذا العمل، ودليل ذلك وجود عدة أسماء ممن جندوا من عائلته، إضافة إلى ألقاب مختلفة أخرى من بينها حتى بعض التونسيين، وقد يندرج هذا في إطار رد الجميل الذي قدمه الجزائريون لإخوانهم التونسية أثناء محنتهم بمشاركتهم إلى جانبهم في الثورة التونسية، وهو ما يدل أيضا على أن الرجل كان يتمتع بالثقة التامة والسرية في العمل الذين اعتمدت عليهما الثورة وكانا من عوامل نجاحها وتحقيقها لأهدافها خاصة الهدف الأساسي وهو الاستقلال.

¹ - الملحق رقم 20: القائمة الاسمية للمجندين بين 1955 - 1956، المصدر السابق.



الختامة



الخاتمة

خلاصة ما توصلنا إليه من هذه الدراسة المتواضعة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاوله تقصي بعض حقائقه وجوانبه الخفية، قادتنا إلى استخلاص جملة من النتائج لعل أهمها:

- أن ظاهرة الهجرة كانت رد فعل جماعي من طرف الكثيرين من أبناء الشعب الجزائري خاصة بالمناطق الحدودية حيث وجدوا متنفسا لهم وملاذا إلى البلدان العربية المجاورة كتنونس والمغرب، وأن عوامل عدة ناجمة عن السياسة الاستعمارية اجتمعت لتشكل دوافع رئيسية لمغادرتهم الوطن، فهي هنا رد فعل إيجابي يفسره الدور الفعال الذي لعبه المهاجرون الجزائريون بشكل عام، وبتونس خصوصا في القضايا الوطنية وفي الثورة التحريرية، وهو ما يدل على أنهم لم ينقطعوا عن بلدهم، بل ظلت وشائج الاتصال موجودة وبشكل أقوى.

- أن هؤلاء الذين هاجروا إلى تونس عبروا بهذا عن رفضهم للسياسة الاستعمارية المفروضة عليهم بوسائلها وأساليبها المختلفة، والتي لم تكن أبدا في خدمة الجزائري، كما كانت أيضا استجابة للدعوات التي أطلقها عديد العلماء والفقهاء الذين أفتوا بضرورة مغادرة البلاد حفاظا على الدين والعرض والممتلكات.

- أن استقرار الجزائريين بتونس لم يجعل منهم مجرد نازحين يشكلون عبئا على البلد المضيف، بل مارسوا نشاطات اقتصادية مختلفة لضمان عيشهم، وأحيانا تتجاوز الأنشطة الممارسة تحصيل الرزق إلى تخصيص جزء من عائداتهم لتكون دعما ماديا ومعنويا للثورة التحريرية عشية انطلاقها.

- أن المهاجرين الجزائريين إضافة إلى سعيهم لتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الذي بات متدنيا خلال تواجدهم في الجزائر بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة استطاعوا أيضا رفع مستواهم الثقافي عن طريق ارتياد العديد منهم للمدارس والكتاتيب والجامعات، مما خلق عناصر نخبوية نشطة في المجال الثقافي.



- كانوا أيضا عامل بناء بالنسبة لتونس من خلال تنشيطهم للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى دورهم في البناء والتعمير الذي عرفه تونس خلال مدة تواجدهم بها.

- فتحت الهجرة إلى تونس مجالا رحبا للنشاط السياسي والنقابي والثقافي بالنسبة للنخب المثقفة من المهاجرين للتعبير عن قضايا الوطن وهو ما يفسره نشاطهم في النقابات والأحزاب التونسية، بل أن العديد منهم تولى مناصب قيادية ومسؤوليات عليا في عديد المجالات.

- أن الفضاء الذي توفر للمهاجرين الجزائريين بتونس منحهم الفرصة لتبليغ أفكارهم وانشغالهم الوطنية إلى بلدان أخرى من العالم العربي، خاصة وأن هذه الانشغالات كانت قاسما مشتركا بين مختلف المهاجرين الجزائريين أنفسهم، وبين غيرهم من أبناء الوطن العربي الذين لا تختلف ظروفهم عن هؤلاء، بل كانوا يتقاسمون نفس الهموم بحكم خضوع الجميع للسيطرة الاستعمارية.

- أن الموقع الجغرافي وامتداد الحدود وعامل القرب بين تونس والجزائر وصلات الترابط الاجتماعي بين الجزائريين والتونسيين، جعلت من دور المهاجرين الجزائريين بتونس يكون أكثر فعالية بحكم سهولة الانتقال بين البلدين.

- أن ما فرض على الجزائريين من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو السياسة العسكرية أيضا، والتي نتج عنها تدهور أوضاعهم المعيشية والتضييق على حركاتهم وتنقلاتهم وتوجيه اقتصادهم ومحاولة تدنيس مقدساتهم، دفعهم دفعا إلى الهجرة وبالتالي لم تكن هذه الظاهرة إرادية أو عفوية، بل نتاج هذه السياسة المطبقة، فصح أن نسميها تهجيرا مفروضا، بهدف إفراغ الأرض من محتواها البشري بعد استنزاف ثروتها المختلفة.



قائمة

المصادر والمراجع



✓ المصادر الأرشيفية:

أ. الأرشيف الوطني التونسي:

1. الأرشيف الوطني التونسي: مراسلات قياد الغرابية، ملف 501، علبة 44، الوثيقة، رقم 54.
2. الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، صندوق 78، ملف 929، الوثيقة رقم 63.
3. الأرشيف الوطني التونسي: سلسلة أ، علبة رقم 278، ملف رقم 06 حول عائلة المقراني.

1. A. N. T: Affaires de contre bonde, Série A ,C 69 ,P.1 N°503, 12 aout 1912.
2. A.S. de difficultés de service entre le Cheikh el medina et les cheikhs des Algériens, A.N.T, S. A, C1, D14/2. 1919 – 1948.
3. Association en formation à Tunisie Echabab Essoufi Ezzeitouni, A-N-T, S-E, C 509, D 252, p1.
4. Cheikh des Algériens: A.N.T, S. A, C1, D14/2.
5. Demande de permis de voyage de si EL Hachmi ben Brahim, Naibe de kadria de Tougourt. A-N-T-S, C 178, D1/5.
6. Etat de la population tunisienne par circonscription de contrôle civil et par caïdats, A.N.T, régence de Tunis, protectorat français, direction de l'intérieur, dénombrement de la population civile, Tunis, imprimerie rapide, 05 rue saint Charles, 1937.
7. I B L A: Institut des Belle lettres arabes A N T, N° 43 et 44, Tunis.
8. a/s. arrivée de réfugiés algériens en Tunisie
9. Affaires Marocaines Et Tunisiennes, Télégramme A L'arrivée.
10. A.S la Croix rouge et les réfugiés algérien en Tunisie.



ب. الأرشيف الفرنسي:

1. A.S, algériens installés en Tunisie, A.M.A.E,(France):
secrétariat d'état aux affaires Algériennes, 1959 – 1967, sous
série: FLN et Algériens en Tunisie, 1957, carton N° 85

ج. أرشيف متحف المجاهد – تبسة :-

2. Cahier des charges, Commune mixte de Tébessa.
3. Extrait de Registre de Délibération de la Commune
Municipale, commune mixte de Tébessa
4. Séjour et installation des personnes dans le département de
bone.

✓ المصادر المطبوعة:

- المصحف الشريف

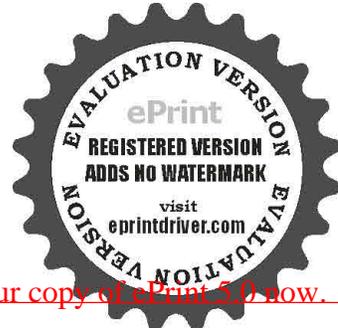
أ. باللغة العربية:

(1) المذكرات:

- علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962-
1946، الجزائر 1999، ص 184.

(2) الجرائد والمجلات:

1. المجاهد: العدد: 12، 15 نوفمبر 1957.
2. المجاهد: العدد: 18، 15 فيفري 1958، وزارة الإعلام.
3. المجاهد: العدد: 29، 17 سبتمبر 1958، وزارة الإعلام.
4. المجاهد: العدد: 36، 06 فيفري 1956.
5. المجاهد: العدد: 45، 29 جوان 1959.
6. المجاهد: العدد: 55، 16 نوفمبر 1959.
7. المجاهد: العدد: 12، 05 نوفمبر 1957، وزارة الإعلام، 1984.
8. المقاومة الجزائرية: العدد: 03، ديسمبر 1956، ص 03.
9. الباحث: مجلة تصدر عن المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، العدد
02، نوفمبر 1984.



10. جمعية أول نوفمبر 1954، باتنة، 1996.

11. العمل: العدد: 5411، 29 جانفي 1973.

ب. باللغة الفرنسية:

- الجرائد والمجلات:

EL moudjahid. N° 17, 1 FEVRIER 1958.

✓ الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. إبراهيم العسكري: مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة 1992.

2. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط1، الجزائر، 2005.

3. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، 1992.

4. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1930، ج1، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

5. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص137.

6. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 1830 - 1954، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

7. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، 1830 - 1954، دار اغرب الإسلامي بيروت - لبنان، ط4، 1998.

8. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د. ط، الجزائر، 1985.

9. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963.

10. أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.



11. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
12. جمال قندل: خطأ موريس وشال، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
13. الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحية والثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
14. الجيندي خليفة: حوار حول الثورة المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، ج3، الجزائر، 1986.
15. شارل رويبر آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
16. شارل رويبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، دار عويدات للنشر، بيروت، 1981
17. صالح خرفي: الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.
18. صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 - 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 1999.
19. عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاحتلال الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1837 - 1939، ج1، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005.
20. عبد الرحمن رزاق: التجارة الخارجية الجزائرية بين الحربين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
21. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962، ترجمة: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان 1983.



22. علي هارون: الولاية السابقة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب التونسي 1954 - 1962، تذييل محمد بوضياف، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
23. عمار علوي: الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
24. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991.
25. فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
26. فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة: ذو قان قرقوط، مراجعة عبد القادر بوزيدة، دار المغاربي، 2004.
27. فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
28. ليون فيكس: الجزائر حتف الاستعمار، ط 2، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف بيروت، دون تاريخ.
29. مالك بن نبي: مذكرات شاهد على القرن، القسم 1، ترجمة: عمر مسقاوي، ط 2، دار الفكر، الجزائر 1984.
30. محمد الصالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دراسات مغاربية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.
31. محمد الصالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 - 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر والدار العربية للكتاب، ليبيا 1983.
32. محمد الصالح الجابري: رحلات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت 2001.
33. محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005.
34. محمد العربي ولد خليفة: الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر 2005.



35. محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983
36. محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عيادة وصالح المثلوثي، الجزائر 1994.
37. محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر من عام 1921 إلى عام 1975، ج1، مطبعة البعث، قسنطينة - الجزائر 1774.
38. الهادي التيمومي: نقابات الأعراف التونسيين، 1932 - 1955، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1983.
39. يحيى بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995
40. يحيى بوعزيز: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

ب. باللغة الفرنسية:

1. Augustin bernard: L'Algérie dans L' histoire des colonies française et de L'explanation de la France dans le monde, société de L' histoire Nationale paris
2. Ben atia farouk: les action humanitaires pendant la lutte liberation, dahleb, alger, 1999
3. Charle robert ageron: histoire de L'Algérie contemporaine, T-2, paris, presse universitaire de France, 1971
4. Gilbert meynier, Med Harbi: Histoire intérieure du l' FLN 1954 – 1962, Casbah édition, Alger 2003
5. L. Machuel: l'enseignement public en Tunisie, Tunis, société anonyme de l'imprimerie rapide, 1906
6. Mhamed boukhobza: L'Agro – pastoralisme traditionnel en Algérie de l'ordre tribal au désordre colonial
7. Mohamed guentari: organisation - politico - administrative, et militaire de la révolution algérienne de 1954 – 1962, T1, T2, OPU, Alger 2000



8. Pierre andre dument: étude sur les Algériens dans le contrôle civil de téboursouk mémoire de fin de stage, téboursouk, 1949.

✓ المقالات:

أ. باللغة العربية:

1. إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05
2. أحمد بن عمر: الحالة الاقتصادية للجزائر، المنار، عدد 02، 1951
3. سعيدي مزيان: منطلقات المشروع الكنسي الفرنسي في الجزائر، حولية المؤرخ، عدد 06، جويلية 2005
4. ضحى جربال: النخب الاجتماعية، حالة الجزائر ومصر، ترجمة أميرة مختار، مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة
5. عامر رخيطة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السنة الأولى، العدد 01، 1999
6. عبد الحميد زوزو: مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، الثقافة، العدد 110 - 111، سبتمبر - ديسمبر 1995
7. محمد جلال: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر - الإصلاحات - 1944 - 1956، حولية المؤرخ تصدر عن اتحاد المؤرخين الجزائريين، دار الكرامة للطباعة والنشر، عدد 06، جويلية 2005
8. مصلحة الدراسات: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05، 2001
9. يحيى بوعزيز: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19، الثقافة، عدد 80، 1984



- 10.** يوسف مناصرية: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- 11.** يوسف مناصرية: نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948، مجلة التراث، العدد 10 جويلية 1999.

ب. باللغة الفرنسية:

1. H. Isnard: la viticulture Algérienne: erreur économique, revue Africaine, 1856 – 1956, centenaire de la société historique Algérienne.
2. Charles monchicourt frontières algeros -Tunisienne dans le tell et dans la steppe, revue africaine 1938.
3. L'habitation de l'indigène algérien, revue africaine, 1936.

✓ المذكرات الجامعية:

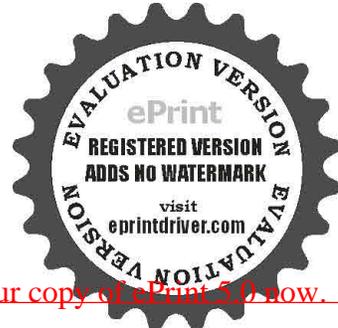
أ. باللغة العربية:

1 - أطروحات الدكتوراه:

- أبو بكر حفظ الله: التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2005 – 2006.

2 - مذكرات الماجستير:

1. عائدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919 – 1939، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004
2. مسعود طفطاف: أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة علم الاجتماع، قسنطينة 1985.



3. يوسف جفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 – 1929، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى 1992 - 1993.

ب. باللغة الفرنسية:

- Jamal Haggui: les algériens originaires du sud a Tunis pendant l'époque colonial 1881/1956 mémoire de fin de stage , D E A, Tunis 2003 – 2004.



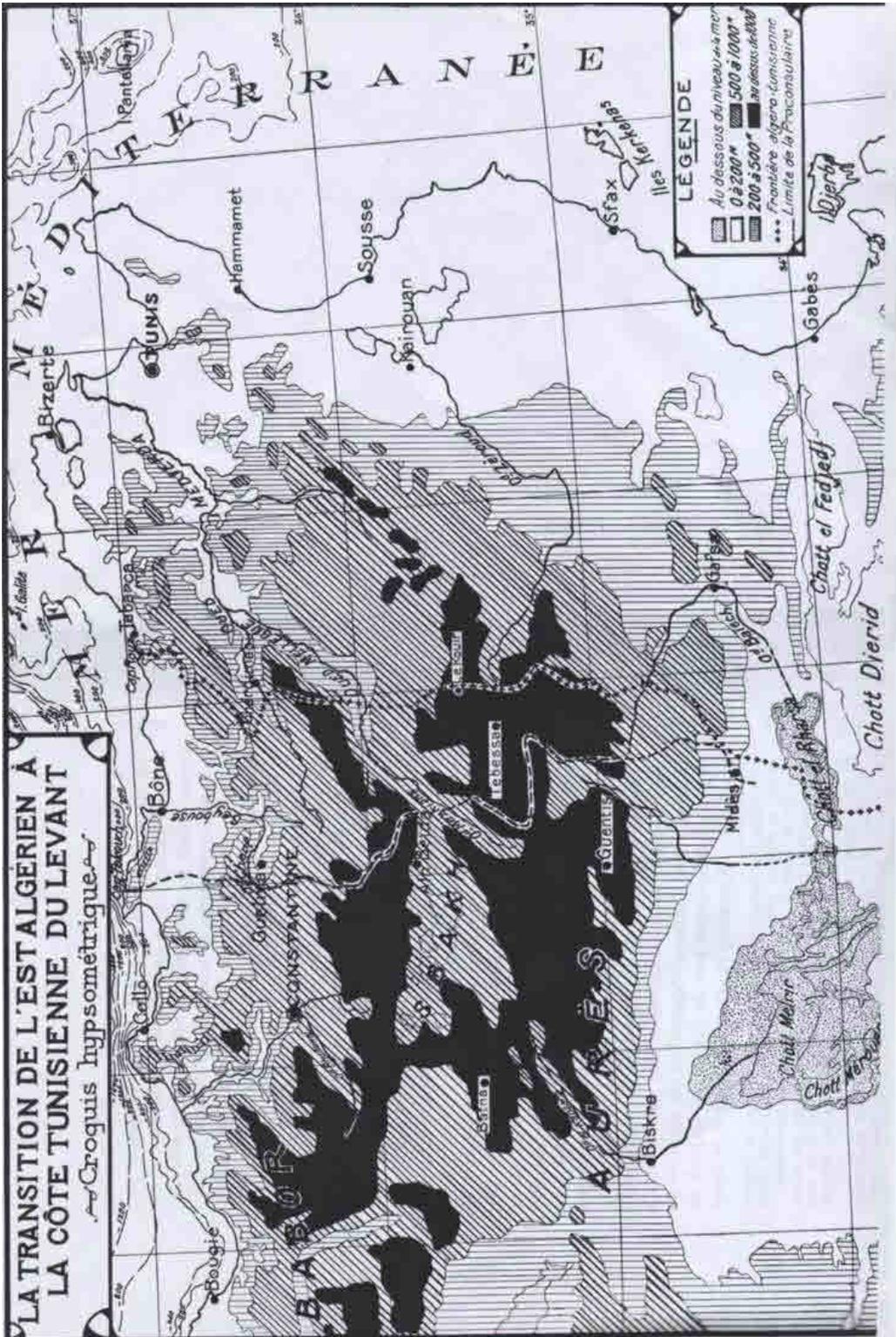
الملاحق



الملاحق التي تحصلنا عليها من متحف المجاهد بولاية تبسة لم تكن مصنفة ولا مرقمة، بل كانت ضمن الأرشيف الذي جلب إلى المتحف من بعض دوائر الولاية مثل : دائرة الشريعة، وهي جزء من أرشيف ضخم يتعلق بأهم معالم السياسة الاستعمارية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة الثورة ببلدية تبسة المختلطة، وهي بحاجة إلى دراسة مضمونها لتدعيم البحث التاريخي.

أما بالنسبة لوصولات الاشتراك الخاصة بمساهمة المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، فقد حصلنا عليها من عائلة المجاهد المرحوم عمروني محمد بن عميد الذي أفادتنا روايات بعض من عاصروه أنه كان من بين المسؤولين المكلفين بجمع الأموال والمساعدات والاشتراكات للثورة وهي مرقمة ضمن الملاحق من رقم 16 إلى 20.

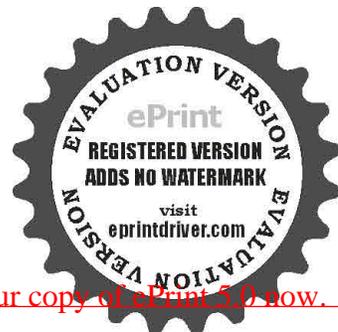




الملحق رقم 01

خريطة الحدود الشرقية الجزائرية التونسية

Revue africain, 1938, page 40



Département de Constantine
Arrondissement de Constantine

COMMUNE MIXTE DE TEBESSA

SESSION ORDINAIRE DU MOIS D Aout 1954
Séance du 20 septembre 1954

N° L'an mil neuf cent cinquante- quatre , et le vingt septembre
à dix heures du matin la Commission Municipale
de la Commune-Mixte s'est réunie au lieu habituel de ses séances, sous la
présidence de M. RENE ORRU-Administrateur

OBJET DE LA DÉLIBÉRATION
Cahier des Charges

Mise en ferme des droits de place à percevoir sur les marchés de Chéria-Bir El Ater- Ras el Euch- El Oglia- Ferkane- Bir Oum Ahi et Oglet Ahmed El Mezera

par suite de la convocation du 10 septembre 1954
Nombre de Conseillers Municipaux en exercice au jour de la séance : 26
Noms des Conseillers présents à la séance :
Caid AHMED CHAOUCH Rachid- MECHERI Belgacem- AZZOUZ Ali- ZIANI Lamine- GABA Abderrahmane- MECHERI Lazhar- GABA Mohammed- KHEDIRI Younés-
Présidents: AZZEDINE Hafnaoui - ZEDIRI Ali- NASRALLAH Naceur- MEDEB Larbi- MERIEM AMORÉ MECHERI Hacène- HAMDADOU Bachir- SMAALI Mohammed- BECHOUET Larbi- BAKKOUCHE Mohammed-
Conseiller M'RAH Messaoud-

NOMS DES CONSEILLERS
ABSENTS : Caid MECHERI Ali-
Présidents; GUETTAL Arassa- TAHAR Mohammed- GABA Salah-Eddine-
Conseillers; ASSOUL Assoul- NOURI Hamma-
DÉCÉDÉS : Bachagha GABA Hafsi-
DÉMISSIONNAIRES : Agha ZIANI Amara-Mis à la retraite-
Les membres réunis étant en nombre suffisant pour délibérer valablement, le Président déclare la séance ouverte et M. AHMED CHAOUCH Rachid est désigné au scrutin secret pour remplir les fonctions de Secrétaire.

BLIDA - IMP. ADM. A. MAGUIN

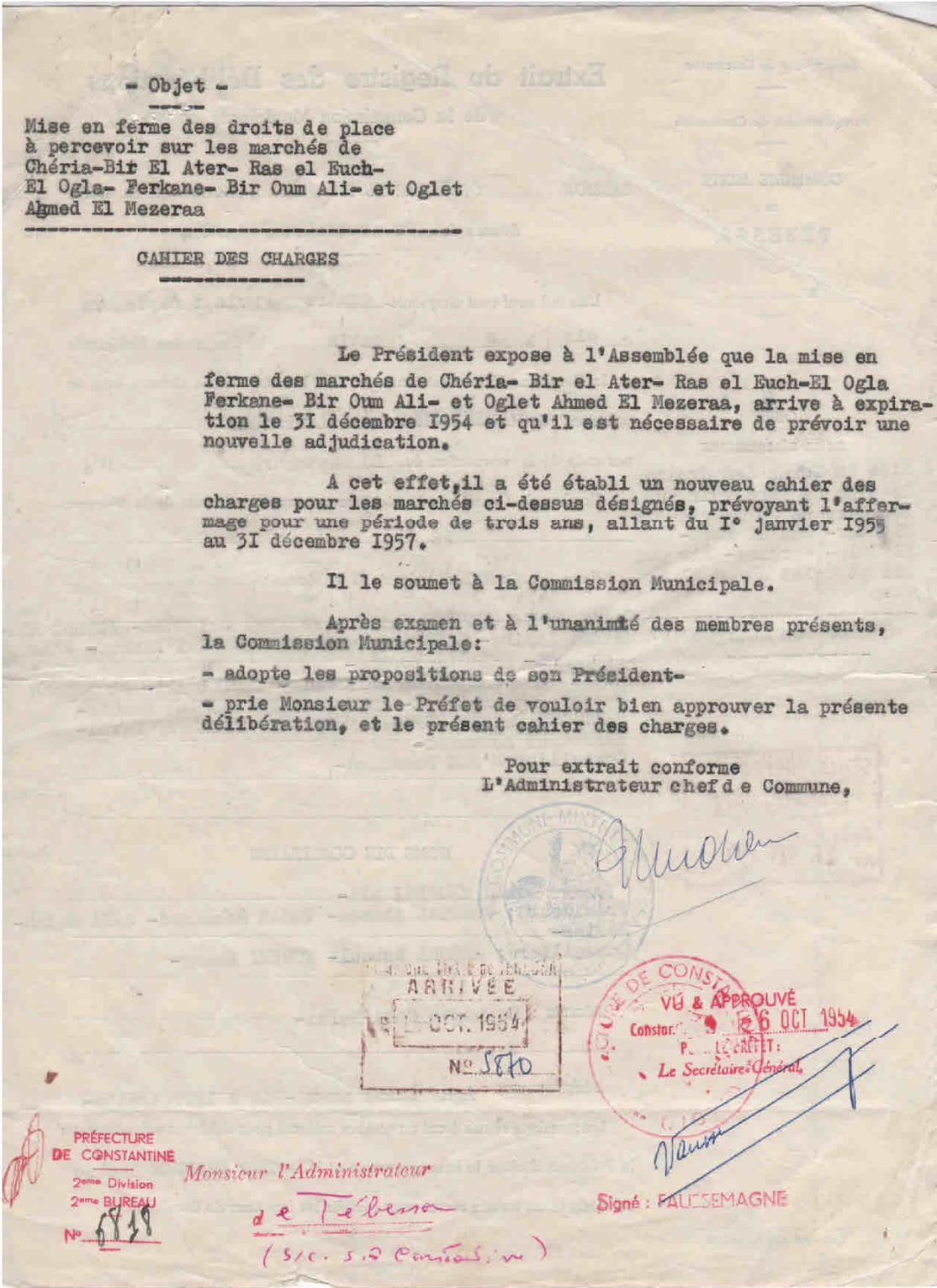
SOUS-PRÉFECTURE DE CONSTANTINE
Ar. le N° 26 SEP 1954

الملحق رقم 01/02

Extrait de Registre de Délibération de la Commune Municipale, commune mixte de Tébessa

متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم - تبسة.





الملحق رقم 02/02



11/15
à garder et
au Bureau et
M. le
à qu'on se
le
49

COMMUNE MIXTE DE TEBESSA
CAHIER DES CHARGES

Pour la mise en adjudication des droits à percevoir sur les marchés de
CHERIA, BIR EL ATER, RAS EL EUCH EL OGLA, PERKANE, situés sur le terri-
toire de la Commune Mixte de Tébessa pour la période du 1^{er} janvier
1949 au 31 décembre 1951.

Le présent cahier des charges a pour objet de régler les condi-
tions d'affermage des droits de place, de stationnement à percevoir
sur les marchés ci-dessus.

Article 1^{er}- L'adjudication aura lieu au siège de la Commune Mixte de
Tébessa par devant l'Administrateur Principal assisté de deux membres
de la Commission Municipale et du Receveur Municipal.

Elle aura lieu pour chaque marché séparément, aux enchères publiques
dans la forme habituelle avec admission de surenchère, à l'extinction
des feux, au plus offrant et dernier enchérisseur sur les mises à
prix suivantes:

- MARCHÉ DE CHERIA : CINQ CENT MILLE FRANCS-
- MARCHÉ DE BIR EL ATER : TROIS CENT CINQUANTE MILLE FRANCS-
- MARCHÉ DE RAS EL EUCH EL OGLA : CINQUANTE MILLE FRANCS-
- MARCHÉ DE PERKANE : DIX MILLE FRANCS-

Article 2^o- Avant l'adjudication il sera établi pour chaque marché
un prix limite sous pli cacheté et déposé sur le bureau. Si ce prix
n'était pas atteint par les soumissionnaires, l'adjudication serait
nulle. Il serait procédé alors dans les quinze jours à une nouvelle
adjudication sans autre avis que celui qui serait donné verbalement
par le Président.

Article 3^o- Les enchères ne pourront être inférieures à CINQ CENTS
francs pour les marchés de RAS EL EUCH EL OGLA et PERKANE, MILLE
francs pour les marchés de CHERIA et BIR EL ATER.

Article 4^o- Dans les quarante huit heures qui suivront le jour de l'
adjudication, ceux qui auront été autorisés à participer aux enchères
pourront faire signifier tant à l'Administrateur qu'à l'adjudicataire
une surenchère, pourvu qu'elle soit d'un dixième en sus du prix de
l'adjudication. Dans ce cas, il sera procédé sans différer à la récep-
tion de nouvelles enchères, mais seulement entre les surenchérisseurs
et l'adjudicataire.

Article 5^o- Les personnes qui devront soumissionner devront faire
parvenir à M. l'Administrateur Principal de la Commune Mixte de Tébessa
huit jours avant la date fixée pour l'adjudication:

- 1^o- une demande d'admission sur timbre mentionnant
leur nom, prénoms, profession et domicile.
- 2^o- l'engagement sur timbre mentionnant d'une caution
solvable, établi conformément au modèle ci-après :

"" Je soussigné (nom, prénoms, profession, domicile) m'engage à se-
vir de caution au sieur....., dans le cas où il serait déclaré
adjudicataire des droits à percevoir sur les marchés de
de la Commune Mixte de TEBESSA pendant la période du 1^{er} janvier 1949

الملحق رقم 01/03

«Cahier des charges, Commune mixte de Tébessa

متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم - تبسة.



au 31 décembre 1951. Je m'engage, en outre, à renoncer au bénéfice de la discussion et à me conformer conjointement et solidairement avec lui à toutes les clauses et conditions du cahier des charges dont je déclare avoir pleine et entière connaissance """.

Fait à

Article 6°- Si elles sont étrangères à la Commune, elles devront (soumissionnaires et cautions) produire un certificat de solvabilité et de moralité délivré par le Maire ou l'Administrateur de leur domicile, attestant qu'ils ne sont débiteurs d'aucune somme envers l'Etat la Colonie, le Département ou la Commune.

Article 7°- Avant l'adjudication, les soumissionnaires seront tenus en outre de la caution exigée à l'article 5 ci-dessus, de verser un cautionnement provisoire égal au DIXIEME de la mise à prix du marché pour lequel ils concourent, soit :

CINQUANTE MILLE FRANCS	pour le marché de Chéria-
TRENTE CINQ MILLE FRANCS	pour le marché de Bir el Ater-
CINQ MILLE FRANCS	pour le marché de Ras el Euch El Ojla-
MILLE FRANCS	pour le marché de Ferkaa-

Article 8°- Si, pendant la durée du bail la solvabilité de l'adjudicataire ou de la caution devenait contestable, l'Administrateur aurait le droit d'exiger que l'adjudicataire fournisse dans la huitaine de la mise en demeure à lui adressée à cet effet, une nouvelle caution qui devra être agréée par la Commission Municipale.

Article 9°- Le bureau statuera séance tenante et en dernier ressort sur le rejet ou l'admission des personnes qui se présenteront aux enchères, ainsi que sur leur caution.

Article 10°- Après approbation de l'adjudication, l'adjudicataire sera tenu dans les cinq jours de la notification qui lui sera faite de l'approbation de son marché, de verser à la caisse du Receveur Municipal un cautionnement définitif égal aux 4/12° (quatre douzièmes) du montant annuel de l'adjudication. Ce cautionnement sera affecté par privilège aux termes en retard, aux indemnités ou dommage-intérêts auxquels il pourrait être condamné, sans préjudice du recours contre lui ou ses ayants-droits, ou contre la caution, pour le cas où le cautionnement serait insuffisant.

Au cas où l'adjudicataire ne verserait pas le cautionnement définitif dans le délai imparti, le bail serait résilié d'office et le cautionnement provisoire serait acquis à la somme à titre de pénalité.

Article 11°- Le remboursement du cautionnement ne pourra avoir lieu que sur le vu d'un certificat de quitus délivré par l'Administrateur après reddition des comptes de l'adjudicataire et la remise des registres et carnets dont la tenue est prescrite.

Article 12°- L'adjudicataire et la caution, s'ils ne sont pas domiciliés dans la Commune, devront au moment de l'adjudication y élire domicile. Faute par eux de le faire, tous les actes postérieurs leur seront valablement notifiés au siège de la Commune.

Article 13°- L'adjudication confère au bénéficiaire le droit de percevoir dans l'enceinte des marchés, sur les places, dans les rues et autres lieux publics ainsi que dans un rayon de deux kilomètres autour des marchés, les taxes fixées par l'Autorité Municipale, afférentes aux droits de place, de stationnement, de mesurage et pesage.

الملحق رقم 02/03



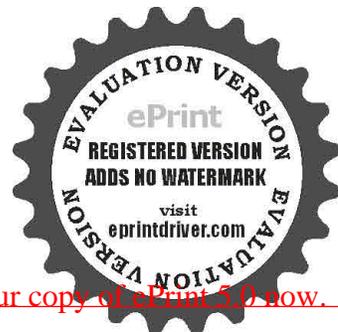
Il ne pourra être perçu de droits sur les denrées (ou objets) qui dès leur entrée dans la Commune sont destinés à des particuliers pour leur usage ou leur consommation personnelle, sur ceux qui ne font que traverser la Commune ou sur ceux qui n'y entrent que pour être exportés.

Article 14- Pour la perception des droits, l'adjudicataire se conformera aux tarifs ci-après, réduction de 10% comprise.

-ANIMAUX ET MARCHANDISES MIS EN VENTE-

Moutons.....	35 frcs
Agneaux de plus de 3 mois.....	20 "
Chèvres.....	20 "
Chevreaux.....	10 "
Boeufs.....	150 "
Vaches suitées ou non.....	150 "
Veaux.....	100 "
Chevaux et mulets.....	150 "
Chameaux et chamelles suitées ou non.....	150 "
Poulains et pouliches jusqu'à un an.....	100 "
Anes.....	75 "
Volailles.....	15 "
Oies, dindons, pintades.....	25 "
Lapins.....	15 "
Oeufs (la douzaine).....	6 "
Blé (le double décalitre comble).....	40 "
Orge (le double décalitre).....	30 "
RIZ (le double décalitre).....	40 "
Légumes secs (le double décalitre).....	40 "
Légumes frais de 2500 à 5000 Kgrs.....	400 "
" de 1000 à 2500 Kgrs.....	250 "
" charge de tombereau.....	150 "
" charge de cheval ou de mulet.....	50 "
" charge d'âne.....	20 "
" le cageot.....	5 "
Laine (la toison).....	30 "
Laine (le quintal).....	300 "
Laine en débris (le quintal).....	150 "
Dattes en pain (le pain).....	200 "
Dattes (deglet noir, la caisse de 25 kgrs).....	100 "
Dattes sèches (la charge de chameau " sacs).....	200 "
Fruits secs (le double décalitre).....	40 "
Fruits verts (le cageot).....	15 "
Fruits verts (la charge de l'âne).....	100 "
Huile le litre.....	20 "
Peau verte de mouton ou de chèvre.....	40 "
Peau verte de boeuf.....	100 "
Poil de chameau ou de chèvre (le kgr).....	20 "
Burnous, haïks, gandourahs neufs.....	100 "
Burnous, haïks, gandourahs usagés.....	60 "
Bijoux en argent exposés à la criée, la pièce.....	30 "
Bijoux en or " , la pièce.....	50 "
Henna, la place.....	50 "
Beurre (le kilogramme).....	20 "
Bois de chauffage (la charge de mulet).....	50 "
" (la charge d'âne).....	40 "
Bois de construction (la charge de mulet).....	100 "
Charbon de bois (la charge de chameau).....	150 "
Charbon de bois (la charge de 50 Kgrs).....	50 "

الملحق رقم 03/03



Marchant ambulant (la place de 1 M.carré).....	50	frs
Alfa trié (la charge demulet).....	40	"
Filet en alfa (1'unité).....	30	"
Paillon (1'unité).....	8	"
Nattes vertes (1'une).....	50	"
Natte de boutaleb (la pièce).....	100	"
Chapeaux,paniers gibecières,chouaris (la pièce).....	20	"
Grand couffin (1'unité).....	20	"
Berdaa (1'unité).....	60	"
Flidj.....	200	"
Sel (la charge de mulet).....	200	"
Sel (la/ charge d'âne).....	80	"
Marchant de suif et de graisse (l'emplacement).....	200	"
Pommes de terre (le double décalitre).....	25	"
Melons,pastèques (la charge de chameau).....	200	"
Melons,pastèques (la charge de mulet).....	100	"
Figs de barbarie (la charge de mulet ou de chameau).....	200	"
Figs de barbarie (la charge d'âne).....	100	"
Goudron (la peau de bouc).....	300	"
Olives vertes (le double décalitre)	20	"
Olives noires (le double décalitre)	20	"
Oranges (la charge de chameau ou de mulet).....	300	"
Oranges (la charge d'âne).....	150	"
Meules de moulin arabe (la paire).....	200	"
Selle arabe (1'unité)(garnie).....	200	"
Selle arabe nue (1'unité).....	50	"
Tapis haute laine (le mètre carré).....	100	"
Djelal,couverture de laine,hembal,haik.....	300	"
Djelal,couverture de laine;hembal,haik.usagés.....	150	"
Djebira de luxe,bridés en or ou en argent.....	150	"
Paille,le tellis.....	20	"
Paille la sache.....	10	"
Cuir de chameau ou de bouc.....	100	"
Souliers et babouches (la place).....	100	"
Pelles en bois, supports et fourches (la pièce).....	15	"
Peau de bouc.....	30	"
Chekouas,peaux de boucs à beurre (1'unité).....	50	"
Cuillères en bois (la douzaine).....	12	"
Charrue arabe (la pièce).....	100	"
Metrad ou Guessa (la pièce).....	30	"
Tentes étoffes.....	250	"
Miel (le kilo).....	50	"
Marchant de cuir découpé sur place (la place).....	80	"
Marchant de brochettes et de gâteaux.....	30	"
Friperie,vestes et pantalons (la pièce).....	10	"
Pardessus et vêtements neufs.....	40	"
Cordes en poils et en laine,petite.....	10	"
Cordes en poils ou laine ,grande.....	30	"
Maréchaux ferrants indigènes (la place).....	100	"
Eccroes et épices (la place).....	100	"
Marchands de pétrole (les 100 litres).....	100	"
Boulangers (la place).....	30	"
Barbiers et savetiers (la place).....	40	"
Revendeur de bric à brac (le mètre carré).....	20	"
Bouchers ambulants (par tête).....	50	"

II- DROITS DE STATIONNEMENT-

Ces droits s'appliquent aux appareils,matériel véhicules,ou objets quelconques séjournant sur la voie, place et domaine public pendant plus de quinze minutes.

الملحق رقم 04/03



Services automobiles réguliers quotidiens charge utile au dessus de 1.500 Kgrs, (par mois).....	400 fracs
Autres véhicules, charge utile, au dessus de 1.500 Kgrs, par jour de marché.....	150 "
Service de transport de voyageurs et marchandises charge utile de 1.500 kgrs et autre, par jour de marché.....	250 "
Autre véhicule (par jour de marché).....	30 "

III- ETALAGE DEVANT BOUTIQUE-

Article 15°- Les commerçants qui étaleront sur la voie publique, devant leurs magasins ou boutiques des marchandises destinées à la vente paieront, par jour et par mètre carré :

- a- par mètre carré et par jour: 10 "
- b- par mois.....: 500 "

NOTA - Les commerçants sédentaires pourront payer par mensualité.

IV- DROITS DE PESAGE ET DE MESURAGE-

Article 16°- Le pesage et le mesurage des denrées ou marchandises, seront fait au moyen des instruments de pesage et de mesurage dont disposent les marchands, lesquels instruments ou mesures seront toujours susceptibles d'être examinés par le Personnel de la Police communale en vue de constater s'ils ont été soumis à la vérification annuelle.

Le fermier tiendra à la disposition du public des instruments de pesage et de mesurage lui appartenant personnellement, mais l'emploi de ces instruments sera facultatif. Toutefois, dans le cas de contestation entre le vendeur et l'acheteur sur le poids ou la quantité des marchandises, l'un et l'autre ne pourront avoir recours qu'à l'évaluation, au moyen des poids et mesures de l'adjudicataire. Dans ce cas, et dans le cas de recours volontaire aux instruments de l'adjudicataire, les droits à percevoir par ce dernier seront les suivants :

- POIDS- I franc par 50 Kilos ou fraction de 50 kilos-
- MESURES- I franc par double décalitre-

Dans le cas de contestation entre le marchand et l'adjudicataire, pour le poids ou la quantité de marchandises au point de vue de la somme à payer comme droits de place, si l'adjudicataire procède à un mesurage ou à un pesage de cette marchandise au moyen de ses poids ou mesures, il n'aura droit qu'à une rétribution pour l'emploi de ses instruments.

V- PERCEPTION DES DROITS-

Article 16°- Le fermier effectuera ses perceptions sous sa responsabilité exclusive et se conformera aux lois et règlements du cahier de charges.

- Article 17°- En cas de refus de paiement et rebillicon, le fermier pourra requérir la police municipale et les gardes champêtres, mais il ne sera tenu sous aucun prétexte de demander des indemnités.

Article 18°- Les collecteurs seront choisis par le fermier, avant d'entrer en service, ils devront être agréés par l'Administrateur.

L'Administrateur pourra exiger le licenciement des collecteurs dont la moralité sera insuffisante ou qui auraient enfreint le présent cahier des charges.

Article 19°- Toute perception devra être effectuée contre tickets ou quittances détachés du carnet à souche.

الملحق رقم 05/03



Article 20°- II est interdit aux agents de perception:

- 1°- d'être détenteurs d'un ou de plusieurs tickets détachés de leurs souches-
- 2°- de percevoir une somme supérieure aux tarifs-

Article 21°- Toute perception non autorisée ou supérieure aux tarifs approuvés sera réputée concussion et poursuivie comme telle par application de l'article 174 du code Pénal. L'adjudicataire sera pécutièrement responsable des condamnations qui pourraient être prononcées à ce sujet contre ses proposés?

Article 22°- L'adjudicataire sera tenu de porter ses recettes au jour le jour, sans blanc et interligne, sur deux registres cotés et paraplés par l'Autorité Municipale et destinés, l'un à l'inscription des droits de stationnement et de place, l'autre à l'inscription des droits d'abatage et de marque. Ces registres seront obligatoirement tenus en français. Ils devront être communiqués sur réquisition à tout agent de l'autorité locale ou des Contributions Diverses.

VI- OBLIGATIONS DU FERMIER ET CLAUSES GENERALES-

Article 23°- Cinq jours au moins avant son entrée en jouissance, l'adjudicataire versera d'avance le premier douzième du prix de l'adjudication à la caisse du Receveur Municipal qui lui en donnera quittance. II en sera de même le 25 de chaque mois pour le douzième suivant. A défaut de versement intégral aux dates indiquées ci-dessus ou l'indéxécution de l'une quelconque des clauses du présent cahier des charges et vingt quatre heures après une mise en demeure restée infructueuse la Commune, sans autre formalité administrative ni judiciaire, pourra exploiter le marché en régie, sans préjudice de tous droits et actions contre le fermier et notamment afin de paiement et dommages et intérêts?

Article 24°- Aucune calamité ni circonstance fâcheuse telle que grêle, gelée, inondations, sécheresse, stérilité, réquisition, création de marchés dans les Communes voisines, invasion de sauterelles ect..... ne pourra justifier une demande du fermier tendant à la non exécution totale ou partielle de ses obligations, ou à un retard dans leur exécution.

Article 25°- L'adjudicataire sera tenu d'afficher à la porte du marché en français et en arabe, le tarif des diverses taxes à percevoir sur les droits de place, de stationnement, de pesage, de mesure pendant toute la durée de son fermage. Toute perception non autorisée par le tarif sera poursuivie par application de l'article 174 du code Pénal.

Article 26°- Sont à la charge de l'adjudicataire :

1°- les traitements des agents préposés à la perception et mesurage-
2°- les réparations locatives, la fourniture des meubles et instruments-
les frais de bureau, registres, tickets et généralement toutes dépenses relatives au service de quelque nature qu'elles soient.

3°- les frais d'affichage et de publications faites, pour arriver à l'adjudication, ceux de timbre, de l'enregistrement, de la minute du procès verbal sur timbre et de toute expédition utiles qui devront être versés contre reçu au Receveur Municipal de la Commune, lorsqu'il en fera la demande, sous peine de forclusion.

4°- l'établissement d'un tableau en français et en arabe placé aux endroits les plus apparents du marché, indiquant les tarifs du cahier des charges. Au besoin, il y sera pourvu à ses frais par la Commune Mixte.

الملحق رقم 06/03



Article 27°- L'adjudicataire sera tenu de désigner par lettre recommandée, dès le lendemain de l'adjudication, un mandataire solvable agréé par l'Administrateur, habitant la localité, qu'il nantira de pouvoirs nécessaires pour le représenter et auquel pourront être valablement signifiés tous actes relatifs à la bonne exécution du présent contrat.

Article 28°- L'adjudication ne sera définitive et l'adjudicataire ne pourra être mis en possession qu'après l'approbation de Monsieur le PREFET, versement du cautionnement et l'agrément par l'Administrateur du mandataire solvable à proposer par l'adjudicataire dès le lendemain de l'adjudication.

Article 29°- L'adjudicataire ne pourra transférer l'objet de son adjudication en tout ou partie, sans le consentement de l'Administrateur

Article 30°- Si l'adjudicataire décède avant la fin du bail, les obligations de l'adjudication passeront sur la tête des héritiers. Si les héritiers renoncent à la succession et si le cautionnement a été fourni par un tiers, la caution pourra obtenir d'être subrogée aux droits de l'adjudicataire.

Article 31°- En cas d'absence prolongée sans nouvelle ou de fuite constatée de l'adjudicataire ou de sa caution, en cas de déconfiture de l'un ou de l'autre, l'Administrateur prendra, avec l'autorisation Préfectorale, les mesures convenables pour assurer les droits de la cause commune sans que l'adjudicataire ou sa caution puisse réclamer aucun dommage et intérêt.

Article 32°- La caution présentée par l'adjudicataire et agréé par la Commission chargée de procéder à l'adjudication, signera avec lui le procès verbal d'adjudication et sera conjointement et solidairement responsable de tous les engagements contractés par l'adjudicataire en renonçant d'ores et déjà au bénéfice de la discussion.

Article 33°- Le fermier sera astreint de tenir gratuitement et sous sa responsabilité personnelle, un registre à souche où seront mentionnés pour les ventes d'animaux le nom du vendeur, le nom de l'acheteur, le signalement des animaux et le nom des témoins. Il sera tenu de déférer à toute demande d'inscription formulée par les intéressés sans que cette formalité puisse donner lieu à une perception. Ce registre sera remis à la Commune et visé par l'Administrateur après chaque marché et y demeurera déposé jusqu'au marché suivant.

Article 34°- La Commune Mixte de Tébessa ne pourra être assignée en résiliation de contrat intervenu ou en dommage et intérêts pour préjudice subi par l'adjudicataire pour défaut de perception des taxes légalement établies. L'adjudicataire renoncera d'ores et déjà à toute action pouvant naître de la nullité de l'une quelconque des clauses du présent cahier des charges.

Article 35°- Indépendamment du prix du fermage à verser aux époques déterminées, le locataire acquittera les impôts, taxes et contributions de toutes natures perçus au profit de l'Etat, du département, de Communes, notamment la taxe foncière, pour les emplacements des terrains communaux, marchés et constructions qui y sont édifiées.

Article 36°- Le Receveur Municipal est responsable vis à vis de la Commune Mixte de Tébessa de l'exécution des clauses et conditions spéciales prévues aux articles 10 et 31 ci-dessus.

Article 37°- En cas de restrictions de quelque nature qu'elles soient ou d'épizootie susceptible d'entraîner l'interdiction de porter sur les marchés des produits de quelque nature que ce soit, ainsi que de

الملحق رقم 07/03



la fermeture du marché prononcée par le PREFET, l'adjudicataire ne pourra réclamer ni la résiliation de son marché, ni une diminution sur le prix de l'adjudication.

Article 38°- Toute pétition du fermier tendant à obtenir un délai de paiement ou réduction dans le prix du loyer pour quelque cause que ce soit, sera rejetée sans examen.

VU ET APPROUVE PAR LA COMMISSION
MUNICIPALE dans sa séance du
30 Octobre 1948

L'Administrateur Principal

Signé: ORRU

Tébessa le 8 Novembre 1948
L'Administrateur Principal,

Signé: ORRU

VU ET APPROUVE
Constantine le 5 Janvier 1949

Pour le Préfet
Le Secrétaire Général

SAINT CIERGE

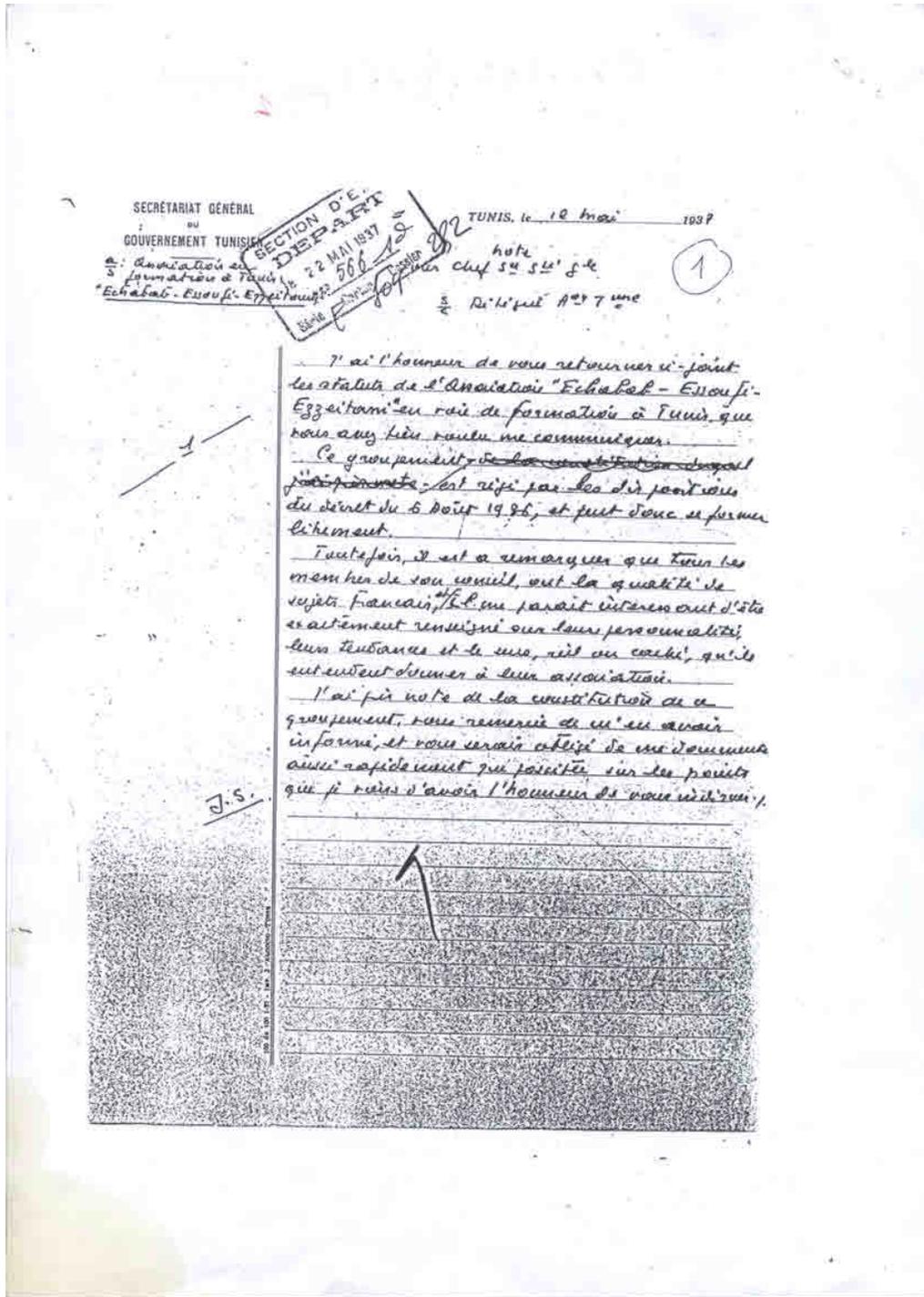
Pour copie Certifiée Conforme

Tébessa le 10 Août 1949
L'Administrateur



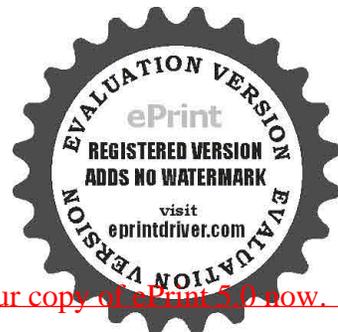
الملحق رقم 08/03





الملحق رقم 04

Association en formation à Tunis Echabab Essoufi Ezzeitouni, A.N.T,
S.E, C 509, D 252, P1.



GOVERNEMENT GENERAL
 de l'Algérie
SERVICE DES AFFAIRES INDIGÈNES
 ET DU
PERSONNEL MILITAIRE
 N° 1329.

REPUBLIQUE FRANÇAISE
SECTION D'ETAT
ARRIVÉE
 le 21 JUIN 1909
 N° 39-22
 Alger, le 17 JUIN 1909

Le Gouverneur Général de l'Algérie
 à Monsieur le Résident Général de France
TUNIS

Demande de permis de voyage de Si El Hachemi ben Brahim, Naïb des Kadria de Touggourt

19 JUIN 1909

J'ai été saisi d'une demande formulée par Si El Hachemi ben Brahim, Naïb des Kadria de Touggourt, qui désire se rendre à Tunis pour affaires personnelles. Il serait accompagné de dix indigènes, étudiants dans sa zaouïa, et dont les noms suivent :

El Moradj ben Gamaoune, d'El Oued
 Laïd ben Hamida, des Acheches (El-Oued)
 El Hachemi, frère de Laïd ben Hamida, des Acheches
 Mohammed ben Bachiri, des Acheches
 Otmane ben Seghir, des Acheches
 Kilani ben Zahhaf, des Acheches
 Bachir ben Larbi, des Messaaba
 Mohammed ben Bouzaiane, des Messaaba
 Abdallah ben Amor, de Guémar
 Tahar ben Hacer, des Acheches .

J'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien me faire connaître si vous voyez un inconvénient à ce que l'autorisation sollicitée par ce personnage religieux lui soit accordée . La durée de son absence serait de trois mois ./..

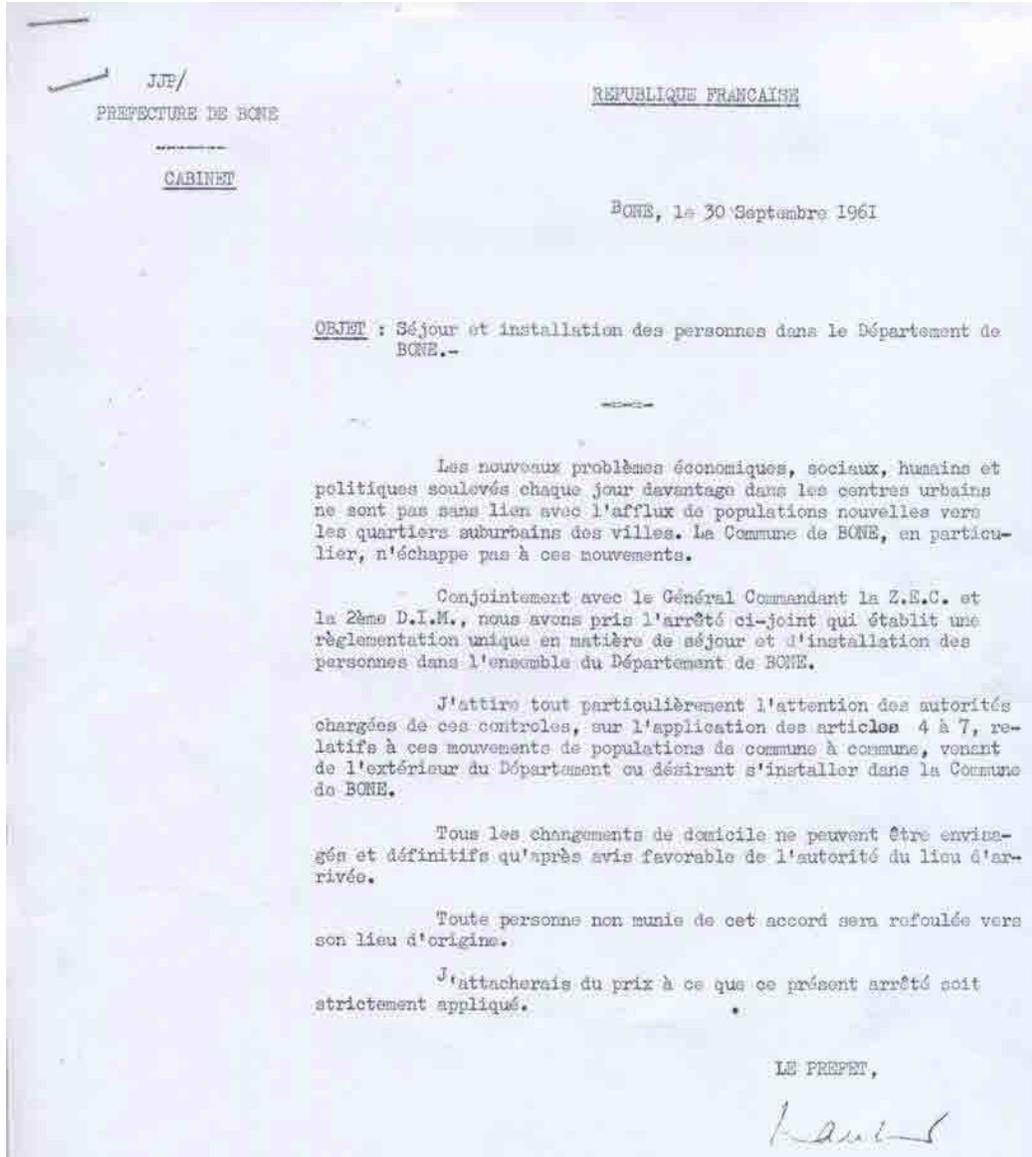
P. LE GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
 Le Secrétaire Général du Gouvernement

de Tunisie

الملحق رقم 05

demande de permis de voyage de Si El Hachemi ben Brahim, Naïb des Kadria de Touggourt, A.N.T, S.D, C 178, D 1/5.



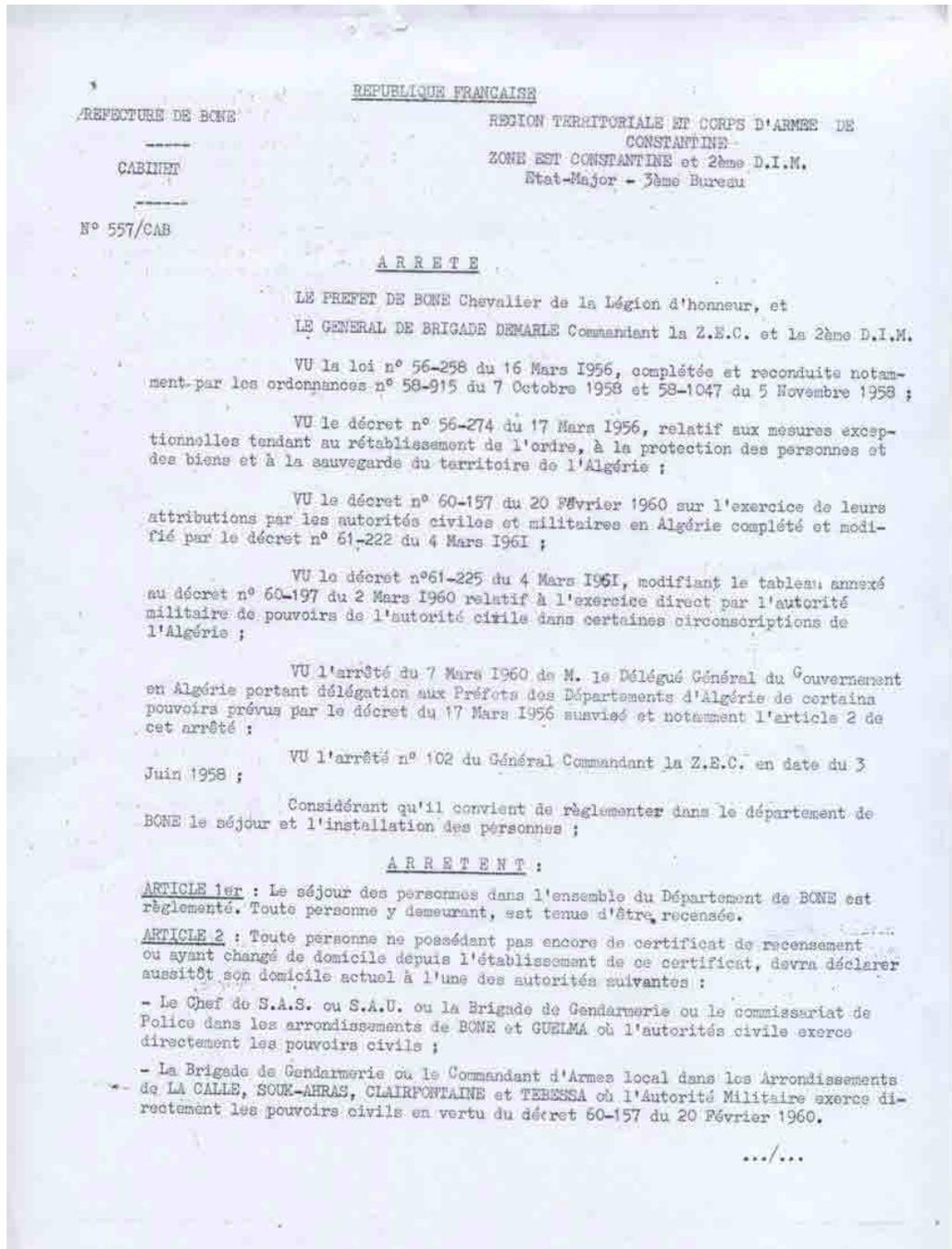


الملحق رقم 01/06

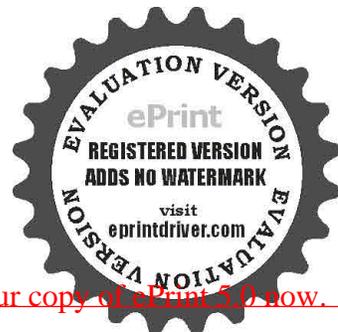
Séjour et installation des personnes dans le département de BONE

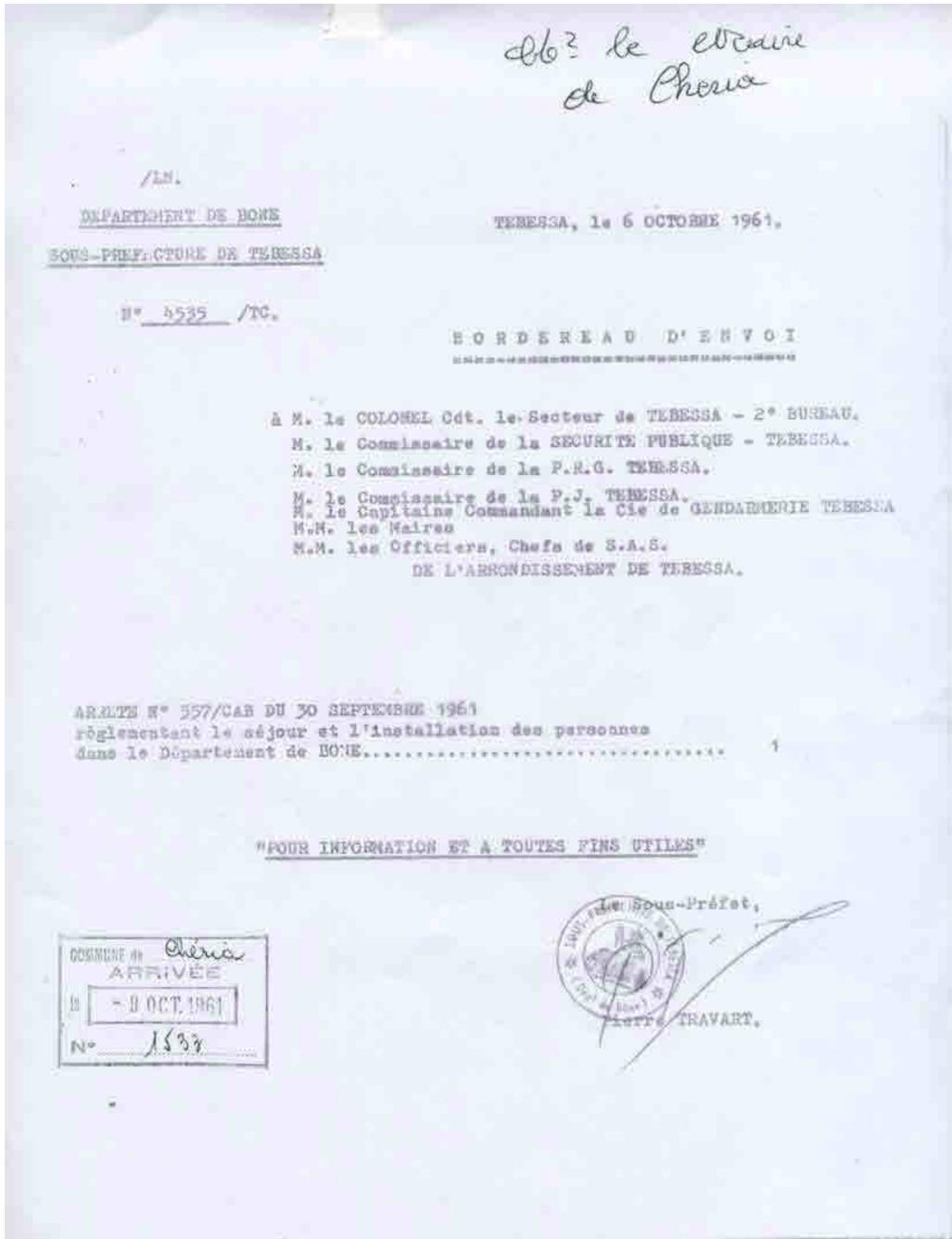
متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم - تبسة.



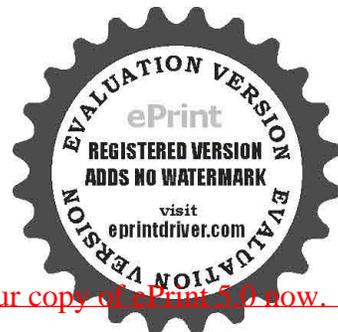


الملحق رقم 02/06





الملحق رقم 03/06



M.L.R.

SECRETARIAT GENERAL
LE MINISTRE DE L'INTERIEUR
N° 120

17/AVR/1948

97

LE SECRETAIRE GENERAL DU GOUVERNEMENT
Monsieur le General Mast, Resident General
de France

TUNIS

O.B.J.E.T. Cheikh des Algériens.
P. JOINTES: 3.
Par rapport, ci-joint, le Contrôleur Civil de Souk-el-
Arba propose de confier aux Cheikhs des Algériens toutes les
attributions financières et administratives dont sont investis
leurs collègues tunisiens.

En appuyant, au passage, cette proposition, le Chef
de la Région de Bizerte demande, dans le cas où elle ne pour-
rait être retenue, de réduire le cautionnement, qui est imposé
aux Cheikhs des Algériens.

J'ai l'honneur de vous rendre compte que, bien que
l'examen de ces questions me paraisse ressortir à votre Rési-
dence Générale, la mission de contrôle de la politique musul-
mane dévolue au Secrétariat Général me conduit à exprimer un
avis en la matière.

Si l'on se place au point de vue pratique, on peut, en
effet, observer qu'au moins en ce qui concerne l'Intérieur, le
Cheikh des Algériens est, en fait, beaucoup plus un agent de
liaison entre le Contrôle Civil et ses contribuables qu'un Chef,
à l'instar du Cheikh Tunisien.

Résidant, en principe, au siège du Contrôle Civil, il
ne connaît qu'imparfaitement ses ressortissants qui sont

الملحق رقم 01/08

cheikh des algériens: A.N.T, S. A, C1, D14/2.



disséminés dans la circonscription car, vu la précarité et les difficultés de communications existant, même en temps de paix en Tunisie, il n'a pas la possibilité, dans une aussi vaste étendue de territoire qu'un Contrôle Civil, d'exercer sur eux un contrôle parfaitement efficace.

Conférer aux Cheikhs des Algériens les mêmes attributions administratives que celles dont sont investis leurs collègues tunisiens, ce serait donc, en particulier, risquer de voir, par la suite, un certain nombre d'Algériens chercher à se soustraire au contrôle du Cheikh en vue, notamment d'échapper à leurs obligations financières.

Par ailleurs, il est à noter que, depuis plusieurs années, les Algériens, bien que signalés comme assez rétifs à l'autorité des Cheikhs tunisiens, n'ont pas, à la connaissance de la Section d'Etat, présenté de doléances en vue d'échapper à l'autorité de ceux-ci.

D'autre part, d'un point de vue purement politique, dont les incidences méritent d'être soulignées, résoudre la question des attributions respectives des Cheikhs Algériens et Tunisiens, c'est peut-être soulever en même temps le problème du "statut des Algériens en Tunisie". C'est là un problème très complexe qui, bien qu'étudié attentivement, en 1936 et 1937 notamment, par vos Services et les miens, n'a pu à ce jour, recevoir de solution.

En outre, le Directeur des Finances, par lettre ci-jointe, en copie, a exposé les raisons qui lui paraissent recommander le maintien du statu-quo, tant au regard des attributions confiées aux Cheikhs des Algériens qu'en ce qui concerne le mode de garantie exigée des cautions.

Je souscris, pour ma part, à ce point de vue et émetts l'avis de surseoir, pour le moment tout au moins, au règlement de ces diverses questions de principe.

André Rodière
André Rodière

الملحق رقم 02/08



RESIDENCE GÉNÉRALE
CONTROLE CIVIL
 VICE-CONSULAT DE FRANCE
 TUNIS

TUNIS le 5 Janvier 1920

ARMÉE GÉNÉRALE
 SERVICE
 N° 5 FEV. 1920
 cc 934
 DE FRANCE A TUNIS

Contrôleur Civil, Vice-Consul de France
 à Monsieur Flandin Résident Général de la
 République Française
 à TUNIS

CONFIDENTIEL

A.S. de difficultés de service entre le Sheikh el Medina et les Cheikhs des Algériens.

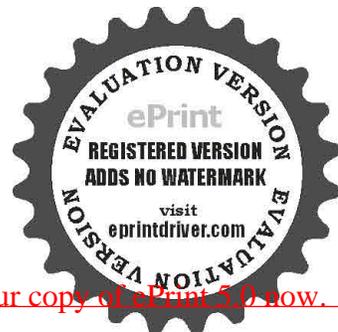
Par lettre du 5 Janvier écoulé N° 3, vous avez bien voulu me communiquer pour enquête et avis un rapport du Cheikh el Medina sur le Cheikh actuel des Constantinois.

Ce rapport mentionne que *sa faculté* se proposait de me rendre compte également des difficultés que soulevait dans la perception des impôts le cheikh des Constantinois. Je l'ai donc prié par lettre 271 du 3 courant de m'envoyer le document annoncé et ceux qu'il jugerait bon de soumettre à mon examen.

J'ai reçu récemment ce rapport complémentaire du Cheikh el Medina en date du 21 Janvier et les quittances d'impôt qu'il avait onis de joindre à sa lettre du 9 Décembre dernier N° 2036 que vous m'avez communiquée et que je vous

الملحق رقم 01/09

A.S. de difficultés de service entre le Cheikh el medina et les cheikhs des Algériens,
 A.N.T, S. A, C1, D14/2. 1919 – 1948.



retourne ci-jointe.

Dans son rapport du 21 Janvier, le Cheikh el Medina accuse le cheikh des Constantinois de se mal conduire et renouvelle sa proposition de l'écarter de la perception des impôts.

Je crois devoir tout d'abord rétablir en ce qui concerne la nomination des cheikhs des Algériens les précédents qui ont été, semble-t-il perdus de vue par le Cheikh el Medina.

Les Algériens habitant Tunis et sa banlieue n'ont jamais été groupés en un seul cheikhnat, comme il le prétend. Ils ont toujours dépendu des cheikhs différents choisis par eux suivant leurs origines.

La seule modification apportée à l'état de choses ancien a été adoptée pour accentuer précisément l'autorité de ces cheikhs sur leurs administrés. Elle a été proposée, après avis du Cheikh el Medina et du Caïd de la Banlieue, par le Contrôleur Civil et sanctionnée par le Gouvernement.

Les Cheikhs des Algériens qui pour la plupart n'étaient que de simples agents de renseignements désignés par le Résident Général ou choisis par le Contrôleur Civil, ont été ~~nommés~~ ^{reconnus} par décret de Son Altesse dans leurs fonctions de cheikhs des Algériens, au même titre que leurs collègues tunisiens.

Ils ont tous sans exception fourni leurs cautions, sauf le cheikh des Constantinois qui a préféré, comme il en avait le droit, et après autorisation de M. le Directeur Général des Finances, verser à la Trésorerie Générale

الملحق رقم 02/09

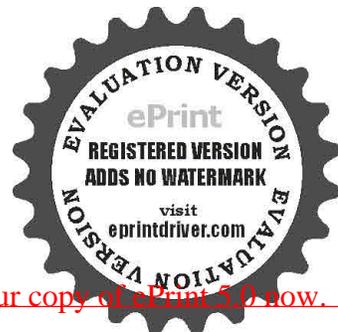


TABLEAU I
Etat de la population tunisienne par Caidats

Caidats	POPULATION MUSULMANE					POPULATION ISRAELIENNE						TOTALX de la POPULATION ISRAELIENNE	TOTALX ALGERIENS					
	Tunisienne	Algériens	Monsiens	Boudjars	Gryens	Tripolitains	Autres	TOTALX de la POPULATION musulmane	Tunisien	Algériens	Monsiens			Boudjars	Gryens	Tripolitains	Autres	
1 Azzou Dredjats	13.324	468						59.324	29							20	30.955	
2 Aradj	74.122	25	6	21	3	457		72.634	3.634								3.063	74.703
3 Bledja	76.374	301	483	16		128		77.258	998								998	78.256
4 Brouze	74.224	3.621	310	30		482		78.762	1.516								1.516	80.278
5 Djebel Joud	50.481	35	17			315		51.493	67								67	51.560
6 Djefsa	17.311	204	62	6		533		18.225	322								322	18.547
7 Djelba	16.876	52				157		17.138	3.109								3.109	20.247
8 Djerdj	22.222	2.105				30		24.367	307								307	24.674
9 Froufrou (D)	40.901	1.831	17			27		42.752	52								52	42.804
10 Gafsa	55.209	3.522	364	10		2.713	25	61.043	710								710	61.753
11 Hammama	63.222	34	25			331		63.710	63								63	63.773
12 Kairouan	39.920	290	25	20		426		100.699	226								226	100.925
13 La Sghira	24.027					822		24.849	6								6	24.855
14 Le Kef	73.433	4.281	683	16		1.30		78.386	912								912	79.298
15 Madjars (D)	78.306	155		6		281		78.832	236								236	79.068
16 Maalja	78.045	2	21			343		78.421	353								353	78.774
17 Mateur	61.251	1.859	270			749		65.138	332								332	65.470
18 Medina	21.697					137		21.715	216								216	21.931
19 Medjez Sabj	30.356	543	270			140		31.510	140								140	31.650
20 Mezzetir	20.432	60	24			149		20.665	780								780	21.445
21 Mchell	40.487	102	26			312		41.227	1.123								1.123	42.350
22 Nedraua	38.148	73		6		46		38.297	431								431	38.728
TOTAL	4.253.428	13.212	2.023	122	108	9.336	57	4.276.129	16.728	42						310	4.292.849	

1) Source: Direction de la Statistique, Tunis, 1968.
2) Source: Direction de la Statistique, Tunis, 1968.

الملحق رقم 02 / 10



Les Archives Nationales
de Tunisie

II

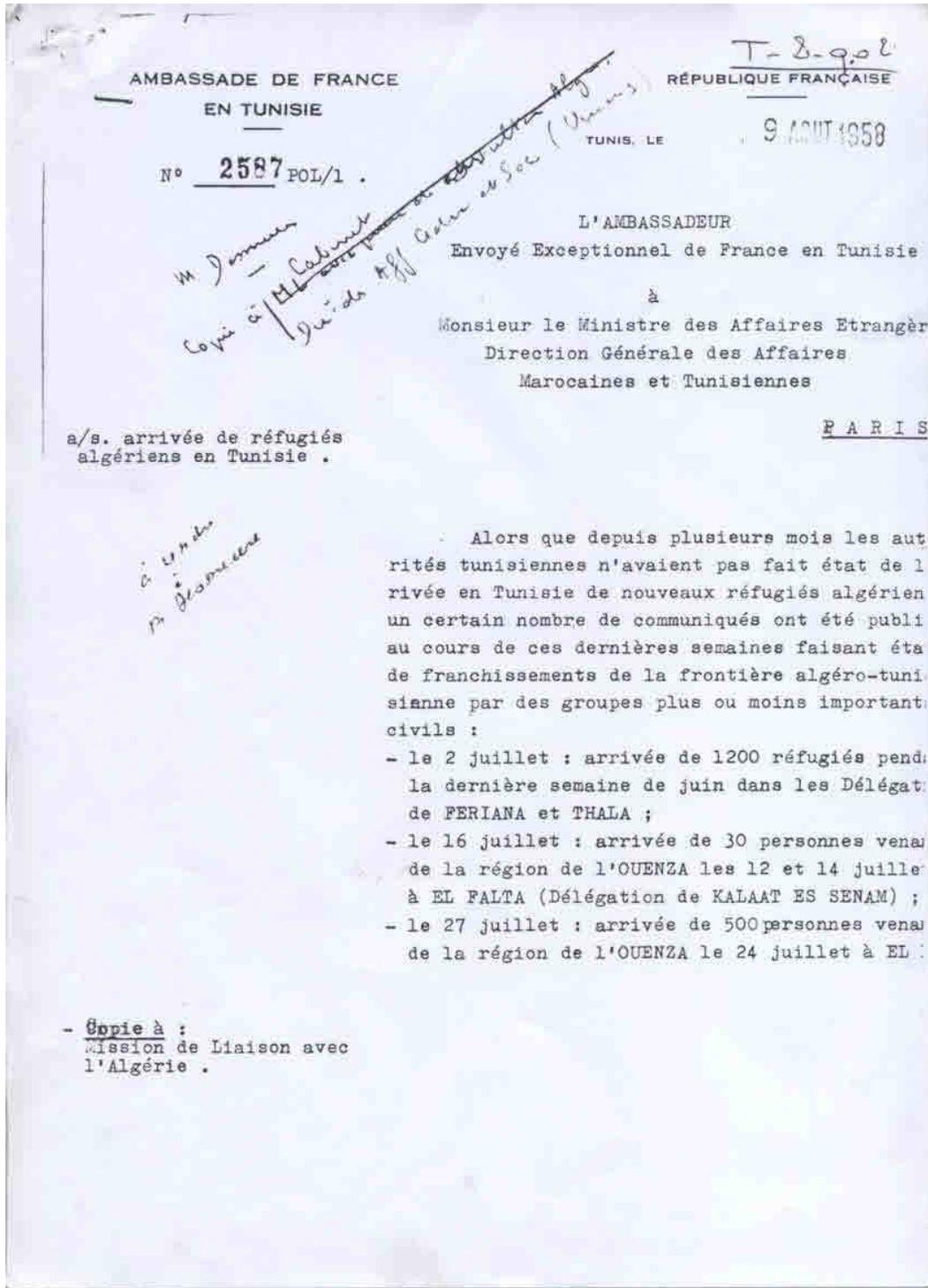
tunisienne par catidats (suite et fin)

TABLEAU
II

Etat de la population

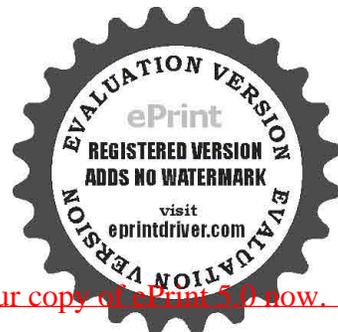
NOMBRES d'ordre	CANDATS	POPULATION MUSULMANE							POPULATION ISRAELITE							TOTAUX de la POPULATION musulmane	TOTAUX de la POPULATION israélite	TOTAUX GÉNÉRAUX
		Tunisians	Algériens	Marocains	Soudanais	Syriens	Tripolitains	Autres Nationales	Tunisians	Algériens	Marocains	Soudanais	Syriens	Tripolitains	Autres Nationales			
23	Report.....	1.355.428	18.212	2.053	122	188	9.309	67	1.385.470	16.798	42	1	"	"	33	2	16.846	1.402.325
24	Ouerghemma.....	77.426	51	"	"	"	702	"	78.179	1.322	"	"	"	"	40	"	1.532	79.711
25	Oulad-Amm.....	31.754	175	5	"	"	127	"	32.061	104	"	"	"	"	"	"	104	32.165
26	Oulad-Ayaf.....	36.516	185	37	"	"	30	"	36.768	16	"	"	"	"	"	"	16	36.784
27	Sfax.....	128.849	136	258	18	"	6.175	9	135.445	3.296	7	8	"	55	"	3.466	138.911	
28	Soliman.....	36.710	143	202	"	"	388	"	37.443	312	"	"	"	"	"	312	37.755	
29	Souassi.....	44.887	"	5	"	"	325	"	45.217	"	"	"	"	"	"	"	45.217	
30	Souk-el-Arba.....	60.547	2.064	19	6	"	68	9	62.743	239	"	"	"	"	"	239	62.982	
31	Souk-el-Khemis.....	30.833	231	59	"	"	81	19	31.226	78	"	"	"	"	"	78	31.304	
32	Sousse.....	112.759	90	61	"	"	106	"	113.019	3.783	"	1	"	30	2	3.816	116.835	
33	Tafjerouine.....	53.722	3.000	249	"	"	342	6	57.319	1	"	"	"	"	"	1	57.320	
34	Tafalouine.....	50.986	6	"	"	"	374	"	51.866	627	"	"	"	"	"	627	51.993	
35	Téboursouk.....	35.021	4.711	182	"	"	162	"	40.076	17	"	"	"	"	"	17	40.123	
36	Tunis-Bouliche.....	85.740	1.931	167	74	"	1.821	2	90.735	5.086	3	"	"	"	"	5.039	95.774	
37	Tunis-Ville.....	80.549	9.125	1.045	86	14	2.486	51	93.356	27.246	12	12	12	39	24	27.345	120.701	
	Zaghouan.....	43.023	753	101	1	"	1.321	22	45.221	7	"	"	"	"	"	7	45.238	
	TOTAUX.....	3.265.750	40.816	3.446	307	213	43.907	186	2.335.623	59.222	34	22	12	167	28	59.485	2.395.108	





الملحق رقم 01/11

a/s. arrivée de réfugiés algériens en Tunisie



-2-

- le 1er août : arrivée de 25 personnes le 30 juillet à BOUJABER (Délégation de KALAAT ES SENAM);
- le 6 août : arrivée le 27 juillet de 290 personnes à GHARDIMAOU ;
- le 6 août : arrivée de 48 personnes le 3 août à EL FALTA ;
- le 9 août: arrivée de 82 personnes le 6 août à EL FALTA .

Selon les communiqués tunisiens plus de 2000 réfugiés seraient ~~donc~~ arrivés en Tunisie durant les cinq dernières semaines . Ces communiqués se bornent généralement à mentionner le fait sans commentaires. Les autorités tunisiennes n'ont pas cherché à exploiter sur le plan politique ces informations qui ont paru en deuxième page des journaux sans titres importants ni photographies ainsi qu'il était d'usage depuis l'an dernier .

Selon des rumeurs qui circulent à Tunis, l'état sanitaire de ces réfugiés serait lamentable et une importante mortalité infantile se produirait dans les camps d'accueil, d'ailleurs très primitifs, des régions frontalières. Le Département jugera peut être utile de contrôler auprès des autorités d'Algérie le degré d'exactitude des communiqués tunisiens et, dans l'affirmative, de déterminer quelles raisons peuvent pousser ces malheureux à fuir leur foyer pour chercher en Tunisie un refuge que tous les observateurs décrivent comme particulièrement misérable./.

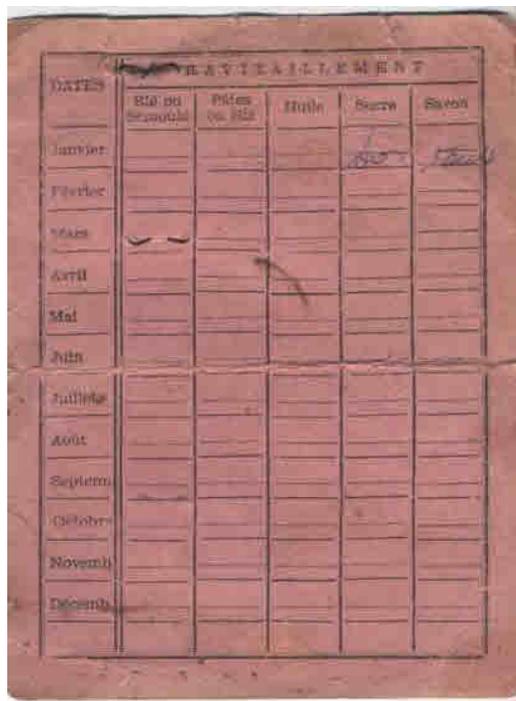
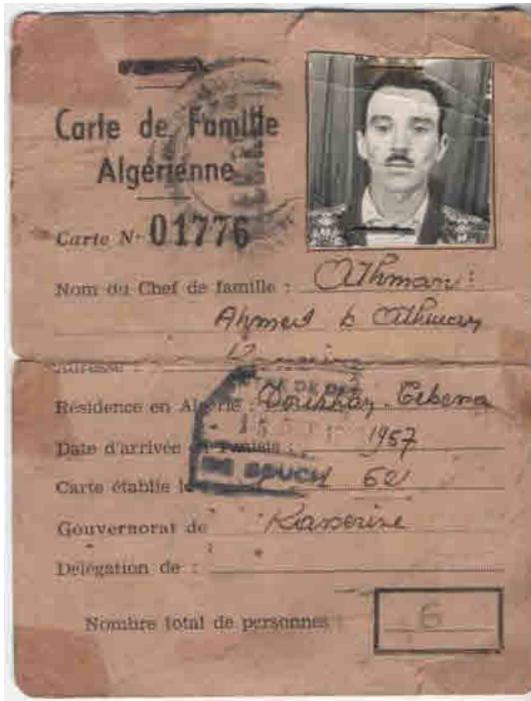
Pr. l'Ambassadeur de France
Le Ministre Plénipotentiaire



Signé J.P. PENARD

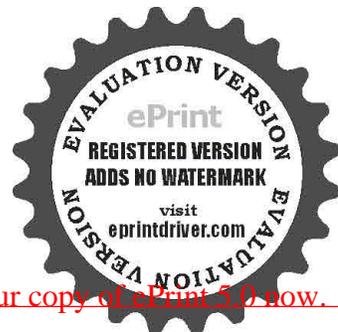
الملحق رقم 02/11





الملحق رقم 12

بطاقة التعريف، و بطاقة العائلة الجزائرية



EU/78

T. S. 9. 0 2

25 FEVR 1957

584 80/AC/1

L'Ambassadeur, Envoyé Exceptionnel
de France en Tunisie

à Monsieur le Secrétaire d'Etat
aux Affaires Etrangères

Direction Générale
des Affaires Marocaines et Tunisiennes

PARIS

A.S. Algériens installés
en Tunisie

Je me réfère au télégramme du Département en date du 9 Février courant.

J'ai l'honneur de porter à la connaissance du Département que dans ma communication n° 166 DA/AC/1 du 21 Janvier dernier, j'ai eu l'occasion de souligner les difficultés que soulève une exacte détermination du nombre actuel des Français installés en Tunisie; je n'ai pu à cet égard qu'indiquer les chiffres retenus par le dernier "Recensement Général de la Population" effectué au début de l'année 1956 par le Service tunisien des Statistiques; le tableau que je prie le Département de bien vouloir trouver ci-joint en copie résume les résultats obtenus.

-- 1 p.j. --

De plus, il importe de souligner qu'à l'égard des Français Musulmans d'Algérie, le recensement permet offrir des garanties d'exactitude encore moindres. Il est en effet très probable que durant cette opération, à caractère anonyme et au cours de laquelle aucune pièce d'identité n'était exigée, un certain nombre de Français Musulmans d'Algérie, profitant de la conjoncture actuelle et de la "perméabilité" du milieu tunisien, se sont fait recenser comme Tunisiens.

.../...

الملحق رقم 01/13

A.S, Algériens installés en Tunisie, A.M.A.E.(France): secrétariat d'état aux affaires Algériennes, 1959 - 1967, sous série: FLN et Algériens en Tunisie, 1957, carton N° 85.



Il se pourrait d'ailleurs que dans les grands centres urbains, des Français musulmans d'Algérie - ille légal et sans possibilité de vérifier les bulletins de recensement - aient été, malgré leurs déclarations, enregistrés comme Tunisiens par les agents recenseurs qui étaient presque tous des personnes de nationalité tunisienne.

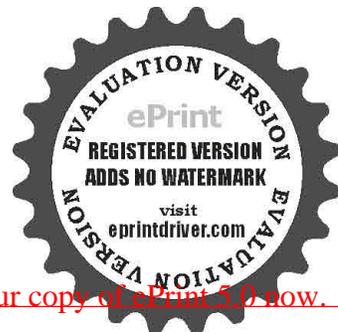
Je crois devoir aussi souligner que sur un plan plus général, il a toujours été extrêmement difficile de s'accorder avec une précision suffisante les Français musulmans installés en Tunisie, exception faite bien entendu de ceux inscrits à l'article 6 "statut de l'indigène"; une déduction approximative opérée par les Contrôleurs Civils en 1954, avait donné un chiffre approximatif de 120.000, ce qui était manifestement exagéré.

Or, depuis cette date les événements d'Algérie ont provoqué d'un manière de plus en plus marquée, les mouvements de passages clandestins de la frontière dans le sens Algérie - Tunisie. En effet, de nombreux Français musulmans, habitant les départements les plus proches, se "réfugient" en Tunisie pendant des périodes plus ou moins longues et ne prennent évidemment pas l'attache des autorités françaises; aucun moyen de contrôle efficace ne permet de chiffrer ces fluctuations relativement importantes.

Enfin, il est à noter que, malgré tous les indications précédentes, les Français musulmans d'Algérie, installés en Tunisie d'une manière définitive, peuvent être évalués à 200.000 ou à 250.000 environ.

Le Directeur Général
des Services de l'Immigration

الملحق رقم 02/13

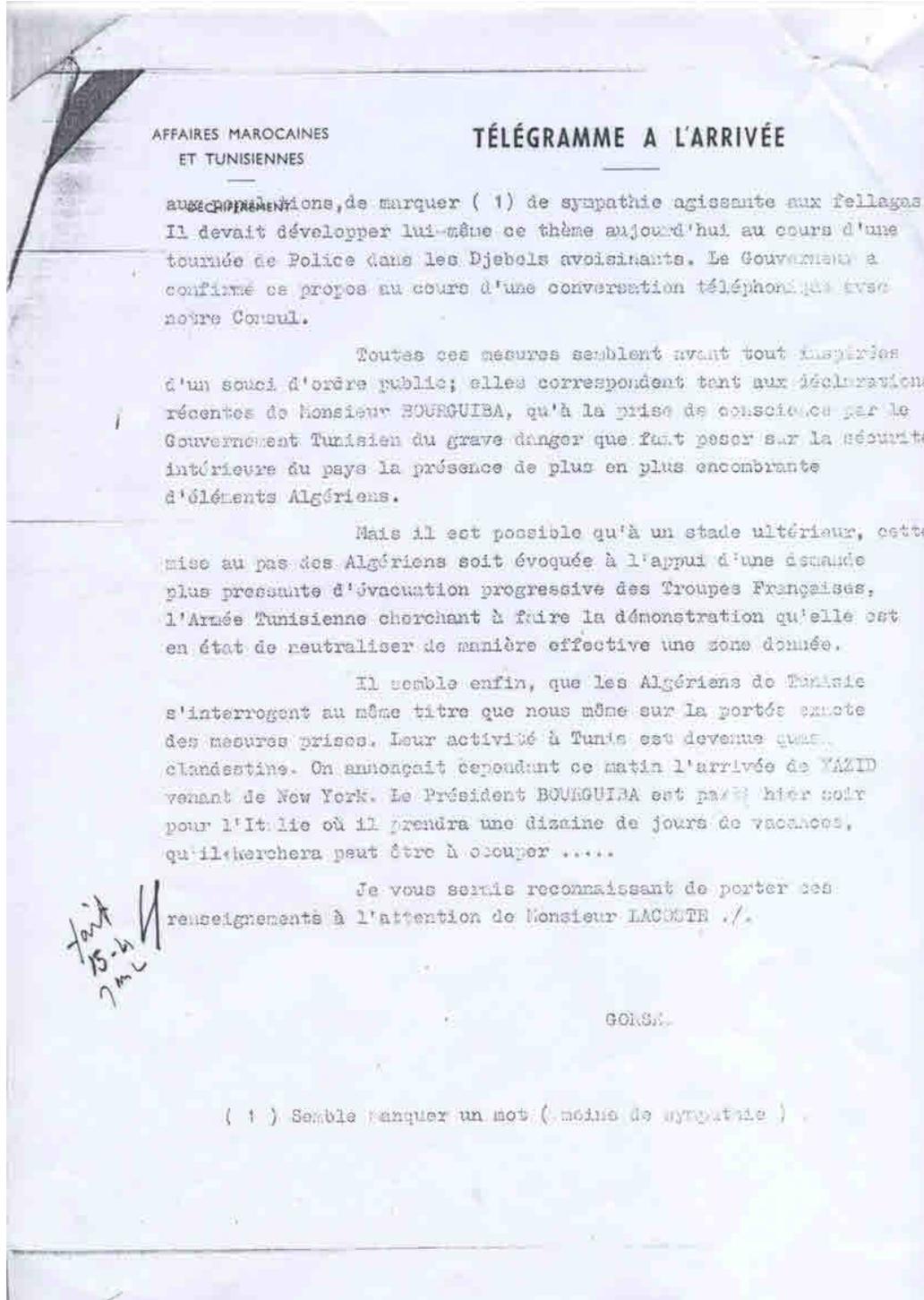


RECHERCHES GÉNÉRALES DE 1956

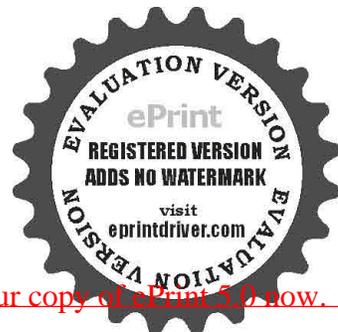
	Français d'origine européenne	Français d'origi algérienne
- Consulat Général de Tunis	113.610	19.711
- Chancellerie détachée de Groubalia	3.664	674
- Consulat Général de Bizerte	23.771	6.952
- Consulat Général de Sousse	8.556	390
- Consulat Général de Sfax	8.957	475
- Consulat de Medjez-El-Bab	1.970	990
- Consulat de Souk-El-Arba	3.510	1.601
- Chancellerie détachée du Kef	3.166	12.001
- Consulat de Gafsa	3.744	14.341
- Consulat de Gabès	3.082	830
- Consulat provisoire de Téboursouk	1.185	6.955
- Consulat provisoire de Zaghouan	2.555	997
- Consulat provisoire de Béja	1.684	671
- Consulat provisoire de Kairouan	988	412
TOTAL :	180.441	66.845

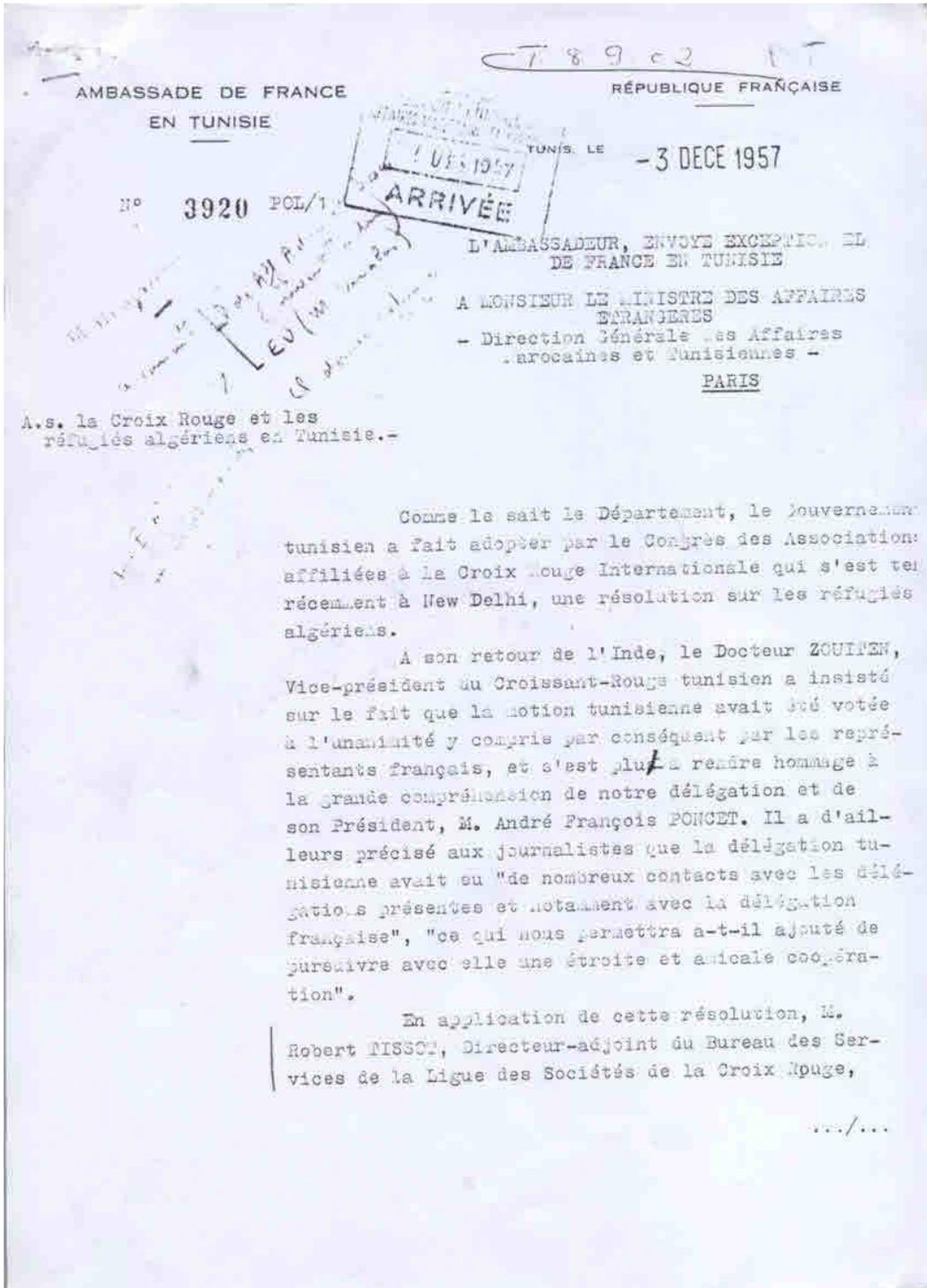
الملاحق رقم 03/13





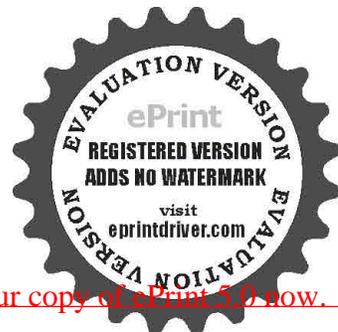
الملاحق رقم 02/14





الملحق رقم 01/15

A.S la Croix rouge et les réfugiés algérien en Tunisie



- 2 -

vient d'arriver en Tunisie pour y effectuer durant 4 semaines une mission de contact et d'enquête.

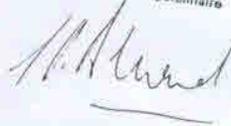
Selon les déclarations faites de M. Robert TISSOT, cette mission a un double but :

- étudier les possibilités d'aider le Croissant Rouge tunisien à développer son "appareil de secours",
- enquêter sur place sur les besoins des réfugiés algériens et recueillir tous les renseignements nécessaires pour l'information des différentes Croix et Croissants Rouges nationaux.

A cet effet, M. Robert TISSOT, compte visiter quelques camps de réfugiés (Aïn Draham, Souk el Arba, Le Kef) et rencontrer les dirigeants des Comités Régionaux de ces régions.

Je ne manquerai pas de vous faire parvenir le cas échéant les informations que je pourrai recueillir sur cette mission./.

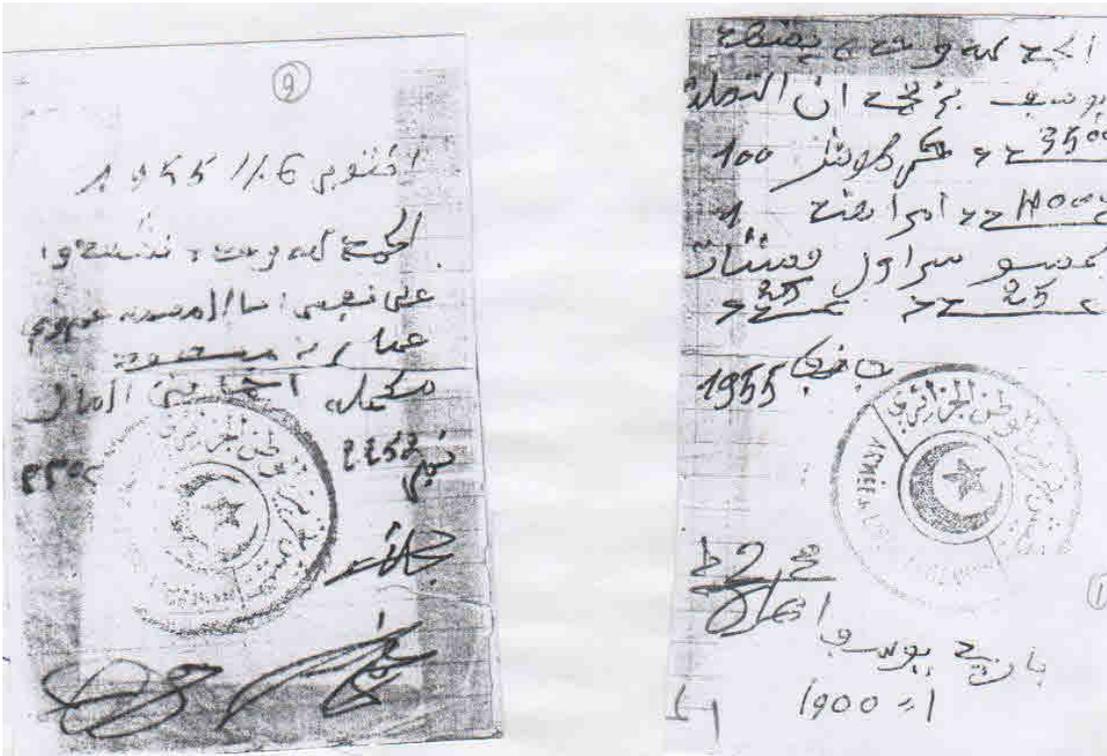
P. l'Ambassadeur de France
Le Ministre Plénipotentiaire



Signé J. P. BENARD

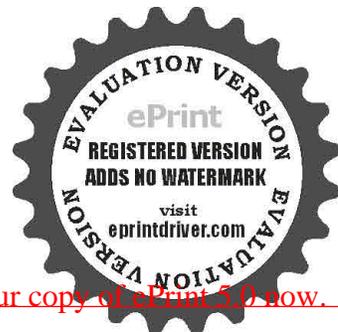
الملحق رقم 02/15





الملحق رقم 16

وصلي اشترك تتعلق بمساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية.

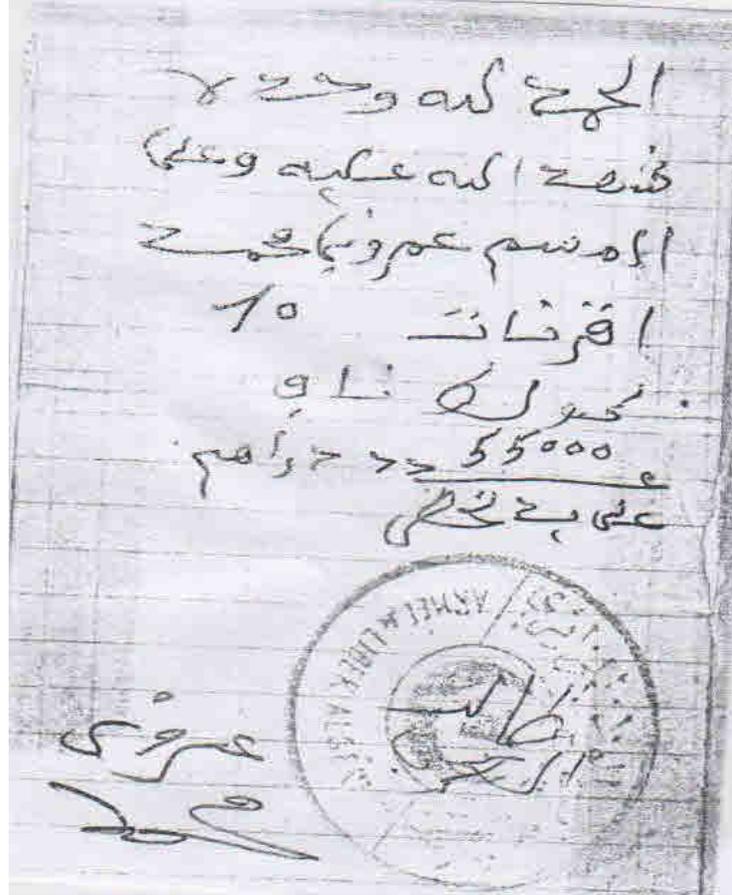




الملحق رقم 17

وصلي اشتراك تتعلق بمساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية.

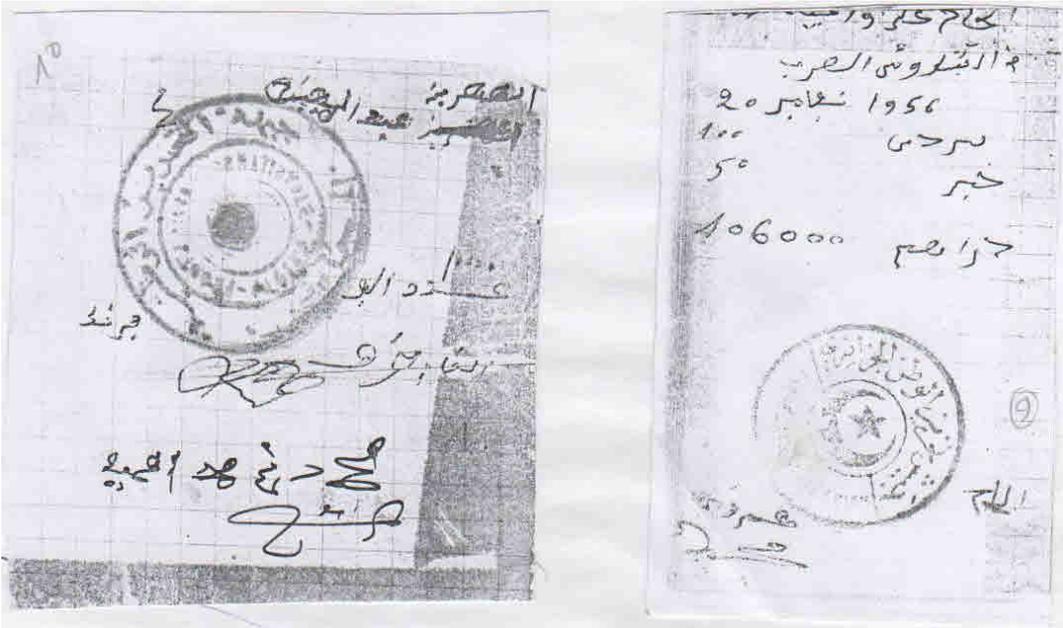




الملاحق رقم 18

وصل اشتراك خاص بمساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية

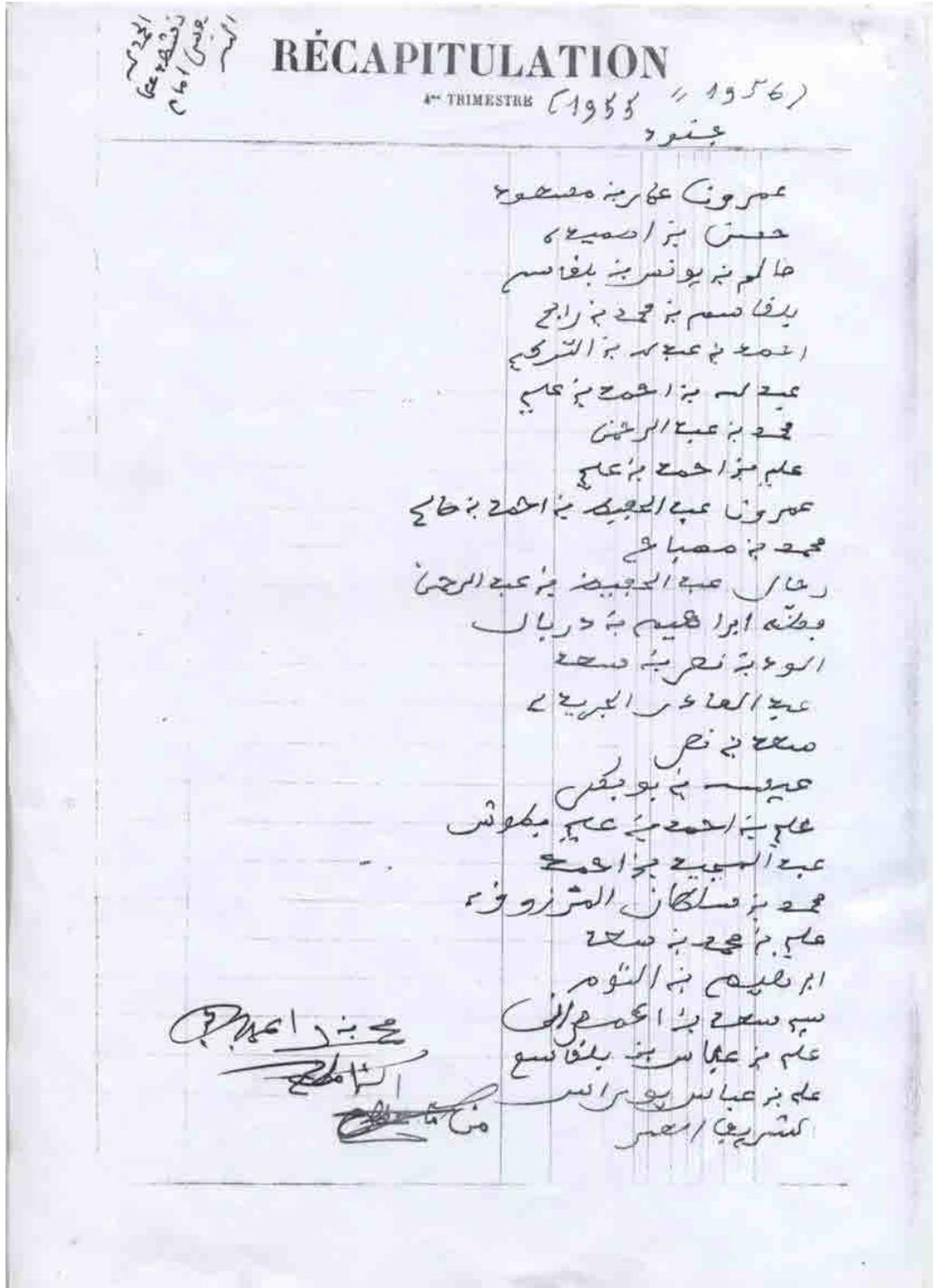




الملحق رقم 19

وصولات اشترك خاصة بمساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية





الملحق رقم 20

قائمة اسمية لبعض الجندين بين 1955 - 1956 من طرف المجاهد عمرو بن محمد بن

عميد



فهرس الأعلام والأماكن



1 - الأعلام:

— أ —

الجنرال بارلانج: ص 47-48	إبراهيم بن عيسى: ص 76
الحاج حواس: ص 37	آبل: ص 40
الحبيب تامر: ص 92	ابن باديس: ص 36-37
الذيب فتحي: ص 92	أبو إسحاق إبراهيم: ص 76
الشادلي خزندار: ص 72	أبو القاسم سعد الله: ص 76
الشريف حسين: ص 72	أبو اليقضان إبراهيم: ص 71
الشيخ العربي التبسي: ص 36	أبو يقضان: ص 76
الشيخ طفيش: ص 70	أحمد الخطيب: ص 24
الصادق بن خليفة: ص 65	أحمد بن العيفة: ص 67
الصادق تامزالي: ص 85	أحمد بن بلة: ص 92
الطاهر كسود: ص 92	أحمد بن عمر: ص 7-26
الطيب العقبي: ص 72	أحمد توفيق المدني: ص 70
العربي بن مهدي: ص 48	الأمير خالد الجزائري: ص 71
الفريد بيل: ص 38	الأمير خالد: ص 41
المكي بن علي: ص 37	الأمير عبد القادر: ص 74-83
الناصر صدام: ص 72	أندري موريس: ص 56
الهاشمي بن إبراهيم: ص 50	اوغستين: ص 34
	البيرسارو: ص 32
	التميمي محمد: ص 71



- ب -

بلقاسم بوتبان: ص 65

بوراس علي: ص 76

بورقية: ص 89-91

بيدرون: ص 56

بيزيد يوسف: ص 100

- ح -

حسين آيت أحمد: ص 18

حمزة بوكرشة: ص 76

- د -

دورنون: ص 37

دولاكاس: ص 81

دومنيك لوسيافي: ص 39

ديدوش مراد: ص 18

- ر -

رابح بيطاط: ص 18

رمضان حمود: ص 76

روحي ليونارد: ص 26-27

- س -

سيلمان: ص 98

سليمان سمر: ص 40

سيناتيس كونسيلت: ص 6

- ش -

شبحاني بشير: ص 92

- ص -

صالان: ص 56

صالح بن يوسف: ص 91

صالح خرفي: ص 76

صالح كوباتشة: ص 76

- ع -

عبد الرحمان البعلاوي: ص 70

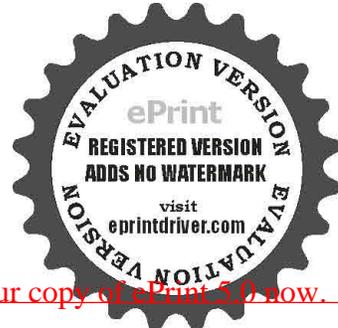
عبد العزيز الثعالبي: ص 70

عزيزة عثمانى: ص 92

عمر راسم: ص 41

عمروني محمد: ص 4

عمروني محمد: ص 98-99-100-



- ف -
محمد المقراني: ص 74
محمد بوضياف: ص 18
محمد خيضر: ص 18
محمد علي الحامي: ص 70
محمد فريد: ص 36
مصالي الحاج: ص 18
مصطفى بن بولعيد: ص 18
مصطفى خزندار: ص 74
مفدي زكريا: ص 71
مفدي زكريا: ص 76
- و -
ويليام مارسيه: ص 38
- ي -
يوسف مناصرية: ص 3
- ك -
فرحات عباس: ص 16
فوكو: ص 15
فيوليت: ص 36-40
كومبوت: ص 22
- ل -
لانش: ص 98
- م -
مار سال: ص 38
مباركي الملي: ص 36
محمد الحاج العربي: ص 66
محمد الخامس: ص 19
محمد الشادلي: ص 71
محمد الكبلوتي: ص 74



2 - الأماكن:

— أ —

- الجزائر: ص 1-6-7-10-11-12-14-15-17-18-19-20-22-24-25-
26-30-34-36-37-39-40-41-44-45-46-47-48-49-50-53-
54-62-63-65-69-71-72-74-75-76-77-78-79-82-83-84-
87-90-92-96-98.
الجريد: ص 6-63-78
الأوراس: ص 9-17-47-49-53-92-98.
النمامشية: ص 47.
الكاف: ص 12-63-67-78-79-84-92.
القاهرة: ص 17-18-92.
أورنو: ص 18.
المغرب: ص 3-19-36-46-48-54-59-62-87-89.
الألزاس: ص 20.
اللورين: ص 20.
أم البواقي: ص 23.
الحضنة: ص 23.
الونزة: ص 25-27-79.
الهند الصينية: ص 26-54.
الكويف: ص 27.
العوينات: ص 28.
الشريعة: ص 28.
المزارة: ص 28.
الناظور: ص 48.
القالة: ص 51-57-88.



- الطارف: ص 63-74.
القصرين: ص 63-92.
المتلوي: ص 68.
الرديف: ص 68.
القيروان: ص 78-79-89.
المنستير: ص 78.
الولايات المتحدة الأمريكية: ص 96.

- ب -

- بئر العاتر: ص 54-60-68.
باتنة: ص 98.
باحة: ص 78-79-92.
باريس: ص 26.
باطن بوعريان: ص 60.
بريكة: ص 23.
بشار: ص 33.
بلجيكا: ص 18.
بزررت: ص 63-78-79-89-98.
بوحجار: ص 74.
بونة: ص 51.

- ت -

- تاجروين: ص 54-67.
تالة: ص 54.
تامزة: ص 12.



- تامنغاست: ص 15.
تبسة: ص 4-23-28-32-36-37-38-51-55-63-75-77-88.
تقرت: ص 50.
تلمسان: ص 48.
تمغزة: ص 54.
تندوف: ص 57.
توزر: ص 36-54-63.
تونس: ص 1-2-3-4-6-12-19-27-36-37-46-48-50-54-55-57-59-62-64-65-66-68-71-72.
تونس: ص 74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-87-88-89-91-92-96-97-98-99.

- ث -

ثليجان: ص 28.

- ج -

- جبل العنق: ص 27.
جبل بوجلال: ص 92.
حربة: ص 78.

- خ -

- خنشلة: ص 12-23.
حنقة سيدي ناجي: ص 36.



- ز -

زغوان: ص 79.

- س -

سطح قنتيس: ص 36.

سعيدة: ص 88.

سكيدة: ص 41.

سوسة: ص 78-79.

سوق الأربعاء: ص 79.

سوق العربية: ص 77.

سوق أهراس: ص 48-51-54-63-74-75-79-88-92-98.

- ص -

صفاقس: ص 79.

- ط -

طبرقة: ص 6.

- ع -

عناية: ص 27-41-51-54-57-63.

عين الصفراء: ص 88.

عين دراهم: ص 78.

عين سلطان: ص 97.

عين ولان: ص 23.



- غ -

غرداية: ص 36.

- ف -

فرنسا: ص 4-6-8-13-14-15-24-25-26-27-30-32-33-35-39-

40-41-45-47-48-49-50-60-70-74-79-82-83-101.

فروحة: ص 97.

- ق -

قابس: ص 78-79-82.

قلمة: ص 38-51.

قربالية: ص 78-79.

قسنطينة: ص 25-36-39-41-42-45-51-75-77.

قفصة: ص 63-68-78-79.

- ك -

كاف السنور: ص 97.

- ل -

لييا: ص 92.

- م -

ماطر: ص 89.

مجاز الباب: ص 78-79.

مراكش: ص 48.

مرسى بن مهدي: ص 57.



مسكيانة: ص 32.

مشرية: ص 88.

مصر: ص 18-37-92.

مغنية: ص 48-88.

ميداس: ص 6.

— ن —

نابل: ص 78.

ندرومة: ص 48.

نقطه: ص 36.

نقرين: ص 54-55-57.

نيودهي: ص 90.

— و —

وادي سوف: ص 63-68-75-77.

وهران: ص 48.



فهرس المواضيع



المقدمة	د
الفصل التمهيدي: السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الجزائريين	5
1. أهمية المنطقة الحدودية الشرقية بالنسبة لفرنسا:	6
2. مظاهر السياسة الاستعمارية:	7
1- 2. في الميدان الاقتصادي:	7
2- 2. في الميدان الاجتماعي:	12
3- 2. في الميدان الثقافي:	13
الفصل الأول: نشاطات الجزائريين قبل الثورة	16
1 - الأوضاع السياسية قبل الثورة:	17
2. النشاطات الاقتصادية:	19
1- 2. الزراعة وتربية الماشية:	19
2- 2. الصناعة:	24
3- 2. التجارة:	25
3. النشاطات الاجتماعية:	30
1- 3. الوضع الاجتماعي:	30
4. الحياة الثقافية:	35
1- 4. التعليم الوطني العربي الحر:	35
2- 4. دور الشيخ العربي التبسي في التعليم:	36
3- 4. التدريس في المساجد بتيسة:	37
4- 4. الصحافة:	39
الفصل الثاني: عوامل تهجير الجزائريين وتشريدهم ونشاطاتهم بتونس	43
1. السياسة الاقتصادية الاستعمارية:	44
1- 2. أثر السياسة الاقتصادية على الوضع الاجتماعي:	46
2. محاولة الاستعمار خنق الثورة:	47
1- 2. عنفوان الثورة وتطورها:	47
2- 2. أساليب خنق الثورة:	49
3. آثار سياسة تطويق الحدود الشرقية والغربية:	57
1- 3. الأثر الاقتصادي:	57
2- 3. الأثر الاجتماعي:	59
4 - تعذيب الجزائريين:	60
5. مناطق التهجير من الجزائر:	63
3. نشاطات المهاجرين بتونس:	64
1- 3. النشاطات الاقتصادية:	64
3- 3. النشاطات السياسية والثقافية:	69



74	الفصل الثالث: علاقة المهاجرين الجزائريين بالسلطة التونسية ودورهم في الثورة
75	1. فئات المهاجرين ومناطق استقرارهم:
75	1-1 الفئة السياسية والعسكرية:
75	1-2 الفئة الوسطى والدينا:
77	1-3 فئة المثقفين:
79	2-1 مراكز تواجد المهاجرين بتونس:
81	2. علاقتهم بالسلطة التونسية:
81	2-1 قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس:
82	2-2 الإقامة العامة ومسألة الجالية الجزائرية:
83	2-3 التنظيم الإداري للمهاجرين الجزائريين:
84	2-4 الوضع القانوني:
86	3. دورهم في الثورة:
86	3-1 مصادر تمويل الثورة:
88	3-2 اهتمام الثورة باللاجئين:
89	3-3 مظاهر دعم الحكومة التونسية للاجئين الجزائريين:
93	3-4 توجيه المساعدات الدولية للمهاجرين لدعم الثورة:
98	3-5 أشكال مختلفة للدعم من طرف المهاجرين:
104	الخاتمة
107	قائمة المصادر والمراجع
117	الملاحق
158	فهرس الأعلام والأماكن
159	1- الأعلام:
162	2- الأماكن:
168	فهرس المواضيع

